

في المسألة
الإيرانية



دار دريم بن للطباعة والنشر

العنوان : مدينة العبور - الحي السادس فيلا ٨ مدخل ١

هاتف : 010003288596

بريد إلكتروني : Dream.pen92@gmail.com / Dream.pen92@yahoo.com

في المسألة الإيرانية

د. محمد يسري أبو هدير

الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠١٩م

غلاف : عمار جمال العبد

تصميم فني: الديوان للتصميم وخدمات النشر

رقم الإيداع : ٢٢٢٢ / 2019

I.S.B.N: 978-977-488-???-4

جميع حقوق النشر محفوظة، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله بأي شكل من الأشكال، أو وسيلة من وسائل نقل المعلومات، ولا يجوز تداوله إلكترونياً نسخاً أو تسجيلاً أو تخزيناً، دون إذن خطي من الدار

في المسألة الإيرانية

د. محمد يسري أبو هدور



إهداء

إلى فلذة الكبد ومُهجة القلب
إلى الأمل في مستقبل مشرق وغد باسم
إلى ابني العزيز عبد الرحمن محمد يسري...
أهدي ذلك الكتاب.

هذا الكتاب

الفرس هم أحد الشعوب الهندوأوروبية التي سكنت في منطقة الهضبة الفارسية منذ أقدم العصور، وهي المنطقة التي تمتد حالياً في دولة إيران، وفي أجزاء متفرقة من دول أفغانستان وباكستان وآسيا الوسطى، ومع أن اسم فارس لم يُقصد به دولة إيران فقط، إلا أن الاسمين قد تلازما على امتداد القرون، حيث كان اسم فارس يُطلق على دولة إيران الحالية، حتى قام الشاه رضا بهلوي في عام ١٩٣٥م بتغيير اسمها إلى إيران.

تمكن الفرس من إثبات حضورهم الفعال على ساحة الشرق الأدنى القديم، في النصف الثاني من القرن السادس قبل الميلاد، حيث أسسوا إمبراطورية كبرى، وأخضعوا بلاد الرافدين وسوريا ومصر وفلسطين لحكمهم المباشر فترات طويلة، ودخلوا في صراع مرير مع المدن اليونانية الواقعة على البحر المتوسط، وكان في ذلك تمهيداً لحمالات الإسكندر الأكبر التي وقعت في النصف الأول من القرن الرابع قبل الميلاد.

في القرون القليلة التي سبقت ظهور الإسلام في شبه الجزيرة العربية، استعاد الفرس مجدهم الغابر مع تأسيس الدولة الساسانية، وهي التي تقاسمت السيطرة على العالم القديم مع الإمبراطورية البيزنطية، وأدى هذا إلى قيام الحروب المتوالية بين الفرس والبيزنطيين؛ مما مهد الأرض للتوسع الإسلامي

الإمبريالي في عهد الخلافة الراشدة.

استطاع العنصر الفارسي، منذ دخوله الإسلام في فترة الفتوحات الإسلامية المبكرة في النصف الأول من القرن الأول الهجري، أن يشارك بقوة في تشييد الحضارة الإسلامية، حيث ظهرت العديد من الشخصيات الفارسية المهمة في شتى المجالات؛ مثل: السياسة، والعلوم الدينية، والتاريخ، والعلوم التطبيقية، بحيث صار تاريخ بلاد فارس جزءاً لا يتجزأ من تاريخ الأمة الإسلامية.

وفي عام ١٩٧٩م، وقع التحول الأكثر بروزاً في تاريخ إيران الحديث والمعاصر؛ عندما اندلعت الثورة الإسلامية الإيرانية على يد المرجع الديني الشيعي آية الله روح الله الموسوي الخميني، تمت الإطاحة بالنظام الشاهنشاهي الحاكم، ودخلت إيران مرحلة جديدة من تاريخها، واتصفت تلك المرحلة بالطابع الراديكالي الصدامي، وبمحاولة العمل على تصدير الأيديولوجيا الثورية لدول المنطقة.

هذا التغير الحاد في الأيديولوجيا الإيرانية، أسفر عن نتائج من الخطورة بمكان، حيث أصبحت إيران أحد اللاعبين الرئيسيين على مسرح السياسة الإقليمية الشرق أوسطية، كما أضحت في الوقت ذاته الجار المشاكس الذي لطالما دخل مع الدول العربية عموماً، والخليجية منها على وجه الخصوص، في سلسلة من التفاعلات الإشكالية الجدلية التي اختلف تقييمها بين مؤيد ومعارض.

من هنا تظهر المسألة الإيرانية، كواحدة من المسائل المُلحّة على واقعنا العربي والإسلامي، خصوصاً بعدما

خاضت الجمهورية الإسلامية عدد من معاركها -المباشرة أو غير المباشرة- في بعض الميادين العربية، مدفوعة في ذلك بالتطورات السياسية المتلاحقة التي أعقبت اندلاع ثورات الربيع العربي في ٢٠١١م وما بعدها، في كل من سوريا والعراق واليمن والبحرين.

يضم هذا الكتاب، مجموعة مُنتقاة من المقالات التي قد تسهم في تعميق الوعي بالحالة الإيرانية، وذلك من خلال تسليط الضوء على بعض الموضوعات الخاصة بالداخل الإيراني من جهة، وبالسياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية من جهة أخرى، هذا إلى جانب مجموعة من الموضوعات التي تركز على شرح بعض تفاصيل البناء الأيديولوجي الثوري الإيراني، ومنها مسألة ولاية الفقيه على سبيل المثال.

ولا يفوتني في نهاية تقديمي لهذا الكتاب، أن أتقدم بالشكر لعدد من الأساتذة والزملاء، من الذين استفدت كثيراً بأرائهم في تكوين بعض الأفكار والرؤى التي بنيت عليها الأطروحات الرئيسية الواردة في هذا الكتاب؛ وهم: الباحث اللبناني الدكتور هيثم مزاحم رئيس مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، والأستاذ حسن عباس محرر القسم السياسي بموقع رصيف ٢٢، ورجل الدين الإيراني حميد غريب رضا مدير رابطة الحوار الديني للوحدة بإيران.

كما أحب أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذة منحة مصطفى مدير دار دريم بن للترجمة والنشر والتوزيع والطباعة، وذلك على الحفاوة الكبيرة التي استقبلت

بها طلبي لنشر هذا العمل، وعلى دعمها المادي والمعنوي غير
المحدود في سبيل طباعة ذلك الكتاب ونشره ووضعه بين يدي
القارئ الكريم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام
على أشرف المرسلين، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد،
كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، وبارك على محمد
وآل محمد، كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم.

«رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا
إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا
طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا
عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ» [البقرة: آية ٢٨٦].

محمد يسري أبو هدور

الإسكندرية

٨ يونيو ٢٠١٩م / ٥ شوال ١٤٤٠هـ

بعد ٣٧ عام من الثورة الإيرانية.. ماذا تعرف عن نظام ولاية الفقيه؟^(١).

في ١٩٧٩م تفجرت الثورة في إيران، كانت تلك الثورة موجهة في المقام الأول ضد النظام البهلوي الشاهنشاهي الحاكم، وبعد نجاح الثورة سرعان ما بدت الحاجة الملحة إلى استحداث نظام سياسي جديد يحوّل رجال الدين الإيرانيين الذين قادوا الثورة إلى سلطة سياسية حاكمة تقبض بيدها على جميع الأمور؛ ولذلك فقد تم إقرار نظام ولاية الفقيه.

ما هو نظام ولاية الفقيه؟

ولاية الفقيه هو نوع من الاجتهاد الديني السياسي الشيعي المعاصر، تم تطبيقه في دولة إيران الإسلامية عقب نجاح الثورة الإسلامية في الإطاحة بحكم الشاه البهلوي، وكان آية الله روح الله الموسوي الخميني هو أول مرجع ديني يتولى منصب ولاية الفقيه في إيران، وذلك حتى وفاته في عام ١٩٨٩م، ليخلفه بعد ذلك آية الله علي خامنئي، الذي لا يزال حتى وقتنا هذا هو المرشد الأعلى للثورة وصاحب السلطة الأعلى في البلاد.

ومن الممكن أن نعرّف ولاية الفقيه بحسب ما جاء في كتاب «ولاية الفقيه وتطورها» لخالد التويجري، بأنها: (قيام الفقيه

(١) تم نشر هذا المقال في ١٠ فبراير ٢٠١٦م.

الجامع لشروط الفتوى والقضاء مقام الحاكم الشرعي، وولي الأمر، والإمام المنتظر في زمان غيبته: من إجراء السياسات، وسائر ما له من أمور، عدا الأمر بالجهاد الابتدائي، وهو فتح بلاد الكفر بالسلاح، مع خلاف في سعة الولاية وضيقها).

كيف تطور نظام ولاية الفقيه؟

لعل من المهم أن نتناول في عُجالة التطور التاريخي الذي لحق بمفهوم السلطة في العقلية الشيعية، بحيث تمخّض ذلك التطور في نهاية الأمر، عن ظهور نظرية ولاية الفقيه.

اعتقد الشيعة أنه بعد دخول الإمام الثاني عشر إلى فترة الغيبة الكبرى في عام ٣٢٩هـ، أنه يحرم إنشاء أي كيان سياسي شيعي، وأنه يجب أن يتم الانقياد للسلطة الغاصبة القائمة، فقد جاء في كتاب «الكافي» للكليّني وهو من أهم كتب الحديث عند الشيعة الإمامية الاثنا عشرية ما نصه: (كل راية ترفع قبل راية القائم، فصاحبها طاغوت يُعبد من دون الله).

واستمر ذلك الاعتقاد مهيمناً على العقلية الشيعية الجمعية، للدرجة التي منعت الشيعة من إقامة صلاة الجمعة، وتحريم أدائها وقت غيبة الإمام، واستمر ذلك حتى القرنين السابع والثامن الهجريين، حيث ظهرت بعض الآراء التي جوّزت أن يقوم الفقهاء بإمامة المصلين في صلاة الجمعة باعتبارهم نواباً للإمام الغائب. ومن الممكن أن نعتبر أن ذلك التغيّر كان بمثابة المقدمة الممهدة لظهور نظرية ولاية الفقيه، فمع تأسيس الدولة الصفوية واتجاه ملوكها لنشر المذهب الشيعي الإمامي في عموم إيران

وبلاد فارس؛ حاول بعض الملوك الصفويين أن يقووا نفوذهم ويوطدوا حكمهم باشتراك بعض الفقهاء والعلماء معهم في الحكم، ومن ذلك ما قام به (ظهماسب) العاهل الثاني للدولة الصفوية عندما استدعى (علي بن الحسين الكركي العاملي) المعروف باسم (المحقق الثاني) وأشركه معه في الحكم وأصدر منشوراً بذلك، وبهذا بدأ الكركي في تطبيق النيابة العامة عن الإمام المنتظر.

وبعد الكركي، نستطيع أن نلاحظ أن مبحث ولاية الفقيه قد وجد اهتماماً ظاهراً في كتابات عدد من العلماء الشيعة، ولعل أهمهم هو (أحمد بن محمد مهدي بن أبي ذر النراقي الكاشاني). فقد أفرد النراقي مسألة ولاية الفقيه تحت عنوان مستقل، وهو الأمر الذي جعل من يجئ من بعده من العلماء يهتم بتلك المسألة ويفرد لها مساحات واسعة في كتبه ومصنفاته، وهكذا دخلت مسألة ولاية الفقيه تحتل مكانة كبيرة في الكتابات والمجادلات والمناقشات الفكرية والفقهية الشيعية التي شهدت آراء موافقة، وآراء معترضة على تطبيق تلك النظرية.

ما هو دور الخميني في تطور نظرية ولاية الفقيه؟

الاهتمام الأكبر بنظرية ولاية الفقيه في العصر الحديث قد ظهر من خلال مؤلفات وأفكار آية الله الخميني، ويبرر بعض الباحثين أهمية تلك المسألة ومركزيتها عند الخميني بميله وتأثره بالفلسفة وفكر السهروردي الذي يزعم أن: (الزمان لا يجوز أن يخلو من ولي متأله هو مناط السلطتين: الروحية

والدنيوية، وهو الإنسان الكامل على الحقيقة).

ومن أهم الكتب التي تضمنت أفكار الخميني حول ولاية الفقيه كتابه الأشهر المعنون بـ «الحكومة الإسلامية»، حيث نجده يطرح في هذا الكتاب عدداً من المقدمات والأسس الرئيسية التي يبني عليها أطروحته السياسية المتعلقة بولاية الفقيه.

فالخميني في كتابه يعتبر أن مسألة ارتباط الدين بالسياسة هي: (فكرة علمية واضحة، قد لا تحتاج إلى برهان، بمعنى أن من عرف الإسلام أحكاماً وعقائد؛ يرى بدايتها)، فلما كانت مجموعة القوانين وحدها لا تكفي لصالح حال المجتمع المسلم، فقد لزم أن تقوم سلطة تنفيذية بإقرار تلك القوانين والحفاظ عليها وتنفيذها، وعقاب من يخالفها.

وتلك الحكومة سوف تتحمل الكثير من الأعباء، ومنها أعباء (الأحكام المالية- أحكام الدفاع- أحكام الحدود والديات والقصاص).

ويرى الخميني أن هناك شروطاً عامة يجب أن تتوافر في الحاكم في الدولة الإسلامية؛ مثل: (العقل- البلوغ- حسن التدبير)، بينما يجب أن تتوافر فيه بعض الشروط الخاصة؛ وهي: (العلم بالقانون الإسلامي، والعدالة)، ولما كان الخميني يرى أن هذين الشرطين متحققان في معظم فقهاء الشيعة الإمامية في عصره؛ فإنه يخلص إلى أنه: (إذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل، فإنه يلي من أمور المجتمع ما كان يليه النبي منهم، ووجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوا، ويملك هذا الحاكم من

أمر الإدارة والرعاية والسياسة للناس ما كان يملكه الرسول وأمير المؤمنين عليه السلام، على ما يمتاز به الرسول والإمام من فضائل ومناقب خاصة).

ويسارع الخميني في طرحه بالإقرار بأن ولاية الفقيه تتبع الخط النبوي والإمامي الذي يرى أن الحكومة الإسلامية ليست مطلقة وإنما هي دستورية، ولكن الدستورية التي يقصدها الخميني ليست كتلك المُتعارَف عليها في الدول الحديثة، فالدستورية من وجهة نظره هي: (لا تتمثل في النظام البرلماني أو المجالس الشعبية، وإنما هي دستورية بمعنى؛ أن القائمين بالأمر يتقيدون بمجموعة من الشروط والقواعد المبينة في القرآن والسنة، والتي تتمثل في وجوب مراعاة النظام وتطبيق أحكام الإسلام وقوانينه، ومن هنا كانت الحكومة الإسلامية هي حكومة القانون الإلهي).

من هنا تم التأسيس الفكري لنظرية الولي الفقيه في العصر الحديث، حيث استطاع الخميني أن يطبق أفكاره النظرية بشكل عملي واقعي في إيران، عقب نجاح الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩م.

مَنْ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَيْدُ نَظَرِيَّةِ الْخُمَيْنِيِّ فِي وِلَايَةِ الْفَقِيهِ؟

من المهم أن نلاحظ أن الخط الفكري العام الذي اختطه الخميني، الذي يرى ضرورة المشاركة السياسية للفقهاء ورجال الدين الشيعة في العملية السياسية؛ قد أيدّه فيه عدد من العلماء والمراجع الشيعة الكبار قبيل الثورة الإسلامية الإيرانية، وفي بدايتها الأولى، وكان من أهم العلماء والمراجع الذين أعلنوا

اتفاقهم مع أفكار الخميني، «آية الله حسين علي منتظري»، الذي صرّح في كتابه المهم الموسوم بـ «دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية»: (وليس عدم اطلاع الفقهاء على المسائل السياسية وعدم ورودهم فيها إلى الآن؛ عذراً لهم ولا مبرراً لعودهم وانزوائهم عن التصدي للحكومة وشؤونها، بل يجب عليهم الورد والخوض فيها وتعلمها، ثم ترشيح أنفسهم لما يتمكنون من القيام به في شؤونها المختلفة، ويجب على الناس انتخابهم وتقويتهم، إذ الولاية وإدارة أمور المسلمين من أهم الفرائض، فإنها الوسيلة الوحيدة لإجراء العدالة وتنفيذ سائر الفرائض الإسلامية، فالانزواء عنها وإحالة شؤون المسلمين وإدارة أمورهم وبلادهم إلى الطواغيت وعملاء الكفر والفساد؛ ظلمٌ كبير على الإسلام والمسلمين).

ويعتبر عموم رجال الدين من الشيعة في إيران من المؤيدين لنظرية ولاية الفقيه ومن المساندين لها، وكذلك الكثير من الجهات الخارجية المتحالفة سياسياً مع طهران، ولعل أشهر تلك الجهات؛ هي حزب الله في لبنان، وأمينه العام «السيد حسن نصر الله».

من عارض النظرية؟

التوافق المبدئي بين أفكار منتظري من جهة، وأطروحة الخميني حول ما يتعلق بولاية الفقيه من جهة أخرى، سرعان ما انهارت بعد وصول الخميني إلى السلطة وعمله على السيطرة على الدولة الإيرانية بشكل كامل.

ومع أن منتظري قد تم اختياره ليكون خليفة للخميني ويشغل

منصب نائب المرشد الأعلى للثورة؛ إلا أنه أعلن اعتراضه على الشكل الديكتاتوري والسلطوي الذي يمارس به الخميني ولايته الفقهية للدولة، فتمت إقالته من منصبه، وفُرضت عليه الإقامة الجبرية في منزله، وتم إبعاده عن المشهد السياسي في إيران.

ولم يكن منتظري هو الشخصية الدينية الوحيدة التي أبدت اعتراضها على الشكل الذي مورست به ولاية الفقيه عقب الثورة، ففي داخل إيران أعلن «آية الله العظمى شريعتمداري» عن رفضه وتحفظه على سياسات الخميني وممارسته للسلطة بشكل منفرد، وذلك رغم أن شريعتمداري كان من ضمن العلماء الذين تكاتفوا لإنقاذ الخميني من السجن والإعدام علي يد الشاه المخلوع قبل الثورة، حيث تم الاكتفاء وقتها بنفيه خارج إيران بعدما وقّع شريعتمداري مع غيره من العلماء على قبول الرسالة العلمية للخميني والتي بموجبها أصبح مرجعاً معترفاً به، وهو ما كفل له الحماية من غضب الشاه ووسطوته، لأن الدستور الإيراني يمنع حبس وإعدام المرجعيات الدينية.

وكان انتقاد شريعتمداري للخميني، سبباً في اتهامه بتدبير مؤامرة لقلب نظام الحكم في الدولة، فتم إبعاده عن المشهد السياسي والفكري وتم التفريق بينه وبين أنصاره وفُرضت الإقامة الجبرية عليه.

ومن أبرز من عارض الخميني في مسألة ولاية الفقيه، المرجع الشيعي المعاصر «محمد مهدي الشيرازي»، فمع أن الشيرازي كان مؤيداً للخميني في ثورته؛ إلا أنه مع مرور الوقت ظهرت

الكثير من الخلافات في أوجه تطبيق نظرية ولاية الفقيه بينهما ، فالشيرازي اعتقد بولاية عموم الفقهاء ، وليس بولاية فقيه واحد ، فقد دعا إلى (شورى الفقهاء)؛ بمعنى أن جميع مراجع التقليد يشتركون مع بعضهم البعض في الحكم وفي إدارة الدولة ، وقد أدّى هذا الخلاف بين المرجعين ، إلى التضييق على الشيرازي في إيران ، حيث تم منعه من إلقاء الدروس والخروج من منزله ، وظل على ذلك الحال حتى وفاته في عام ٢٠٠١م.

أما خارج إيران ، فإن الكثير من الشخصيات الشيعية البارزة قد استتكرت تطبيق نظرية ولاية الفقيه واعتبرتها خروجاً عن الخط السياسي الشيعي التقليدي ، وأن فيها تعدياً على سلطة الإمام المهدي ، ولعل السبب الرئيسي الذي حدا بتلك الشخصيات إلى ذلك؛ هو أنها وجدت أن تطبيق تلك النظرية والموافقة عليها ، سيمثل خطورة كبيرة على نفوذها المحلي وسيؤدي إلى انضواء كامل تحت راية مرجعية طهران التي تلبس ثوب (الولي الفقيه). ومن أهم تلك الشخصيات الراضية لتطبيق نظرية ولاية الفقيه ، مراجع كربلاء والنجف الأشرف ، ومنهم المرجع المتوفى «أبو القاسم الخوئي» ، والمراجع الحاليين «علي السيستاني» ، ومحمد سعيد الحكيم» ، وكذلك العديد من العلماء الشيعة اللبنانيين البارزين؛ من أمثال: «محمد جواد مغنية- محمد حسين فضل الله- محمد جميل حمودي العاملي».

* * *

المراجع:

- الكافي، (للكليني).
- الحكومة الإسلامية، (آية الله الخميني).
- دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية، (آية الله حسين علي منتظري).
- ولاية الفقيه وتطورها، (لخالد التويجري).

العلاقات الإيرانية القطرية.. تاريخ من المصالح المشتركة^(١)

في صباح يوم الاثنين الماضي، استيقظت الشعوب العربية على خبر قطع عدد من الدول العربية علاقاتها مع دولة قطر. مسألة قطع العلاقات لم تكن خطوة مفاجئة، بل تم استباقها بمجموعة من التراشقات الإعلامية والرسمية، بين قطر من جهة، والدول المقاطعة لها من جهة أخرى. ومع أن الأسباب المعلنة لتلك القطيعة، تتضمن أموراً مختلفة، بدءاً من دعم الجماعات الإرهابية والتكفيرية في المنطقة، ونهايةً بشق الصف الخليجي؛ إلا أن الكثير من المحللين قد أرجعوا أن السبب الرئيسي في تلك القطيعة يكمن في العلاقات المتميزة التي ترتبط بها الدوحة مع العاصمة الإيرانية طهران، حيث أدى نمو وتطور تلك العلاقات في السنين الأخيرة، إلى إثارة المخاوف الخليجية من اختراق الجار الفارسي لتخومه العربية.

العلاقات السياسية

كان غنى منطقة الخليج العربي بالموارد الطبيعية النفطية، سبباً في إبرام إيران اتفاقية لترسيم الحدود البحرية مع قطر سنة ١٩٦٩م، حيث تم تقسيم الجرف القاري بين إيران وقطر بتاريخ

(١) تم نشر هذا المقال في ١٤ يونيو ٢٠١٧م.

٢٠ سبتمبر ١٩٦٩م.

وفي عام ١٩٧١م، حصلت دولة قطر على استقلالها السياسي، وكانت علاقتها السياسية في ذلك الوقت مع إيران تتشابه مع علاقات باقي الدول الخليجية بها، حيث كانت جميع الدول الخليجية ترتبط بعلاقات هادئة بالشاه الإيراني محمد رضا بهلوي.

في ١٩٧٩م، وبعد اندلاع الثورة في إيران تمت الإطاحة بالشاه، وتم إقرار نظام الحكم الإسلامي في إيران، وبدأت حالة العداء الصريح بين إيران من جهة، وحكام الخليج من جهة أخرى، حيث اعتاد آية الله الخميني على انتقاد الحكام العرب ووصفهم بالخيانة والتآمر والخضوع للولايات المتحدة الأمريكية.

أثناء حرب الخليج الأولى (١٩٨٠ - ١٩٨٨م)، وقفت قطر مع دول مجلس التعاون الخليجي في موقفها المساند للجارا العربية، ولذلك دعمت قطر العراق، ووقفت بجوار صدام حسين في حربه ضد إيران، وقد ظهر ذلك الدعم في تقديم الكثير من القروض والمنح للنظام العراقي.

في ١٩٩٢م، يمكن أن نلمح الانفراجة الأولى في العلاقات بين قطر وإيران، حيث سمح الخلاف الحدودي الواقع بين السعودية وقطر على منطقة الخفوس، بتطبيع العلاقات الثنائية بين طهران والدوحة، وذلك عندما استغل الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني ذلك الخلاف، وأعلن عن مساندة إيران لقطر، مما حدا بالأمر القطري إلى إرسال رسالة شكر له على موقفه الداعم لدولته.

وفي بدايات عام ١٩٩٩م، قام الرئيس الإيراني محمد خاتمي، بزيارة مهمة إلى الدوحة، حيث يؤكد الدكتور عرفات علي جرعون في كتابه «العلاقات الإيرانية الخليجية»، أن تلك الزيارة قد شهدت: (توقيع عدد من الاتفاقيات في مجالات مختلفة، كان أهمها التفاهم حول عدد من القضايا السياسية الإقليمية والدولية، وإدانة الدولتين لظاهرة الإرهاب، وضرورة التمييز بين العمليات الإرهابية والمقاومة المشروعة)، كما أنها شهدت دعم إيران للدوحة من أجل استضافة مؤتمر القمة الإسلامية حينها.

أحد الآثار المهمة لتلك الزيارة؛ كان التنسيق بين الطرفين لدعم حركة المقاومة الفلسطينية (حماس)، وهو الأمر الذي صار من أقوى نقاط التقارب بين الدولتين في الفترة اللاحقة.

في عام ٢٠٠٠م، قام أمير قطر السابق حمد بن خليفة آل ثاني، بزيارة إلى طهران، وكانت تلك الزيارة هي الأولى التي يقوم بها حاكم دولة خليجية إلى إيران منذ اندلاع الثورة الإسلامية والإطاحة بحكم الشاه.

وفي عام ٢٠٠٦ أجرى الأمير القطري زيارة أخرى إلى العاصمة الإيرانية، وظهر أثر التقارب الناتج عنها في يوليو من العام نفسه، عندما كانت قطر هي العضو الوحيد من بين ١٥ عضو في مجلس الأمن، الذي صوت ضد قرار المجلس رقم (١٦٩٦)، والذي طالب إيران بإيقاف العمل في برنامجها النووي.

حيث دعت قطر آنذاك إلى أهمية حل كافة القضايا والخلافات بين الدول بالطرق السلمية، وأعربت عن وجهة نظرها في هذا الملف، باعتبار أن من حق إيران امتلاك برنامج

نووي سلمي، وفي الوقت نفسه من حق المنطقة أيضاً أن تعيش في أمن واستقرار.

وقد بلغ التعاون بين الدولتين الذروة، في ديسمبر ٢٠٠٧م، عندما قامت قطر بتوجيه دعوة رسمية إلى الرئيس الإيراني المنتخب محمود أحمدني نجاد، لحضور مؤتمر قمة الخليج الثامن والعشرين في الدوحة كضيف شرف، وكان نجاد هو أول رئيس دولة أجنبية يحضر تلك القمة، مما أثار دهشة بعض الدول الخليجية واستهجانها.

وفي مايو ٢٠١٧م، وبعد فوز حسن روحاني بولاية رئاسية ثانية في إيران، أبرزت عدد من الوكالات الإعلامية أن الأمير تميم قد حرص على الاتصال بروحاني لتهنئته، وأكد على (ضرورة توسيع العلاقات الثنائية، خاصة مع عدم وجود أي عائق أمام تطويرها)، بينما أكد الرئيس روحاني، خلال الاتصال؛ (أن جميع الشروط مواتية لتوسيع أفق التعاون بين إيران وقطر في المجالات السياسية والاقتصادية وضرورة تقوية العلاقات الثنائية بين البلدين).

العلاقات الاقتصادية:

العلاقات السياسية الهادئة التي عُقدت بين البلدين فيما بعد حرب الخليج الأولى، ألقَتْ بظلال إيجابية على النواحي الاقتصادية فيما بينهما، فبحسب ما ذكره الدكتور عرفات علي جرغون في كتابه «قطر وتغيير السياسات الخارجية»؛ إن التبادل التجاري بين الدولتين قد نما باطراد في السنوات الأخيرة، حتى وصل لما يزيد عن ٥٠٠ مليون دولار في عام

٢٠١٠م، مع توقعات بمضاعفة هذا الرقم في السنين المقبلة.

المجال الاقتصادي بين البلدين، لا يقتصر على التبادل التجاري، بل يمتد أيضاً إلى التنسيق بينهما، فيما يتعلق بالاستثمار المشترك للثروة الغازية في الجرف القاري، حيث أن كلا من البلدين يشتركان في عدد من الحقول الغازية الضخمة، ومن أهمها حقل غاز الشمال، والذي تصفه تقارير الوكالة الدولية للطاقة، بكونه أكبر حقل غاز في العالم، حيث يضم ٩٧,٥٠ ترليون متر مكعب من الغاز، وتبلغ مساحته نحو ٩,٧٠٠ كيلومتر مربع منها ٦,٠٠٠ في مياه قطر الإقليمية، و٣,٧٠٠ في المياه الإيرانية، وقد قام الجانبان بتوقيع اتفاقية بخصوص تنظيم العمل المشترك بالحقل في عام ٢٠١٥م.

التعاون بين البلدين يمتد إلى بعض الأفكار المبتكرة والجديدة كذلك، ففي أعقاب حرب الخليج الثانية، أسهمت مشاريع المياه المقترحة بين إيران وقطر في تعزيز العلاقات المشتركة بينهما، فانطلاقاً من رغبة إيران في إعادة توثيق علاقاتها من جديد مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ومحاولة كسر جدار العزلة المفروضة عليها، عرضت الحكومة الإيرانية على قطر مشروعاً طموحاً يهدف إلى تزويدها بالمياه العذبة عبر ممدّ شبكة أنابيب، تبدأ من نهر الكارون الواقع جنوب غربي إيران في منطقة الأحواز، ثم تمتد مع محاذاة الساحل الإيراني مروراً تحت مياه الخليج العربي وصولاً في النهاية إلى قطر، بهدف مساعدتها في حل مشكلتها المائية.

وبحسب ما ذكره الباحث ريان ذنون العباسي في بحثه

الموسوم بـ«إيران ومشروع تزويد قطر بالمياه»؛ فإن وزير الكهرباء والماء القطري قد التقى مع نظيره الإيراني عام ١٩٩٥م وعقد معه سلسلة من المباحثات تناولت إمكانية قيام إيران بتأمين ما تحتاجه قطر من المياه العذبة، وهو الأمر الذي جرى التفاهم بشأنه في المحادثات الثنائية بين زعماء الدولتين لأكثر من مرة بعدها، وإن لم يتحقق بشكل عملي على أرض الواقع حتى الآن.

العلاقات الأمنية والعسكرية:

بعكس الملفين السياسي والاقتصادي، اللذان يشهدان غلبة واضحة للاتجاهات التنسيقية والتوافقية؛ فإن الملف الأمني والعسكري للعلاقات بين إيران وقطر، يشتمل على الكثير من الأحداث التي قد يُفهم منها ودية العلاقات بين البلدين في بعض الأحيان، وتدهورها في أحيان أخرى.

يمكن القول بأن هناك تفاهماً بين الطرفين فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية القائمة فيما بينهما، بينما يوجد تضارب في المصالح فيما يخص الرؤى الاستراتيجية والإقليمية، خصوصاً في مناطق النزاع والقتال في سوريا والعراق واليمن.

ففي ديسمبر من عام ٢٠١٠م، وبحسب ما أعلنت بعض الوكالات الإعلامية الإيرانية؛ فقد استقبلت الشواطئ القطرية سفناً عسكرية تابعة للحرس الثوري الإيراني، وحملت تلك السفن قيادات عسكرية إيرانية لإجراء لقاءات من أجل التوصل إلى تفاهمات أمنية مع الجانب القطري، وقد حضر الاجتماع

سفير إيران في قطر والممثل العسكري في السفارة، وانتهى إلى توقيع اتفاقية أمنية بين البلدين.

وفي أكتوبر عام ٢٠١٥م، أعلنت وكالة «الجمهورية الإسلامية للأنباء»، عن توقيع اتفاق عسكري بين البلدين، تحت مسمى: «مكافحة الإرهاب والتصدي للعناصر المخلة بالأمن في المنطقة»، وقد تم توقيع الاتفاق بين كل من: قائد حرس الحدود الإيراني قاسم رضائي، ومدير أمن السواحل والحدود في قطر علي أحمد سيف البديد، وقد شهد ذلك الحدث توقيع اتفاقية تعاون لـ «حماية الحدود المشتركة»، كما شمل أيضاً «إجراء تدريبات عسكرية مشتركة بين قوات البلدين».

السمة الواضحة التي تميز الاتفاقات السابقة، أن معظمها قد أُعلن عنه من الجانب الإيراني، بينما لم تحاول الدوحة التباهي بها، خشية إثارة ردود الأفعال السعودية الغاضبة.

المصالح الأمنية المتشابكة والمتعارضة فيما بين إيران وقطر، ألقت بظلالها القاتمة على المشهد في بعض الأحيان، ففي ديسمبر من العام ٢٠١٥م، تم اختطاف مجموعة من القطريين في العراق، من قبل جهات غير معلومة، ووجهت سهام الشك حينها لمجموعات حزب الله العراقية وحلفائها من كتائب الحرس الثوري الإيراني، وبالتحديد لقائد فيلق القدس قاسم سليمان، وبعد احتجاز لمدة تزيد عن العام، تم إطلاق سراح المحتجزين في أبريل الماضي، بعدما ترددت بعض الأقاويل عن لقاء وزير الخارجية القطري بسليمان، وحدث اتفاق بينهما فيما يخص المختطفين.

إلى أين تتجه بوصلة الصّراع الإيراني السعودي خارج الشرق الأوسط؟

يفصل الخليج بين كلٍّ من إيران والسعودية، الأولى تراه فارسياً بحكم الميراث التاريخي المستمد من أزمنة السيطرة الساسانية القديمة، أما الثانية فتعتبره عربياً من منطلق وقوع العديد من الدول العربية على سواحله الغربية، ووقوع الأهواز على سواحله الشرقية.

الصراع بين الجارتين الإيرانية والسعودية، اتخذ منذ نجاح الثورة الإيرانية في ١٩٧٩م، أبعاداً شتّى، فهو صراع عرقي ومذهبي وأيديولوجي، وتطور هذا الصراع حتى امتد إلى دُولٍ مختلفة في منطقة الشرق الأوسط، منها على سبيل المثال؛ البحرين وسوريا والعراق واليمن.

في هذا المقال، نتناول بعض المناطق والدول التي تقع خارج منطقة الشرق الأوسط، تلك التي تشهد صداماً في المصالح والتوجهات بين إيران والسعودية.

وهي:

- أذربيجان:

تمتد أذربيجان على مساحة ٨٦,٦ ألف كيلومتر مربع، وتقع شمال إيران، ومع أن أكثر من ٦٠٪ من الشعب الأذري

من المسلمين الشيعة؛ إلا أن هناك الكثير من المشكلات الحدودية الحادثة بين البلدين.

السعودية التي تعاني من المضايقات الفارسية المستمرة على تخومها الشرق أوسطية، لم تكن لتترك تلك الفرصة السانحة دون أن تحاول استغلال ذلك الشقاق الحادث بين طهران وباكو. ففي الوقت الذي اتهمت فيه إيران الرئيس الأذري "إلهام علييف" بأنه دمية في يد كل من أمريكا وإسرائيل، وأنه يدبر للاشتراك في الحرب الأمريكية المتوقعة ضد إيران، وساندت فيه طهران أرمينيا في نزاعها الحدودي مع أذربيجان، كانت السعودية تقوم بتقديم الدعم للشعب الأذري عبر المنح والمساعدات المادية والإنسانية والدوائية، كما أن الرياض أعلنت عن تضامنها الكامل مع الدولة الأذرية في النزاع الحدودي مع أرمينيا.

ولكن تلك المحاولات السعودية في استغلال العلاقات السيئة بين الجارتين، تصطدم بمجموعة من العوامل المهمة التي لا يجب التغافل عنها، من هذه العوامل؛ الدور الاقتصادي الذي تلعبه الاستثمارات الإيرانية في أذربيجان، حيث وصل مجموع تلك الاستثمارات في أواخر ٢٠١٦م إلى ما يقرب من ١,٥ مليار دولار بحسب تصريح بعض المسؤولين الأذريين، بالإضافة إلى أن هناك عدد من المشروعات الاستراتيجية المهمة، التي يتم الإعداد لها حالياً بين البلدين، كما أن التوافق المذهبي بين الإيرانيين والأذريين يُضعف من احتمالية حدوث تحالف حقيقي قوي بين الرياض وباكو.

- آسيا الوسطى:

تتكون منطقة آسيا الوسطى من خمس دول، وهي قرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان وكازخستان.

وتمثل إيران قوة رئيسية في التبادل التجاري مع كازخستان وتركمانستان خصوصاً، كما أن حجم العلاقات الاقتصادية بين إيران وطاجيكستان يبلغ ٣٠٠ مليون دولار، مما يجعل من طهران خامس أكبر شريك تجاري بالنسبة لدوشنبه (عاصمة طاجيكستان)، وكذلك فإن خط السكك الحديدية الذي وصل بين كازخستان وإيران في أواخر ٢٠١٤م، زاد من الأهمية الاستراتيجية التي تلعبها طهران بالنسبة لطشقند (عاصمة كازخستان).

أما السعودية، فهي تحاول أن تجد لنفسها مكاناً على الساحة الوسط آسيوية، وتستند في ذلك إلى أن الأغلبية العظمى من مسلمي آسيا الوسطى، يتبعون المذهب السني، مما يوجد نقاطاً للتقارب مع دولهم، باعتبار أن السعودية تعمل على الترويج لنفسها على كونها زعيمة العالم السني.

المحور الاقتصادي يشغل مكاناً مهماً في العلاقة بين الطرفين؛ فالمملكة قدمت الكثير من المساعدات والمنح والقروض للجمهوريات الإسلامية، وفي مايو من ٢٠١٤م شهدت العاصمة السعودية، توقيع «إعلان الرياض» الذي بموجبه سيتم تنمية التبادل التجاري بين السعودية والعرب من جهة، ودول آسيا الوسطى من جهة أخرى، وفي السياق نفسه أعلن عدد من المسؤولين السعوديين في وقت سابق نيتهم في التوسع في

استقدام العمالة الوسط آسيوية إلى بلادهم، وفي الوقت نفسه فإن الكثير من الوفود السياسية والتجارية السعودية قد ذهبت في السنين السابقة إلى عواصم آسيا الوسطى لبحث سبل تنمية التجارة.

وكل تلك المجهودات، تمخضت عنها نتائج سياسية مهمة، منها أن طاجيكستان قد أعلنت في أواخر ٢٠١٥م رغبتها في الانضمام إلى التحالف الذي دعت الرياض لعقده ضد الإرهاب، ولكن يبدو من الصعب أن تنضم أياً من الدول الوسط آسيوية الخمس لتحالف حقيقي مع السعودية ضد إيران.

- أفغانستان:

تمتد أفغانستان على مساحة تقترب من ٦٥٠ ألف كيلومتر مربع، وتحدها إيران من الغرب، وتشترك الدولتان في حدود طويلة تمتد لما يقرب من ٩٠٠ كيلومتر.

ومع أن معظم الأفغان من المسلمين السنة، ونسبة قليلة منهم لا تتعدى ٢٠٪ من الشيعة؛ إلا أنه من الملاحظ أن طهران لها دور كبير في الأحداث الجارية على الساحة الأفغانية، فمؤسسة الإمام الخميني في أفغانستان تلعب دوراً كبيراً في نشر الثقافة والتوجهات الشيعية الإيرانية، كما أن إيران تلعب دوراً اقتصادياً مهماً في أفغانستان، حيث وصل حجم التبادل التجاري فيما بين الدولتين في فبراير ٢٠١٧م إلى ٢ مليار دولار.

الاهتمام الإيراني بأفغانستان لم يقتصر على الناحيتين الثقافية والاقتصادية، بل امتد كذلك إلى الناحية السياسية،

وهو ما ظهر واضحاً في تصريح الرئيس الإيراني خاتمي في بداية العام الحالي بأن: (إيران لن تألُوَ جهداً في مساعدة أفغانستان).

أما الجانب السعودي، فيعتمد في علاقته مع أفغانستان على عدد من الأوراق المهمة، أهمها الوحدة المذهبية بين السعوديين وأغلبية الشعب الأفغاني، وثانيها الاعتقاد السائد في الأوساط السياسية الأفغانية، بأن للمملكة دورٌ مهمٌ في توجيه طالبان والقاعدة، ومن ثمَّ فإنه يمكن أن تلعب الرياض دوراً في التهدئة بين تلك الجهات من جهة، والنظام السياسي الأفغاني القائم من جهة أخرى، أما آخر تلك الأوراق فهو استقدام العمالة الأفغانية إلى السعودية، ففي أبريل من عام ٢٠١٥م توجَّه وفد سعودي إلى كابول لبحث إجراءات إعادة استقدام العمالة الأفغانية بعد ٣٧ عام من التوقف.

وقد اعتادت الدولة الأفغانية أن تمسك العصا من منتصفها فيما يتعلق بعلاقتها مع كلٍّ من إيران والسعودية، فنجدها تعلن عن تأييدها لدعوة الثانية للمشاركة في عاصفة الحزم، دون أن تكون لمشاركتها فعالية حقيقية، حتى لا تغضب منها الأولى.

- باكستان:

تمتد باكستان على مساحة ٨٠٠ ألف كيلومتر مربع، في الجنوب والجنوب الشرقي من إيران، وتعتبر باكستان من أهم المناطق التي تشهد صراعاً ملتهباً بين السعودية وإيران.

يمكن القول إن السلطة الرسمية في باكستان، تميل بشكل واضح وصريح إلى الجانب السعودي، والسبب في ذلك

هو أن رئيس الوزراء الباكستاني الحالي نواز شريف، مدين بحياته للمملكة، فشريف الذي حُكم ضده بالإعدام في عام ٢٠٠٤م، لقي تأييداً سعودياً كبيراً، حيث أقنعت المملكة حينذاك الرئيس الباكستاني برويز مشرف، بالإفراج عن شريف وتبديل حكم الإعدام بالنفي إلى السعودية، وبعد سبعة أعوام رجع شريف إلى بلده مرة أخرى وشارك في العمل السياسي حتى تمكن من الوصول إلى رئاسة الوزراء.

على الجانب الآخر، فإن إيران هي الأخرى ترتبط بعلاقات قوية جداً مع جارتها الجنوبية، وذلك بفضل حضورها الإعلامي والثقافي والفكري المؤثر على الساحة الباكستانية.

كما أن إيران تُمد باكستان بنحو ٢١,٥ مليون متر مكعب من الغاز يومياً، مما يجعل من الأولى شريك استراتيجي لا غنى عنه في خطة التنمية والتحديث الذي تتطّلع إليه باكستان.

وقد ظهر أثر تلك الشراكة القوية، في الاتفاقيات التي عقدها الجانبين مع بعضهما البعض، حيث تم التخطيط من أجل رفع حجم التجارة بين البلدين بنسبة ٢٠٪ سنوياً.

كل تلك العوامل، جعلت لإيران شعبية كبيرة في باكستان، حتى أنه وبحسب تقرير مركز بيو في ٢٠١٣م، فإن الشعب الباكستاني من الشعوب القليلة التي تؤيد السياسات الإيرانية وتدعمها بمنتهى القوة.

هذا التعارض الكبير في وجهات النظر والميول بين الدولة والشعب في باكستان؛ جعل علاقة تلك البلد متأرجحة بين

السعودية وإيران، وهو ما ظهر في مسألة الانضمام إلى عاصفة الحزم، فمع تأكيد رئيس الوزراء على مشاركته في هذه العملية؛ إلا أن البرلمان الباكستاني سرعان ما اعترض على هذا وأجبر حكومته على عدم المشاركة.

- نيجيريا:

تقع نيجيريا في غرب القارة السمراء، وتُعتبر أكبر دول المنطقة من حيث عدد السكان، حيث يقدر عدد مواطنيها بـ ١٥٠ مليون، منهم ما يقرب من الـ ٦٠٪ من المسلمين، الذين يتبع معظمهم المذهب السني.

وربما يعجب الكثيرون من كون نيجيريا هي إحدى محطات الصراع الإيراني-السعودي الواقع خارج الشرق الأوسط، ولكن من المؤكد أن ذلك العجب سوف يزول، إذا أدركنا أن تلك الدولة بما لديها من إمكانيات بشرية هائلة واحتياطات نفطية كبيرة؛ تُعتبر من أهم البلدان النامية بشكل متصاعد في القارة الإفريقية، مما يجعل منها قوة مستقبلية صاعدة وقطباً إقليمياً متوقفاً.

كانت إيران سبّاقة في العمل لإيجاد نفوذ لها في نيجيريا، وتم لها ذلك عبر الشيخ النيجيري إبراهيم الزكزاكي، الذي تحوّل إلى التّشيع وعمل على نشر هذا المذهب في موطنه، واستغل التمويل الإيراني له، في الدعوة إلى السياسة الإيرانية، وأعلن عن تبعيته للولي الفقيه في طهران.

الرياض في تلك الفترة لم تكن حريصة على إقامة علاقات

جديدة مع أبوجا، ولكن في الأعوام الأخيرة، بدأ ميزان الصراع يميل نحو الكفة السعودية بشكل واضح، بعد أن تم عقد بعض الاتفاقات في مجالات النفط وحركة الطيران بين الرياض وأبوجا، ولهذا لم يكن من الغريب أن نشهد صدام بين الجيش النيجيري والحركة الإسلامية النيجيرية التي يرأسها الزكزاكي، ففي ديسمبر من ٢٠١٥م قامت القوات النيجيرية بمهاجمة الحركة، وتم قتل العديد من أعضائها.

وقد أثارت تلك العملية ردود فعل واحتجاجات قوية من جانب الدبلوماسية الإيرانية، وقيل وقتها إن السعودية كان لها دور كبير وفَعَّال في التحريض عليها.

* * *

المرشد والرئيس

كيف تسير الحرب الإعلامية بين قُطبي السلطة في إيران؟^(١)

منذ اندلاع الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩م، تم تنظيم السلطة في الدولة الإيرانية بشكل هَرَمي يختلف عن معظم التنظيمات السياسية في العالم، وذلك بحيث يكون المرشد أو القائد الأعلى للثورة، على رأس ذلك الهرم، بينما تتوزع من تحته السلطات الأخرى.

حاليًا، الخلافات العلنية بين المرشد المُسن علي خامنئي الذي يشغل منصبه منذ عام ١٩٨٩م، والرئيس حسن روحاني الذي أُعيد انتخابه لفترة رئاسية جديدة في مايو الماضي، بدأت تعود إلى المشهد السياسي والإعلامي في إيران مرة أخرى خلال الأيام القليلة الماضية، مع إرهابات بإمكانية حدوث ردود أفعال عنيفة في المستقبل القريب.

مراحل المواجهة: من الخطاب الثوري إلى شرعية الشورى.

بدأت المواجهات الخطابية بين الرجلين، في الاحتفال بالذكرى الثامنة والعشرين لوفاة القائد الأول للثورة الإسلامية آية الله الخميني، حيث استغل المرشد الأعلى الفرصة، وقام بانتقاد الخطاب الإصلاحي الذي استخدمه روحاني أثناء حملته

(١) تم نشر هذا المقال في ٣٠ يونيو ٢٠١٧م.

الانتخابية، كما هاجم توصيف روحاني للثورة الإسلامية بالراديكالية، قائلاً: (نسمع البعض يكرر شعارات العقلانية ضد الشعارات الثورية، وكأن العقلانية النقطة المضادة للثورية)، وفي الوقت ذاته انتقد ما وصفه بسوء أخلاق بعض المرشحين للانتخابات الرئاسية خلال الحملات الانتخابية، وهو ما كان يقصد به روحاني بشكل مبطن.

لم يكتفِ خامنئي بذلك، بل سرعان ما طالت سهام نقده طريقة إدارة روحاني للملف الخارجي والاتفاق النووي، فقال: (تحدي القوى الكبرى مكلف، لكن المساومة معهم أيضاً مكلفة)، وأضاف أن: (الثورية تعني ألا تكون أهداف المسؤولين رضا القوى الكبرى).

بعد أسبوع واحد، خرج روحاني ليدافع عن سياسته وأفكاره مستشهداً بأفعال قائد الثورة الإسلامية الأول نفسه، فقد استند روحاني إلى قبول الخميني وقف الحرب بين إيران والعراق في عام ١٩٨٨م، وفق القرار (٥٩٨) الصادر من مجلس الأمن، وقال: (إن التضحية بالأرواح والشجاعة في ميادين الحرب خطوة صعبة، لكن حفظ السلام أصعب من الحرب، هذا في وقت لم يقل الإمام الخميني: «تجرعت كأس السم في زمن الثورة والحرب»، وإنما قالها في زمن السلام)، وذكر روحاني أنه: (يتطلب شجاعة أن يمد الإنسان يد السلام للأعداء من أجل مصالح المجتمع الإسلامي).

وبحسب التقرير الذي أعدته الجارديان البريطانية، فإن خامنئي عاود الهجوم على روحاني، بشكل أكثر حدة وُغف، وكان ذلك في اجتماع مع كبار المسؤولين والوزراء الإيرانيين،

وذلك عندما سأل: (إلى من يشير الرئيس حينما ذكر الخطوات التي ينبغي اتخاذها؟) (ثم أجاب في سخرية)؛ نفسه، لينفجر الحاضرون بالضحك، بينما بيتسم روحاني في استياء واضح.

المرشد الأعلى، نقل الصراع مع الرئيس المنتخب إلى منطقة جديدة، بعدما هدد -بشكل ضمني- بعزل الأخير، إذ اتجه خامنئي إلى التلويح بإمكانية عزل الرئيس المنتخب مؤخراً في حالة ما إذا تسببت سياسته في حدوث انقسام حاد داخل المجتمع الإيراني، على غرار الانقسام الذي وقع في بداية ثمانينيات القرن الماضي أثناء حرب الخليج الأولى، حيث اتهم وقتها أبو الحسن بني صدر أول رئيس للجمهورية الإيرانية بتأجيجه للصراعات والتحزبات الداخلية، ما أدّى إلى طرح الثقة فيه من جانب مجلس الشورى الإسلامي، ثم تم عزله من قبل الخميني.

تسارعت وتيرة التصريحات بعد وقوع الحادثين الإرهابيين اللذين تبناهما تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في السابع من الشهر الجاري، حيث أطلق خامنئي تصريحاً جديداً من تصريحاته المثيرة للجدل، بعدما اتهم الجهاز المركزي في إدارة الملف الثقافي بالعجز وخلط القضايا الأساسية بالقضايا الثانوية، وقال خامنئي: (إن الجهاز المركزي عندما يصاب بالخلل، فإن القوى الثورية لديها حرية إطلاق النار)، وهو التصريح الذي اعتقد عدد من المراقبين في كونه تمهيداً لتقويض بعض صلاحيات روحاني التنفيذية.

تهديدات المرشد ترافقت كذلك، مع بيان المتحدث باسم مجلس صيانة الدستور، الدكتور عباس علي كدخدائي،

والذي أعلن فيه عن ارتكاب مخالفات قانونية في أعمال الاقتراع خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وهو الأمر الذي قد يفتح باباً قانونياً للتشكيك في أحقية روحاني بمنصبه الرئاسي، وإمكانية عزله في حالة تفاقم الصدام بينه وبين خامنئي في الفترة المقبلة.

كما أن بعض الأخبار قد تناقلت عن اعتزام ٨٨ نائب محافظ في مجلس الشورى الإيراني، على مسائلة روحاني عن سياسة البنك المركزي والأداء الاقتصادي المترهل للحكومة.

أمام كل تلك الهجمات الشرسة، لم يكن أمام روحاني إلا التلويح بورقة نتائج الانتخابات الأخيرة، ففي حفل إفطار حضره مجموعة من أساتذة الجامعات في طهران، قال روحاني: «إن الشرعية السياسية للزعيم الديني تقررها إرادة الشعب»، واستشهد بخلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، الذي - وبحسب قوله - صار خليفة للمسلمين بعد أن حظي بدعم الأغلبية.

تصريحات روحاني، التي يفهم منها التشكيك في شرعية الولي الفقيه لكونه لم يأت إلى السلطة بصندوق الانتخابات، أثار موجة عاتية من الغضب في الأوساط الدينية الإيرانية، حيث اعتبرها العديد من المراجع الكبار في قم، من أمثال مكارم الشيرازي، ومحمد يزدي، بالإضافة إلى بعض أعضاء مجلس خبراء القيادة؛ مخالفة لمبادئ المذهب الشيعي الإمامي، والذي يرى أن الإمامة منصب إلهي، لا دور للبشر في تحديده.

الأصداء الغاضبة لتصريحات روحاني لم تقتصر على النخبة الدينية الحاكمة، بل إنها امتدت لتصل إلى الشارع الإيراني

نفسه، فبحسب ما أوردته صحيفة الجارديان، فإن جموعاً غاضبة من المتظاهرين الذين خرجوا لإحياء يوم القدس في يوم الجمعة الماضية، قد تعرضوا لروحاني أكثر من مرة أثناء مشاركته في فعاليات ذلك اليوم، ورددوا هتافات: (الموت للكاذب، الموت لرجل الدين الأمريكي)، مما أجبر روحاني على استقلال سيارته والابتعاد، خشية وقوع مصادمات معهم.

الأسباب الحقيقية لذلك الصّدام:

من المؤكد أن هناك عدد من العوامل التي تسببت في تسارع وتيرة الصدام والنزاع بين الرجلين الأكثر قوةً ونفوذاً في إيران. العامل الأول من تلك العوامل، هو رغبة المرشد في تحديد وتقليص صلاحيات روحاني، فبحسب ما يؤكد علي أنصاري مدير معهد الدراسات الإيرانية في جامعة سانت أندروز؛ إن خامنئي يحاول كبح ارتفاع شعبية روحاني بعد نجاح انتخابه، خصوصاً وأن المرشد غير راضٍ عن نتائج تلك الانتخابات.

ويستشهد أنصاري على ذلك، بالأحداث المتشابهة التي وقعت بين المرشد والرئيس الإصلاحي الأسبق محمد خاتمي، عقب إعادة انتخاب الأخير في مطلع الألفية الجديدة.

كذلك، من المؤكد أن المتغيرات الخارجية الإقليمية والدولية، تلعب دوراً مهماً في هذا الصّدام، فمع تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المتكررة الراضة للاتفاق الذي عقده الدول الكبرى مع إيران، ومع تصريحات وزير خارجيته بضرورة دعم الإصلاحيين والمعارضين في طهران

لإسقاط سلطة الولي الفقيه، حدثت استتارة قوية بين صفوف التيار المحافظ في إيران، وبدأ الحديث عن الثورة وأهدافها ومبادئها يعود مرة أخرى إلى واجهة المشهد السياسي في طهران، خصوصاً في ظل التقارب الحادث بين الولايات المتحدة من جهة، والمملكة العربية السعودية، العدو الإقليمي الأول لإيران، من جهة أخرى.

كل تلك العوامل تفسر الخلاف الناشب بين المرشد الذي يقف على رأس التيار المحافظ والحرس الثوري، الذين يميلون في علاقتهم بالغرب إلى التصعيد واللجوء للأفكار الثورية والراديكالية، وبين روحاني الذي يُنظر له حالياً على كونه الزعيم الأكثر قوة في التيار الإصلاحية، الذي يعمل على تهدئة الأوضاع مع أمريكا وأوروبا، وتطبيع العلاقات معهما بشكل تدريجي.

الكثير من المواقف تؤكد على اختلاف التوجهات بين الرجلين، فيما يخص شكل وأسلوب إدارة الملفات الخارجية، ولعل آخر تلك المواقف، ما تواتر عن رفض روحاني لإطلاق الصواريخ الباليستية على معاقل تنظيم الدولة الإسلامية في دير الزور، حيث رأى الرئيس الإيراني في ذلك الموقف تهور غير محسوب، أما خامنئي وقيادات الحرس الثوري فقد وافقوا عليه، وأيدوا اللجوء إليه في محاولة للرد على العملية الإرهابية التي استهدفت عدد من المواقع في طهران أول الشهر.

تداعيات الصّدام ومآلاته :

مع حدّة الصّدام الدائر بين خامنئي وروحاني مؤخرًا؛ فإن أغلبية الخبراء والمراقبين يشككون في إمكانية تطوره ليصل إلى عزل الرئيس كما ألمح المرشد في بعض تصريحاته. فسّر الدكتور هيثم مزاحم الخبير في الشأن الإيراني ورئيس مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، ذلك لرصيف ٢٢، بكون الظروف مختلفة بين حالتَي بني صدر وروحاني، فبني صدر اتُّهم بالخيانة والتآمر مع الأمريكيين، أما خلافات خامنئي مع روحاني، فهي تقتصر حول مسألة السياسات الأفضل لخدمة إيران.

العديد من السياسيين الإيرانيين يرون الأمر نفسه، فمثلاً رجل الدين الإيراني حميد غريب رضا مدير رابطة الحوار الديني للوحدة، والمنسق السابق في حملة إبراهيم رئيسي الانتخابية، قال لرصيف ٢٢: (إن حكمة الإمام الخامنئي سوف تمنع وصول البلد إلى هذه الدرجة، فهو يعطي مساحة قانونية للرئيس لإظهار وجهات نظره الخاصة، لكن يقف أمام اجتهاداته السياسية إذا تضاربت مع المصلحة العامة للبلد أو القانون).

ويضيف رضا: (أيضاً الدكتور روحاني يناور ويصوم ويجول ليكتسب أكبر قدر ممكن من المكتسبات السياسية في القضايا الخلافية، لكن أعتقد أن له القدر من العقلانية ألا يتلاعب بالخطوط الحمراء، بحيث يكرر تجربة بني صدر المُرّة... على الأقل أتمنى أن يحظى الرئيس روحاني بهذا المستوى من الوعي).

ولكن ماذا لو تطور النزاع بين قطبي السلطة الإيرانية في المستقبل القريب؟

يؤكد كلاً من هيثم مزاحم، وغريب رضا لرصيف ٢٢، أنه وفي هذه الحالة، فإن الدستور الإيراني يكفل عدة طرق قانونية لعزل الرئيس، حيث تنص المادة (١١٠)، على إمكانية عزل رئيس الجمهورية لمراعاة مصالح البلاد، وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن مهامه القانونية، أو بعد رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته على أساس المادة التاسعة والثمانين.

ومن المؤكد أن عزل روحاني بتلك الكيفية لن يكون عصياً على المرشد المُسن، الذي يفرض سيطرته بشكل مطلق على السلطة القضائية في البلاد، خصوصاً وأن الرئيس الحالي للسلطة القضائية صادق لاريجاني من ضمن قيادات التيار المحافظ التي تدين بالولاء لخامنئي.

* * *

قاسم سليمانى ..

روميل الشرق الأوسط الجديد^(١)

يُحكى أنه خلال معارك الحرب العالمية الثانية الطاحنة بين الألمان والإنجليز، حاول كلا الفريقين أن يخلق نماذج أسطورية خارقة لمقاتليه، وكان من أهم هذه النماذج الجنرال الألماني «إرفين روميل»، الذي عُرف بقدراته التخطيطية العسكرية العبقريّة، وبنشاطه وانتقاله على مختلف الجبهات القتالية الألمانية، حتى أعجب به خصومه قبل جنوده، فافتتوا به، وقيل إن الجنود الإنجليز كانوا يعلقون صوره أمامهم قبل قتال قواته في معركة العلمين الفاصلة.

وعلى نفس الخطى، وفي ظل الحروب والصراعات السياسية والمذهبية العنيفة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط حالياً، نجد أن الجارة الإيرانية المشاكسة، قد عملت على نسج خيوط قصة أسطورة عسكرية جديدة، وهي أسطورة قاسم سليمانى. في هذا المقال تستعرض رصيف ٢٢ أسباب شهرة وأهمية الشهيد الحي أو الحاج سليمانى كما يصفه محبيه، ودوره في الأحداث المتشابكة بالشرق الأوسط.

(١) تم نشر هذا المقال في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٦م.

سليمانى.. من الثورة الخمينية إلى قيادة فيلق القدس:

ولد الجنرال قاسم سليمانى في عام ١٩٥٧م، في بلدة صغيرة تدعى (رابور) في محافظة كرمان التي تقع في جنوب شرقي إيران.

ولما كان أبوه يعمل مزارعاً بسيطاً، فقد كان من الطبيعي أن ينشأ سليمانى تنشئة ريفية بسيطة.

وفي العام الثاني والعشرين من عمره، اندلعت الثورة الإيرانية في ١٩٧٩م، فشارك فيها الشاب الريفي البسيط وأيدها وانضم للجموع المطالبة برجوع الخميني من منفاه وإسقاط حكم الشاه. وسرعان ما انضم سليمانى إلى قوات الحرس الثوري الإيراني في عام ١٩٨٠م، ومع مرور الوقت أثبت كفاءة نادرة فتدرج في المراتب العسكرية حتى أصبح قائداً لفيلق رقم (٤١) المسمى بـ (ثأر الله)، واشترك معه في الحرب الإيرانية - العراقية التي عرفت باسم حرب الخليج الأولى.

وفي عام ١٩٩٨م، تم تعيين قاسم سليمانى كقائد لفيلق القدس، أما في عام ٢٠١١م وتزامناً مع رياح التغيير التي هبّت على منطقة الشرق الأوسط بفعل ثورات الربيع العربي، قام المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي بترقية سليمانى من رتبة لواء إلى رتبة فريق، والتي هي أكبر رتبة عسكرية في إيران.

ولكن لماذا سليمانى تحديداً؟

مع كثرة وتعدد القادة العسكريين في الجيش الإيراني، إلا أن الفريق قاسم سليمانى قد سلّطت عليه هالة إعلامية كبيرة،

ندر أن حظي بها أحدًا من رفقاء سلاحه ونظرائه الإيرانيين.

السبب الرئيسي في ذلك يرجع إلى حساسية المركز الذي يشغله سليمان من جهة ، ولدوره القوي في سير جميع تلك الأحداث المتشابكة في منطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى.

فالمتابع لبنية التنظيمات العسكرية الإيرانية ، سوف يجد أن القوات المسلحة في إيران تنقسم إلى قسمين متميزين:

القسم الأول وهو الذي يضم الجيش الإيراني النظامي ، الذي يشبه باقي الجيوش المتواجدة في المنطقة والعالم.

أما القسم الثاني فهو قوات الحرس الثوري ، والتي أسسها الخميني عقب نجاح ثورته ، وهي قوات مشبعة بأفكار ومبادئ الثورة.

ويقود سليمان قوات (فيلق القدس) الذي هو بمثابة رأس الحربة للحرس الثوري الإيراني ، ذلك أن المهمة الأساسية الملقاة على عاتق قوات القدس الإيرانية ، هي تقديم يد الدعم والمساعدة والعون لجميع القوى العربية التي تؤمن بولاية الفقيه.

حيث يقوم فيلق القدس: (بتخطيط وتنفيذ كل العمليات العسكرية والمخابراتية في الخارج الإيراني، كما يقوم بالتواصل مع الجيوب العسكرية لإيران خارج الحدود الإيرانية).

ولما كانت تلك الجيوب الإيرانية منتشرة بشكل كبير في كل من لبنان وسوريا والعراق واليمن والبحرين ، فقد كان من الطبيعي أن يستحوذ سليمان على القدر الأكبر من الاهتمام الإعلامي ، بوصفه المنسق الأول بين خامنئي ومناطق نفوذه

المتعددة، ومنفذ المهام النوعية الخاصة للسياسة الإيرانية. أولى تلك المهام كانت الإشراف على تنفيذ عملية اغتيال السفير السعودي عادل الجبير في أمريكا، وهي الحادثة التي كان لها صدًى قوي وأدت إلى تصاعد العداء بين السعودية والجارّة الفارسية.

أما في المنطقة العربية، فقد ظهر اسم سليمان بشكل واضح، بعد مقتل نائبه اللواء حسين همداني في حلب في أكتوبر ٢٠١٥م، حيث أدى مقتل همداني إلى اشتراك سليمان بنفسه في المعارك السورية، وكان معنى ذلك أن الحرس الثوري قد دخل بكل ثقله في المعركة.

وفي العراق ذات الأغلبية الشيعية، تم الاستعانة بقاسم سليمان بشكل رسمي عقب اجتياح قوات تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) للموصل، وهو الأمر الذي مكنه من العمل على الأراضي العراقية وتجنيد الكثير من أفراد الحشد الشعبي ليعملوا تحت إمرته مباشرة، حتى أن جريدة الجارديان البريطانية قد نشرت مقالاً تناولته فيه تحت عنوان: «سلطته مطلقة ولا أحد يستطيع تحديه»، ووصفته بأنه (الحاكم السري للعراق)، ولا يخفى عن أنظار المتابعين أن سليمان هو القائد الفعلي لمعركة الموصل التي تدور رحاها حالياً في الشمال العراقي.

ولا يقل دور سليمان في اليمن عن مثيله في كلٍّ من سوريا والعراق، فقد ظهرت أنباء تفيد أن سليمان قد سافر إلى اليمن مع بدء عاصفة الحزم، وأنه قد بذل الكثير من الجهود لتوصيل الأسلحة والدعم المادي والتقني لقوات الحوثيين المتحالفة مع

نظام الولي الفقيه بايران.

ويُعدّ سليمانى هو المسؤول الأول عن توصيل المساعدات العسكرية إلى حزب الله اللبناني، وذلك بحسب ما قاله السيد حسن نصر الله الأمين العام للحزب في إحدى المقابلات التلفزيونية. ولا يكتفي سليمانى بكل تلك المسؤوليات العسكرية الجسيمة الملقاة على عاتقه، بل إنه أيضاً يضطلع ببعض الأدوار الدبلوماسية المهمة، فقد وردت الكثير من الأخبار عن سفره إلى موسكو للاجتماع بفلاديمير بوتين للتسيق فيما بين الجانبين تجاه عجلة الأحداث المتسارعة في سوريا والعراق.

وقد حظي ذلك اللقاء بصخب إعلامي كبير من جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي هاجمت تلك الزيارة، واعتبرتها مخالفة صريحة لقراراتها بحظر سفر قادة الحرس الثوري باعتباره منظمة إرهابية.

كيف تُصنع أسطورة سليمانى؟

العديد من الأسباب تضافرت مع بعضها البعض لاختلاق أسطورة ترتبط بقائد فيلق القدس.

بعض تلك الأسباب يأتي من الجانب الشيعي، فسليمانى يحظى بمقام كبير ومكانة مرتفعة في الأوساط الشيعية عموماً، والمؤيدة للهيمنة الإيرانية وحكم ولاية الفقيه خصوصاً، كما أن الكثير من شيعة سوريا والعراق نظروا إليه على كونه مبعوث العناية الإلهية لحفظ المذهب والتصدي لأعدائه المتربصين.

وتتواجد العديد من المقاطع المصورة على موقع اليوتيوب

تحتوي على أناشيد وأهازيج تتغنى بشجاعة قاسم سليمانى وبجهوده فى التصدي للإرهاب السنى.

من تلك المقاطع، مقطع استغل مسألة تشابه الأسماء فشبه قائد فيلق القدس بالصحابى الجليل سلمان الفارسى الذى يحظى بمقام رفيع فى التراث الشيعى.

وهناك مقطع آخر صرح بأن: (المذهب الشيعى أمانة بيد سليمانى)، كما أن هناك عددًا من المقاطع التى تظهر سليمانى فى ميدان الحرب وسط جنوده، وفى بعضها يوجه رسالة تعزية باللغة العربية لأبناء أحد الشهداء ويظهر فيها تأثيره الشديد.

لم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل إننا نجد أن هناك حملة ترويجية دعائية واسعة النطاق فى الصحف ووكالات الأنباء؛ هدفت إلى تلميع سليمانى وأسطرته، من ذلك التقرير الذى نشرته قناة العالم الفارسية بعنوان: «أوباما عن قاسم سليمانى: كم أتمنى لو أن بين ضباطى نظيرًا له».

وهو عنوان واضح الكذب ولم يكن ليصدر من رئيس الولايات المتحدة التى لطالما اعتبرت أن الحرس الثورى مجرد جماعة إرهابية، مثلها مثل غيرها من الجماعات التى يعج بهم الشرق الأوسط.

كما أن تلك الصحف قد اعتادت أن تطلق على سليمانى لقب الشهيد الحى، وهو اللقب الذى لقب به من جانب على خامنئى.

صناعة الأسطورة السليمانية لم تقتصر على الصف الشيعى وحده، بل إننا نجد أن هناك العديد من الجهات المعادية لإيران قد

تورطت بشكل كبير في خلق تلك الأسطورة والتأكيد عليها. فقد خصصت مجلة النيوزويك الأمريكية صفحة الغلاف الرئيسي لها في عددها الصادر ٢٧/١١/٢٠١٤م لوضع صورة كبيرة مهيبه لقاسم سليمانى، وتم التعليق على الصورة بـ (إله الانتقام، قاتل أمريكا والآن يسحق داعش).

أما جون ماغواير، العميل السابق لوكالة الاستخبارات الأمريكية «CIA» في العراق فقد وصف قائد فيلق القدس: (بأنه أكثر فرد نشاطاً في الشرق الأوسط اليوم، وفي الوقت نفسه لم يسمع به أحد).

أما بالنسبة للإعلام العربي المعارض للهيمنة الإيرانية فقد ساعد -بدون قصد- في تصاعد أسطورة سليمانى، ذلك أن الكثير من وكالات الإعلام والمحطات التلفزيونية الفضائية قد أفردت مساحات واسعة للحديث عن الحرس الثوري وفيلق القدس وقائده القوي، فتم إنتاج عدد من الأفلام الوثائقية عنه، وتم إجراء عدد من المقابلات والبرامج الحوارية التي ضخمت من تأثير سليمانى وعظمت من نفوذه وإمكاناته، حتى وُصف بالشبح الذي يتواجد في كل مكان وعلى مختلف الجبهات.

ولعل آخر المجادلات الإعلامية التي ارتبطت بسليمانى والتي توضح الحجم الحقيقي لأسطوره المتنامية، هو ما أذاعته إحدى القنوات المناهضة للتوسع الإيراني، عن إنتاج إيران لفيلم دعائي للترويج لسليمانى، وأن ذلك الفيلم سوف يُعرض في عدد من الدول العربية.

وأدّى ذلك إلى حدوث حالة من الصخب، التي انتهت بعد أن تم اكتشاف أن الفيلم المشار إليه بعنوان (الحارس)، ليس له أي علاقة من قريب أو بعيد بسليمانى، وأن القناة قد أخطأت في استنتاجها بسبب الشبه بين بطل الفيلم وسليمانى.

مستقبل الأسطورة: هل يتحول سليمانى إلى ميدان السياسة؟

كل تلك المهام التي يقوم بها سليمانى، جعلته يحظى بدور قوي في صنع وتوجيه سياسات الشرق الأوسط برمتها، حتى أن نفوذه قد زاد عن نفوذ قائده المباشر محمد علي جعفري، قائد قوات الحرس الثوري نفسه.

وقد أدّى ذلك إلى ظهور عدد من التقارير التي تنبأت أن قائد فيلق القدس قد يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية الإيرانية في الانتخابات المزمع عقدها في ٢٠١٧م، ولكن سليمانى نفى ذلك بشكل قاطع.

وقال بحسب بيان له نشرته وكالة تسنيم: (أنا جندي صغير للولاية ونظام الجمهورية الإسلامية والشعب الشجاع الأعز عليّ من روعي وإن شاء الله، وبالاستعانة بالله سبحانه وتعالى سأبقى مدى حياتي في موضع الجندية).

* * *

أحمد القبانجي.. المفكر الحدائي الذي يرتدي العمامة الدينية:

من بين كل المفكرين والباحثين المسلمين المعاصرين، يحظى المفكر العراقي السيد أحمد القبانجي بمكانة شبه متفردة. القبانجي، الذي يدل لقبه (السيد) على انحداره من نسل الرسول الكريم، يجمع بين عدد من الصفات المتناقضة والسمات المتعارضة، كما أن خطابه الفكري يحتوي على عدد من الأطروحات والنظريات المختلفة، والتي جعلت من حالته، حالة شاذة عن السياق السائد، وذلك لما فيها من جمع بين الأفكار الحدائية والليبرالية من جهة، والشكل الإسلامي التراثي من جهة أخرى.

من هو أحمد القبانجي؟

ينتمي أحمد القبانجي، لعائلة عراقية شيعية معروفة، تعود أصولها للانتساب إلى الرسول الكريم، وهو الأمر الذي ساهم في توجه الكثير من أفراد العائلة للدراسة الدينية.

درس أحمد القبانجي في الحوزة العلمية بالنجف منذ ١٩٧٤م، وفي عهد صدام حسين، تم اضطهاد أسرته، فرحل لزيارة لبنان وسوريا، قبل أن يصل لإيران ويستقر في قم، حيث درس في حوزتها العلمية وقضى بها فترة طويلة، قبل أن يعود إلى وطنه مرة أخرى في ٢٠٠٨م.

في ٢٠١٠م، أعلن القبانجي عن نفسه كمفكر وباحث كبير، عندما ألقى محاضرة في دولة الإمارات بعنوان: «الإسلام الأصولي والإسلام الحداثي»، بدعوة من ولي عهد أبوظبي، وحظيت تلك المحاضرة بردود أفعال واسعة النطاق، بعدما شهدت انتقاد المفكر العراقي للأحزاب والجماعات الإسلامية ذات التوجهات السياسية، حيث اعتبرها مسؤولة عن أفكار الاستبداد والانغلاق المعرفي الذي تعاني منه الشعوب العربية.

في ٢٠١٣م، اعتقلته السلطات الإيرانية، لمجموعة من الأسباب، منها انتقاده لنظام الولي الفقيه، ولتشكيكه في عدد من ثوابت المذهب الشيعي الإمامي، ولكن المظاهرات المؤيدة له والتي اندلعت في البصرة وبغداد، كان لها دوراً كبيراً في الإفراج عنه وإطلاق سراحه.

ومن المؤكد أن الأفكار التي يطرحها القبانجي في كتبه ومحاضراته، قد أثارت رفضاً واستهجاناً من جانب رجال الدين الشيعة، حتى أن أخيه صدر الدين القبانجي، والذي يشغل منصب إمام جامعة النجف الأشرف، قد أفتى من قبل بأن أفكار أخيه... (هي أفكار منحرفة عن الدين وتأتي في سياق الحرب التي يقودها أعداء الإسلام للتشكيك في الإسلام وقيمه العالية).

تفكيك التراث الشيعي الإمامي:

مع دراسته في الحوزات العلمية الشيعية في العراق وإيران؛ إلا أن مسألة نقد ومراجعة العقل التراثي الشيعي، استحوذت على جانب كبير من مجهودات القبانجي.

حيث قدم المفكر العراقي، العديد من الأبحاث والدراسات التي انتقد فيها بعض الروايات الواردة في كتب الشيعة الإمامية، كما عمل على تجريح بعض من أمهات كتب الحديث المعتمدة؛ مثل الكافي للكليني، وبحار الأنوار للمجلسي، وغير ذلك من المصادر التي اعتاد الشيعة أن يستقوا منها المسائل العقائدية والفقهية الخاصة بمذهبهم.

نظرة القبانجي إلى المذهب الشيعي، عملت على تجريده من كل ما يخص السياسة والحكم، ففي كتابه «خلافة الإمام علي بالنص أم بالنصب»، يذهب المفكر المثير للجدل، إلى إنكار جميع الأحاديث التي تثبت أحقية علي بن أبي طالب بالخلافة دوناً عن باقي الصحابة، حيث اعتبر أن أمر الخلافة هو أمر دنيوي ولا يتعلق بالدين.

جهود القبانجي في تجديد الفكر الشيعي، تضمنت ترجمته لعدد من الأعمال الفكرية المهمة لبعض كبار المفكرين الإيرانيين، الذين دعوا الشيعة لتقليل حدة الغلو في الأئمة الاثنا عشر، وإلى رفض فكرة عصمتهم أو معرفتهم الغيب، حيث كان أكبر إسهام للقبانجي في هذا المجال، ترجمته لكتاب الفيلسوف الإيراني الكبير محسن كديور، والمعنون بـ«الأوراق المنسية»، والذي طرح فيه رأيه بأن الأئمة الاثنا عشر ليسوا أكثر من علماء تقاة أبرار، لا يختلفون كثيراً عن نظرائهم من أهل السنة والجماعة.

ولم يكتفِ المفكر العراقي بذلك، بل وجه الكثير من سهام النقد للمرجعيات الشيعية الموجودة في العراق وإيران، حيث

عارض بصراحة نظرية ولاية الفقيه، التي تأسس عليها النظام الإيراني بعد ثورة ١٩٧٩م، وأنكر مشروعية تحصيل الأُخماس، وهي أحد الأعباء المالية التي يلتزم عوام الشيعة بدفعها، عن طريق إخراج ٢٠٪ من أرباحهم وثروتهم ودفعها لمراجع التقليد، حتى ينفقونها في بعض المصادر الشرعية المتعارف عليها.

ذلك الموضوع تحديداً، حظي بالكثير من المجهودات التي قام بها القبانجي في سبيل إثبات زيفه وتعارضه مع الأوامر الثابتة في الدين الإسلامي، حيث قام المفكر العراقي بعقد عدد من المحاضرات التي اجتذبت أعداد كبيرة من الشيعة داخل العراق وخارجها، وكان مما قاله لإثبات تهاافت مشروعية تحصيل الأُخماس: (لا يوجد عندنا أي رواية في التاريخ، تقول إن الرسول ﷺ قد بعث أحد لجباية الخمس، بل هناك روايات تذكر جباية الزكاة والصدقات فحسب... كما أننا لم نقرأ أي رواية عن أحد من الأئمة الأوائل أنه استخدم مصطلح الخمس أصلاً).

وفي الوقت ذاته، وجه القبانجي الكثير من النداءات إلى المرجعيات الشيعية المعاصرة، إلى التماسي والتوافق مع طابع العصر الذي نعيش فيه، وضرورة أن تجدد المرجعية من أفكارها الكلاسيكية، وأن تُعيد صياغة الخطاب الديني على أسس ثلاثة، وهي العدالة والواقعية والعقلانية، والتي أكد أنها المرتكزات الرئيسية التي يقوم عليها الدين الإسلامي كله. وارتباطاً بتلك النقطة، شدد القبانجي على رفضه لأشكال العبادة الطقوسية المستخدمة في الشعائر الحسينية، وما يرتبط بها من عنف أو مشاق جسدية، حيث أكد أن مظاهر التطبير

والإدماء التي تمارس في ذكرى استشهاد الحسين، بعيدة كل البعد عن صحیحی الدين والعقل، إنما نشأت بفعل الإحساس بالذنب ورغبة في التطهير ليس أكثر.

التجديد والمعاصرة:

الدعوة إلى تحديث المجتمعات الإسلامية، كانت واحدة من أهم المحاور الفكرية التي قام عليها خطاب السيد أحمد القبانجي.

فقد دعا المفكر العراقي الليبرالي إلى التوجه، بشكل صريح إلى أن تكون القيم والمبادئ المنبثقة عن روح الحداثة، ومن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هي الأسس والقواعد التي تقوم عليها التشريعات والقوانين في العراق، وانتقد في الوقت نفسه بعض الأحكام المستمدة من التشريع الإسلامي والفقهاء الجعفري، والتي يرى فيها مخالفةً لقيم الحداثة، ومن ذلك مسألة أحقية ولي الأمر في تزويج الفتاة الصغيرة التي لم تصل إلى سن البلوغ، حيث اعتبر القبانجي أن تلك التشريعات تمثل اعتداءً صارخاً على حرية الفتاة، وتتعارض مع حقها الطبيعي في تحديد خياراتها المستقبلية.

وتحتل المرأة مكانة متقدمة في قائمة أولويات القبانجي الفكرية، حيث دعا المفكر الليبرالي إلى تحقيق مساواة كاملة بين الرجل والمرأة في المجتمعات العربية المعاصرة، ومال إلى تفسير نظرية قوامة الرجل، على كونها لا تعدو أن تكون مجرد تجلي من تجليات المجتمع الذكوري الذي كان

يعيش فيه العرب وقت نزول الإسلام، وأن تلك النظرية لا تستقيم مع روح الإسلام ومبادئه الأصيلة.

في الوقت ذاته، أيّد المفكر العراقي إجراء إصلاحات اقتصادية تتوافق مع الأوضاع والظروف الصعبة التي تمر بها بلاده، وإلى تحرير المعاملات المالية والمادية، من جميع التشريعات القديمة التي لا تتناسب مع العصر الحالي، والتماس روح الدين الإسلامي فيما يخص قيم الإيثار والتكافل والتراحم، دون التقيّد بالأشكال التقليدية القديمة للموارد الاقتصادية، مثل الجزية والخراج والعشور وغيرها من الأشكال التي تم تطبيقها في القرون السابقة.

ويرى القبانجي في قيم المواطنة، سبيلاً إلى التغلب على التعصبات المذهبية والدينية المنتشرة في المجتمعات العربية، كما يرى أن الطائفية والتشدد هي المنابع الأكثر خطورة لظهور التطرف والإرهاب.

وارتباطاً بموضوع الإرهاب، فقد عمل القبانجي على تفكيك مفهوم الجهاد في الإسلام، فأكد على أن الجهاد والقتال في الدين الإسلامي يجب أن تكون له ضوابط معينة، وحددها بثلاثة شروط، وهي أن تطلب أغلبية الشعب من المسلمين القيام بفتح أراضيهم، وألا يكون هذا الفتح قد وقع بنية البقاء في الأرض أو احتلالها، وأخيراً ألا يكون هناك ضرر على الشعب المقيم فوق الأرض المفتوحة.

ويفجر القبانجي مفاجأة من العيار الثقيل، عندما يستند إلى الشروط الثلاثة، لنفي صفة الجهاد على جميع الفتوحات

الإسلامية، بما في ذلك تلك التي وقعت في عهد الخلفاء الراشدين أنفسهم، حيث قال: (... عندما تأتي إلى الفتوحات الإسلامية لا نجد فيها أي واحدة من هذه المبررات الأخلاقية، وقيم العدالة التي تُبيح للمسلمين غزو البلدان الأخرى، فما جاء نضراً واحداً من مصر أو العراق أو الشام أو إيران وطلب من النبي أو الخلفاء الراشدين نصرة شعوب تلك البلدان...).

العرفان والنظرة الفلسفية الحداثية:

يُعد القبانجي واحداً من أهم المفكرين المعاصرين المعروفين بانتمائهم للمذهب العرفاني.

والعرفانية هي مذهب يشتمل على عدد من الأفكار الروحانية، والتي تجتمع في طياتها تجليات كل من التصوف الإسلامي، ومظاهر الغنوصية التي عرفتها الكثير من الأديان القديمة.

الوجه العرفاني للقبانجي، هو أكثر جوانبه الفكرية إثارة للجدل والعجب، فهو يخرج به من كونه أحد المفكرين المسلمين من ذوي النزعة الإصلاحية التجديدية، إلى ما يمكن اعتباره خروجاً كاملاً عن ثوابت الدين الإسلامي.

فالمنهج الروحي الذي ينتهجه القبانجي، حداً به مراراً إلى إنكار ما يعتبره عموم المسلمين، معلوماً من الدين بالضرورة، ومن ذلك تفسيراته وتأويلاته للقصص القرآني؛ فهو ينكر حقيقة وجود الشيطان في الكون، ويرى أن التصور الإسلامي -بل الإبراهيمي- له، لا يزيد على أن يكون محاولة لتقبل فكرة

وجود الشر في العالم.

أما الأخبار الواردة في القرآن الكريم، عن المعجزات والخوارق، فهي بحسب وجهة نظر المفكر العرفاني، مجرد صور تشبيهية، استخدمها الله لتقريب بعض الأمثلة والمواقف إلى البشر من ذوي العقول المحدودة والأفهام المنقوصة.

وفي بعض الأحيان، قدم القبانجي رؤى وتفسيرات شاذة، لبعض القصص الواردة في القرآن، فهو مثلاً لا يستسيغ وصف النبي إبراهيم بالإقدام على ذبح ابنه إسماعيل، ويؤكد على أن الانصياع المطلق لأمر الذبح، كان من شأنه أن يصب في مصلحة زيادة حدة التطرف والعنف والإرهاب في الأوساط الإسلامية عبر التاريخ، ويقدم القبانجي تفسيرات بديلة لتلك القصة، مستعيناً في ذلك ببعض التفسيرات الصوفية، والتي كان أهمها هو كتاب الفتوحات المكية للشيخ الأكبر محي الدين بن عربي.

أيضاً قام المفكر العراقي بتقديم قراءة مختلفة لقصة الصراع بين بني إسرائيل والمصريين قبيل الخروج، حيث اعتبر أن شخصية فرعون قد تم تقديمها في السياق القرآني بشكل أكثر إنسانية وتحضراً ومدنيّة من شخصية النبي موسى، وأن الحوار الذي أداره فرعون مع موسى وهارون، يشهد على انتهاجه سبيلاً ديمقراطياً بامتياز.

جهود القبانجي في فهم الإسلام، وصلت إلى التطرق للكثير من الغيبيات أيضاً، فهو يشكك في الطبيعة الحسية للجنة والنار، ويذهب كما ذهب الكثير من الفلاسفة والعرفاء الذين

سبقوه، إلى أن النعيم الأخروي يتمثل في المعرفة، والتي هي غاية الإنسان وتمام سعادته، أما الشقاء الأبدي فهو البعد عن الله سبحانه وتعالى والخروج من دائرة معيَّته.

تعامُل القبانجي مع النص القرآني، يُعد أحد أكثر الأمور الجدلية المرتبطة بمسيرته الفكرية، فقد أكد مراراً على ضرورة استخدام علم الهيرمونطيقا في فهم النص القرآني الذي بين أيدينا، بحيث يتم اعتبار دور الوحي في نقل النص من الله إلى الرسول، وفهم الكيفية التي تغيرت بها معاني هذا النص خلال مراحل التنزيل.

ومن ثمَّ فإنَّ القبانجي، يصرح في كتابه: «سر الإعجاز القرآني»، برفضه المطلق لكل ما يقال عن وجود أي نوع من أنواع الإعجاز في القرآن، كما أنه أكدَّ على أن النص القرآني نفسه لا يتوافق مع كل الأزمنة والأمكنة، وأنه مجرد نتاج للبيئة والمجتمع الذي ظهر فيهما.

* * *

أحمدي نجاد.. الرئيس الإيراني السابق يشير الجدل من جديد^(١)

في يوم السبت الموافق الخامس عشر من أبريل الجاري، انتهت مهلة تسجيل الترشيحات للانتخابات الرئاسية الإيرانية، وبلغ عدد الذين سجلوا أسماءهم للترشح إلى رئاسة الجمهورية ١٦٣٦ شخصاً، المفاجأة الكبرى في قائمة الترشيحات، تمثلت في ظهور اسم الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد، الذي صدم الجميع بترشُّحه خلافاً لنصيحة المرشد الأعلى علي خامنئي. في هذا المقال، نستعرض عدداً من النقاط والأسئلة المرتبطة بالرئيس الإيراني الأسبق الذي اعتاد على إثارة الجدل حول مواقفه وتصرفاته.

لماذا كل هذا الاهتمام بترشيح نجاد؟

نجاد الذي ولد في عام ١٩٥٦م، في أسرة فقيرة بسيطة الحال، وكان والده يعمل حدّاداً، كان واحداً من بين ملايين الشباب الإيرانيين الذين اجتذبهم فكر الخميني وأحلامه الثورية التي تطمح إلى تأسيس الدولة الإسلامية الموعودة.

في ٢٠٠٣م، استطاع نجاد أن يفوز بمنصب عمدة طهران، وبعدها بعامين فقط؛ حقق مفاجأة مدوية عندما ألحق الهزيمة

(١) تم نشر هذا المقال في ٢١ إبريل ٢٠١٧م.

بثعلب السياسة الإيرانية المخضرم هاشمي رفسنجاني، وفاز عليه في الدور الثاني من انتخابات الرئاسة الإيرانية في أغسطس ٢٠٠٥م، كما استطاع بعدها أن يحافظ على منصبه بعد تغلبه في ٢٠٠٩م، على زعيم المعارضة الإصلاحي مير حسين موسوي. فترة رئاسة نجاد، أوضحت أن هناك تياراً جديداً ينمو بسرعة على الساحة السياسية في إيران، وهو تيار مختلف في طبيعته ومكوناته وأهدافه عن التيارات التقليدية السائدة.

ينبني هذا التيار الذي عُرف بالتيار النجادي، على عدد من الركائز، تُجملها الدكتورة فاطمة الصمادي في كتابها «التيارات السياسية في إيران»، بضرورة العمل للتمهيد لظهور المهدي المنتظر، وإعداد العدة لإقامة دولته الموعودة، والاهتمام والتركيز على مشكلات الطبقات الدنيا والوسطى في المجتمع، واستحضار البُعد القومي بشكل قوي في خطابه، وأخيراً التعامل العنيف في ملفات السياسة الخارجية.

كل تلك الركائز تجلت بشكل واضح في فترتي حكمه السابقتين، فبحسب ما أورده محمد صادق إسماعيل في كتابه «من الشاه إلى نجاد»، أن نجاد قد اشتهر بتصديه للفساد ورفضه للتدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية الإيرانية، كما أن سياساته قد أدت إلى تقليص نسبة البطالة إلى ١٠٪ فقط، وهو ما حقق له شعبية جارفة وسط الطبقات الدنيا في المجتمع، حتى لقب بـ (مردم يار)، بمعنى صديق الشعب، وهو ما جعله يوصف من جانب العديد من الخبراء والمراقبين بأنه: (أفضل رئيس مرَّ على تاريخ إيران).

ماذا ننتظر في حالة وصول نجاد إلى الحكم؟

التجربة الرئاسية السابقة لأحمدي نجاد ، تستطيع أن تخبرنا عن الكثير من الأمور المهمة التي قد تقع في الدولة الفارسية في حالة أن قدر له الفوز في انتخابات مايو ٢٠١٧م.

بالنسبة للتيار الإصلاحي ، فمن المتوقع أن يتأثر كثيراً إذا ما فاز نجاد ، فالتيار الذي فقد أهم رموزه بوفاة رفسنجاني في شهر يناير الماضي ، سوف تزداد أوجاعه بهزيمة رمزه الحالي حسن روحاني في الانتخابات ، ولعلنا قد نشهد في تلك الحالة عزل لأهم قادته والتضييق عليهم واستهداف قواعدهم الشعبية ، كما حدث في ٢٠٠٩م ، فيما عُرف وقتها باسم الحركة الخضراء .

ومع أن الكثير من الآراء ترى أن نجاد يميل في توجهاته إلى صف رجال الدين والمحافظين؛ إلا أنه من المؤكد أن في حالة فوزه سوف تتباين مصالح تياره مع مصالح التيار المحافظ في الكثير من النقاط المهمة.

فنجاد يرى ضرورة إعطاء حرية أكبر للنساء فيما يتعلق بارتداء الحجاب والزي والملبس ، وهو ما ظهر بشكل واضح في تصريحاته التي أكد فيها معارضته الشديدة لما تقوم به الشرطة من مراقبة للنساء غير المحجبات بحسب ما هو مطلوب في الشارع ، معتبراً أنه: (لا يمكن التفكير إطلاقاً أن مثل هذه الأعمال تعطي نتائج).

تلك النقطة أثارت الكثير من الجدل ، وجعلت المؤسسة الدينية في إيران توجه سهام نقدها للرئيس الأسبق بشكل متواصل ، ومن ذلك ما قاله النائب المحافظ علي مطهري في

٢٠١٢م: (إن وضع الحجاب الإسلامي بات كارثياً، بسبب التشجيع الصادر عن الرئيس أحمددي نجاد)، كما أنه دعا نجاد -ساحراً- لافتتاح ملاهي ليلية.

كما أن الكثير من الخلافات كانت قد دبّت بين نجاد ورموز التيار المحافظ، بدءاً من تبادل تُهَم الفساد المالي والرشوة بين نجاد ورئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني، إلى الحد الذي دعا الثاني إلى طرد الأول من المجلس في ٢٠١١م، ونهايةً بما أثير عن خلافات متكررة بين نجاد وخامنئي نفسه.

نجاد وترامب.. النووي وسوريا وإسرائيل:

في حالة فوزه، سيجد نجاد نفسه مصطدماً بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي افتتح فترة حكمه بعدد من القرارات العنيفة والصادمة فيما يخص المسلمين ومنطقة الشرق الأوسط تحديداً.

تبهت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية منذ وقت مبكر للتشابه بين الرجلين، فوصفت ترامب بأنه النسخة الأمريكية من نجاد.

نجاد الذي تم اتهامه بكونه أحد الطلبة الذين شاركوا في نوفمبر ١٩٧٩م في أزمة احتجاز الرهائن في السفارة الأمريكية بطهران، والذي أعلن فيما قبل مراراً، أن أمريكا هي العائق الأكبر الذي يحول بين الإمام المهدي والظهور، أرسل في فبراير من العام الجاري، برسالة إلى ترامب بيّن فيها موقفه الراض للسياسات الأمريكية، بقوله: (لا بد أنك تعرف تاريخ

تعامل الإدارات الأمريكية مع الشعوب والبلدان، وقد وصل مستوى عدم الرضا لدى الشعوب الأخرى حدًا كبيرًا للغاية، بحيث يتم انتخاب أي حزب أو شخص إذا كان مناهضًا لسياستكم).

الملف النووي والعقوبات الاقتصادية؛ سيكون الملف الأول الذي قد يشهد صدامًا متوقعًا بين الرجلين، فبحسب صحيفة لوموند الفرنسية، فإن نجاد كان زعيم المعارضة الإيرانية ضد إقرار الاتفاق النووي، حيث انتقد روحاني مرارًا بخصوصه، واعتبره اتفاقًا فاشلاً يخرج عن الأهداف السياسية التي وضعها الإمام الخميني.

دولة الكيان الصهيوني، ستكون أيضًا محورًا مشتركًا للصدام بين نجاد وترامب، فمع أن الخطاب الإيراني التقليدي يقف في الصف المناوئ لإسرائيل؛ إلا أن نجاد قد بالغ في إظهار عدائه لها إبان فترة حكمه السابقة، إلى الحد الذي دفعه للتهديد بشن الحرب عليها، وإلى إنكار محرقة النازي لليهود، واعتبارها محض كذب وخرافة.

ومن المتوقع، ألا يسكت ترامب على التهديدات التي قد يوجهها نجاد إلى تل أبيب، خصوصًا في ظل العلاقات الجيدة التي تربطه بحكومة الليكود ونتنياهو.

الملف السوري هو النقطة الثالثة التي ستتباين فيها رؤى نجاد وترامب، فنجاد الذي يؤمن بنشر وتصدير أفكار الثورة الإيرانية، لن يقبل بتراجع النفوذ الإيراني في دمشق، وسيواصل العمل لدعم النظام السوري في حربه ضد الفصائل الثورية المختلفة، أما ترامب فيبدو أنه لن يرضى بممارسة دور المشاهد

الصامت للأحداث في سوريا ، وأنه سيسعى للمشاركة بقوة في الأحداث ، وعدم ترك دمشق تحت رحمة النفوذ الروسي - الإيراني ، وهو الأمر الذي بانته إرهاباته بشكل واضح في عملية قصف قاعدة الشعيرات في السابع من أبريل الجاري.

كيف نفسر خطوة ترشح أحمدني نجاد لرئاسة الجمهورية؟

الكثير من التقارير الصادرة في الشهور السابقة كانت قد أكدت على عدم وجود نية حقيقية لدى الرئيس الأسبق في الترشح لانتخابات الرئاسة ، وقد اعتمدت تلك التقارير على ما تناقلته بعض الوسائل الإعلامية القريبة من المرشد الأعلى علي خامنئي ، حيث ذكرت أن نجاد قد زار المرشد في مقر إقامته ، وسأله عن رأيه بخصوص تقدمه للترشح في انتخابات رئاسة ٢٠١٧م ، وأكدت تلك التقارير أن المرشد قد طلب من نجاد عدم الترشح في ظل الظروف العصيبة التي تمر بها إيران ، خشية من حدوث انقسامات حادة داخل المجتمع الإيراني ، وهو الأمر الذي تقبله نجاد في ذلك الوقت بصدر رحب ، حيث خرج إلى بعض الوسائل الإعلامية مصرحاً باحترامه لرأي خامنئي وانصياعه له.

ما حدث من إعلان ترشح نجاد في ١٢ أبريل الجاري ، أثار دهشة المراقبين ، فقد اختلف بعضهم مع بعض في دلالات تلك الخطوة ومبرراتها ومآلاتها ، بحيث ظهر رأيان مختلفتان لتفسيرها :

الرأي الأول ، يرى أن خطوة نجاد قد تمت بالتنسيق مع الولي الفقيه ، وأن الغرض منها هو تشتيت أصوات المحافظين لصالح

المرشح الإصلاحى حسن روحانى من جهة، واستعراض الوجه العنيف لإيران أمام أعدائها الخارجيين من جهة أخرى، فبحسب ما أدلى به أسامة الهتمي الخبير فى الشؤون الإيرانية إلى رصيف ٢٢، إن ترشح نجاد ربما جاء ليقفل من الكتلة التصويتية لدى المحافظين، خاصة وأن التيار النجادي رشح حميد بقائي ثم ترشح نجاد نفسه فيما تم الدفع بإبراهيم رئيسي، والثلاثة محسوبين على المحافظين، ومن ثمّ فهي خطوات ربما يقصد منها الدفع بفوز روحاني، وفي الوقت نفسه تبدو الأمور وكأنها تسير في سياقها الطبيعي، حيث التنافس بين التيارين الإصلاحى والمحافظ، سيتم ذلك لصالح روحاني الذي اعتقد أن بقاءه لولاية ثانية ضرورة حتمية بالنسبة لخامنئي، وذلك حتى يمكنه إدارة الملفات التي بدأت في عهده، وفي مقدمتها ملف الأزمة مع أمريكا والصراع في سوريا، وغير ذلك من الملفات التي ما زالت مفتوحة وتحتاج إلى استقرار سياسي.

على الجانب الآخر، يوجد رأي يعتقد بأن خطوة نجاد قد تمت دون مراجعة المرشد الأعلى للثورة، وأن تلك الخطوة مبنية على دوافع وطموحات شخصية من جانب الرئيس الإيراني الأسبق، الذي لطالما اعتاد أن يخرج عن الدور المرسوم لمنصب رئاسة الجمهورية في معادلة السياسة الإيرانية.

ممن تبنوا ذلك الرأي الدكتور هيثم مزاحم رئيس مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، والذي صرح إلى رصيف ٢٢، بأن ما أقدم عليه نجاد يُعد بمثابة عصيان علني لأوامر المرشد الأعلى، وهي خطوة تتوافق مع طبيعة نجاد الشخصية

التي ظهرت إبان فترة حكمه السابقة ، عندما زعم أنه يتواصل بشكل شخصي مع الإمام المهدي ، وبذلك انتفت الحاجة إلى المرشد نفسه.

وفي الحقيقة ، ربما لن نتمكن من تحديد الرأي الصحيح ، إلا بعد أن يقوم مجلس صيانة الدستور بالإعلان عن المرشحين الذين سيستمرون في السباق الانتخابي ، فهذا المجلس الذي يُعيّن أغلبية أعضائه من قبل المرشد الأعلى ، له الحق في استبعاد أي مرشح ، وهو ما سيجعل من موقفه من ترشيح نجاد ، علامة مميزة وفارقة في طريق الرئيس السابق لكرسي الرئاسة الإيرانية.

* * *

السيطرة الإيرانية على مضيق هرمز: خمس نقاط تشرح لك المسألة^(١)

في يوم الخميس الموافق ٢٠١٦/١٢/١م تسربت بعض الأخبار عن قيام إيران بفرض سيطرتها على مضيق هرمز بشكل كامل، حيث صرّح مسؤول البحث عن المفقودين في الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية، العميد باقرزادة، أن مضيق هرمز والخليج؛ (منطقة استراتيجية، وأن إيران تبسط سيطرتها، في هذه المنطقة بشكل كامل).

وسرعان ما أثار هذا التصريح عدد من ردود الأفعال المتباينة من جانب بعض القوى الإقليمية والعالمية المعنية بالشأن الإيراني - العربي، خصوصاً وأن تلك الخطوة تأتي في سياق تصادمي عنيف تشاركت فيه القوة الإيرانية مع مثلتها الخليجية، وبأن أثره بشكل واضح في ميادين الحرب والثورة في كل من سوريا والعراق واليمن.

في هذا المقال سنقوم بإلقاء الضوء على مضيق هرمز وأهميته الجيوبولوتيكية وتاريخ الصراع عليه، وتأثيره في الأوضاع الاقتصادية في منطقة الخليج العربي، وأسباب الخطوة الإيرانية المفاجئة، وردود الأفعال الإقليمية والعالمية.

(١) تم نشر هذا المقال في ١٠ ديسمبر ٢٠١٦م.

التسمية والموقع:

يقع مضيق هرمز في منطقة الخليج العربي، وكما يشي اسمه فإنه يعود إلى شخصية أسطورية في التراث الفارسي القديم، ويعتبر هذا المضيق من أهم الممرات البحرية في العالم، فهو يفصل بين مياه الخليج العربي من جهة، ومياه خليج عمان وبحر العرب، والمحيط الهندي، من جهة أخرى.

وتطل على المضيق كلٌّ من إيران وسلطنة عمان، حيث تتناثر بعض الجزر المهمة التابعة للأولى من حوله، بينما تشرف «محافظة مسندم» التابعة لعمان على حركة الملاحة البحرية فيه باعتبار أن ممر السفن يأتي ضمن مياهها الإقليمية.

تاريخ من الصراع:

شهد مضيق هرمز العديد من أشكال الصراع بين القوى الإقليمية والعالمية المختلفة في محاولة السيطرة عليه، فجميع طرق الحرير الآسيوية القديمة كانت تنتهي عند مضيق هرمز، وهذا يعني أنه كان معبراً ضرورياً لحاجات القارة الأوروبية من المواد الخام والأولية؛ مثل التوابل والعطور القادمة من الهند وبلاد آسيا المختلفة.

أدى ذلك بطبيعة الحال إلى دخول العديد من القوى الأوروبية البحرية في صدام مع بعضها البعض في محاولة للسيطرة على هذا المضيق، فكان البرتغاليون هم أول الأوروبيون وصولاً له، ثم تبعهم في ذلك البريطانيون بعد تنافس قوي مع كلٍّ من الهولنديين والفرنسيين، وهكذا كان القرنين السادس عشر

والسابع عشر ميداناً للصراع على تلك البقعة الجغرافية المؤثرة والمهمة.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في أربعينيات القرن العشرين، تسلمت الولايات المتحدة الأمريكية زمام الريادة الغربية من بريطانيا، فكان من الطبيعي أن تفرض سيطرتها على المضائق والممرات المائية المهمة، ومنها مضيق هرمز، وظل الوضع كذلك حتى قيام الثورة الإيرانية في ١٩٧٩م التي أعلنت عدائها الصريح لأمريكا، فتم فرض الحماية الإيرانية على المضيق بشكل مستتر وغير معلن، حيث بقى المضيق مثل غيره من المضائق المائية في شتى أنحاء العالم يخضع وفقاً للقانون الدولي للبحار الذي يقضي بحرية المرور والتنقل في تلك الأماكن الاستراتيجية، شرط عدم التعرض للدول المجاورة له.

الأهمية الاقتصادية.. النفط والواردات:

يُعد مضيق هرمز من أهم الممرات الاقتصادية في العالم؛ فبحسب ما ورد في كتاب «مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني» للباحث علي ناصر، فإن هذا المضيق يشهد تدفق حوالي ١٧٤ مليون برميل نفط يومياً، وهو يعني ما يقرب من ٤٠٪ من تجارة النفط العالمية، وهو أمر غير مستغرب، ذلك أنه لما كانت منطقة الخليج العربي تضم ٦٠٪ تقريباً من الاحتياطي العالمي للنفط، ولما كانت معظم الدول الخليجية لا تمتلك منافذ بحرية أخرى غير تلك التي تطل على المضيق؛ كان المرور عبر المضيق هو السبيل الوحيد لنقل تلك الكميات الضخمة من

النفط من الخليج العربي إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية ، ليس ذلك فحسب ، بل إن ما يقترب من ٩٠٪ من حجم الواردات التي يستوردها الخليجيون ، تمر عبر المضيق لتصل إلى أيديهم.

ماذا يعني هذا؟

كل ما سبق يعني ببساطة ، أن دول الخليج تعتمد بشكل كامل على هذا المضيق سواء في تصدير منتجاتها النفطية ، أو في استيراد السلع التي تحتاجها ، وهو ما يجعل من مضيق هرمز شرياناً رئيسياً لتلك الدول في بنائها وتطورها الاقتصادي ، وأن أي محاولة للتعرض له هي في حقيقة الأمر استهداف مباشر للحاضر والمستقبل الخليجي وتهديد صريح لأمن الخليجين.

توقيت الخطوة.. لماذا الآن؟

يسأل الكثير من المتابعين عن السبب الذي جعل إيران تعلن عن سيطرتها على المضيق المهم في هذا التوقيت بالذات.

الحقيقة ، إن نظرة واحدة متأنية في الأحداث التي تقع بين إيران وأمريكا حالياً ، كفيلة بشرح الموضوع برمته ، ففي ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣م ، توصل الجانب الإيراني إلى اتفاق مع خمس دول دائمة العضوية في مجلس الأمن ، بالإضافة إلى ألمانيا ، ويقضي هذا الاتفاق بتعليق إيران لبرامجها النووية مقابل تعليق العقوبات المفروضة على إيران من قبل أمريكا ، تلك العقوبات التي كان من أبرز وأهم بنودها هو فرض العديد من القيود على استيراد النفط الفارسي.

هذا الاتفاق الذي عُرف بـ (اتفاق جنيف)، بشّر بمرحلة جديدة من العلاقات بين العدوين الإيراني والأمريكي، حيث توقع الكثير من المحللين السياسيين أن تحدث تهدئة بين النظامين، وأن يكون ذلك الاتفاق خطوة في سبيل تعبيد الطريق نحو سلام دائم ونهائي.

ولكن مع انتخاب السيناتور الأمريكي دونالد ترامب رئيساً جديداً للولايات المتحدة، وفي ظل أفكار برنامج الرئاسي الداعية إلى عدم تمرير مشروع الاتفاق مع إيران، وعدم وضعه موضع التنفيذ، حدث تغير كبير في لعبة السياسة الأمريكية برمتها، وامتد أثر التغيير إلى الكونجرس، ففي السابع عشر من نوفمبر الماضي أقر الكونغرس الأمريكي قانون تمديد العقوبات على إيران لعشر سنوات، خلال جلسة تصويت مجلس النواب بأغلبية ٤١٩ صوتاً، مما يؤكد اتخاذ الحزب الجمهوري الذي يهيمن على أكثرية مقاعد الكونغرس سياسات جديدة وحازمة تجاه النظام الإيراني.

هنا، كان لا بد للجانب الإيراني أن يكشف عن أنيابه، وأن يبين أن عنده من الأوراق ما يستطيع من خلالها أن يضر المصالح الأمريكية، فقرر الإيرانيون أن يلوحوا بورقة مضيق هرمز التي تمر منه ما يقرب من ٧٠٪ من الاحتياجات النفطية لأوروبا وأمريكا.

ردود الأفعال .. المصلحة تحكم:

تباينت ردود أفعال القوى الإقليمية والعالمية، بحسب علاقتها المباشرة بالخطوة الإيرانية وتأثيراتها المحتملة على المنطقة عامة.

فإن الصين وروسيا اللذان يعتبران الحليفان الأقوى لإيران في هذه المرحلة ، لم يقوموا بالتعليق على تلك الخطوة التصعيدية ، وهو ما يشير إلى أن الجانب الإيراني قد أخذ مشورتها قبل الإقدام عليها.

أما الاتحاد الأوروبي ، فقد صدرت عنه بعض التصريحات الدبلوماسية المتحفظة ، والتي تتسق مع علاقته المتزنة بإيران من جهة ، والمشكلات العصبية التي يمر بها البيت الأوروبي داخلياً ، وخروج بعض الدول من الاتحاد ، من جهةٍ أخرى.

العراق أيضاً لم تعلق على تلك الخطوة التصعيدية ، رغم أن ما يحدث في مضيق هرمز سوف يؤثر عليها بشكل مباشر ، ويمكن تبرير ذلك بمساعدة إيران لحكومة العبادي في حربه ضد الإرهاب الداعشي ، وبالمصالح المذهبية التوافقية التي تربط بين النظامين.

أما السعودية ، التي تتعامل مع الجارة الفارسية بسياسة الرأس بالرأس ، فقد ردت على التصريحات الإيرانية بطريقة مشابهة إلى حد كبير ، فقد أبرزت الصحف السعودية تصريحات وزير خارجية جيبوتي محمود علي يوسف بأن بلاده ترحب بوجود عسكري للمملكة العربية السعودية في أراضيها ، كاشفاً أن العمل جارٍ لإنهاء بعض الأمور الفنية لإنشاء قاعدة بحرية للمملكة في السواحل الجيبوتية ، وهو ما يعني أن المملكة تطمح في السيطرة على مضيق باب المندب ، وهو الذي لا يقل في أهميته عن مضيق هرمز.

أما دولة الإمارات العربية المتحدة -والتي توجد بينها وبين إيران عدد من المشكلات حول بعض الجزر المتنازع عليها

في الخليج العربي_ فقد قللت من أهمية الموضوع، وظهر ذلك بشكل واضح في تصريح الشيخ حمد بن محمد الشرقي حاكم الفجيرة، في لقاء أجراه مع وكالة «وام»، الأحد ٤ ديسمبر/ كانون الأول، حيث جاء في هذا اللقاء أن: (خط أنابيب النفط الذي دخل الخدمة مؤخراً وأصبح جاهزاً لنقل نحو ٧٠٪ من إنتاج الإمارات النفطية للأسواق العالمية: تبدو فكرة ممنهجة وعملية للغاية على المدى الآني والبعيد، مما يعني أن التهديد بإغلاق مضيق هرمز أصبح من الماضي ولا نكترث به كثيراً).

بالنسبة إلى مصر -والتي تعتبر القوة البحرية الأكثر قدرة وكفاءة على المستوى الإقليمي-؛ فإن التصريحات الحكومية الرسمية قد حاولت أن تمسك العصا من منتصفها دون أن تُظهر تحيزاً واضحاً إلى جانب إيران أو دول الخليج، ويأتي ذلك الموقف متكاملًا ومتوافقًا مع السياسات المصرية فيما يخص الأوضاع في سوريا، والتراجع عن التحالف التقليدي مع المملكة العربية السعودية.

أما بالنسبة للتصريحات غير الرسمية، فقد قلل بعض الخبراء العسكريين من أهمية التصريحات الإيرانية، وأبدوا شكوكهم في قدرة القوات البحرية الإيرانية على إحكام سيطرتها على المضيق بشكل كامل.

فعلى سبيل المثال صرَّح اللواء نصر سالم رئيس جهاز الاستطلاع السابق بالقوات المسلحة المصرية: (إن طهران لن تستطيع القيام بأي عمل عدائي في المضيق؛ لأن ذلك سيعتبر إعلاناً للحرب على بعض دول الخليج والدول الأجنبية)، كما أن

إيران لن تستطيع تلغيم منطقة المضيق أو نصب صواريخ مهددة على جزرها، في الوقت الذي يربط فيه الأسطول الخامس الأمريكي في البحرين، وهو متحفز ضد أي فعل عدائي من جانب إيران.

* * *

العلاقات الإيرانية الأمريكية.. تاريخ يتفاوت بين التبعية والصدام:

في الثالث عشر من أغسطس ١٩٨٧م، اعترف الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان، بدور الولايات المتحدة في تصدير الأسلحة إلى إيران، إبّان حرب الخليج الأولى، فيما عُرف وقتها بفضيحة إيران جيت.

العلاقة بين إيران وأمريكا، كانت دائماً محل جدل وتساؤل من قبل العديد من الأطراف الإقليمية والعالمية، حيث شكك الكثيرون في حقيقة العداء المُعلن بين البلدين، فيما اعتبره آخرون حقيقة لا تقبل النقاش.

في هذا المقال، نلقي الضوء على أهم محطات العلاقات الإيرانية الأمريكية، وعلى المحددات الرئيسية التي ساهمت في إحداث التمفصلات والتغيرات الدقيقة بها في العقود الماضية.

النفط والاتحاد السوفيتي:

مع أن العلاقات الإيرانية الأمريكية، قد بدأت فعلياً منذ أواسط القرن التاسع عشر؛ إلا أنها لم تتصف بالجدية إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

أمريكا التي خرجت من الحرب، قوة عظمى؛ عملت على أن تَرث النفوذ البريطاني المنحسر في منطقة الشرق الأوسط، وفي

إيران بالتحديد.

الخوف من توغل الاتحاد السوفيتي في الأراضي الإيرانية، جعل إيران تحتل مكانة متقدمة في الخطط الأمريكية المرتبطة بمبدأ ترومان في ١٩٤٧م، والذي حشدت الولايات المتحدة بموجبه إمكانياتها العسكرية والمادية في صف الدول التي تخاف من وقوعها في قبضة النفوذ السوفيتي.

وبعد ثلاثة أشهر فقط من إعلان ترومان، تم إعلان خطة مارشال، وظهرت أهمية إيران بقوة؛ لأن أكثر من نصف النفط المستخدم في أوروبا واليابان كان يتم استيراده من منطقة الخليج الفارسي.

النفط ألقى بظلاله على العلاقات الإيرانية الأمريكية بشكل كبير عقب وصول محمد مصدق إلى منصب رئاسة الوزراء في ١٩٥١م، وذلك عندما قام بتأميم النفط الإيراني.

ساندت الولايات المتحدة مصدق في بداية الأمر، ومنحته قرضاً بقيمة ٢٥ مليون دولار، ولكن بعد فترة قصيرة غيرت من موقفها، فقررت فرض مقاطعة فورية على النفط الإيراني، وهو الأمر الذي تفسره آمنة إبراهيم في كتابها «السياسة الخارجية الأمريكية»، بضغط شركات النفط الكبرى، حيث خافت تلك الشركات من أن يؤدي انتصار مصدق في معركته، إلى ردود أفعال مشابهة في دول العالم الثالث النفطية.

وفي ظل التباعد الأمريكي، اضطر مصدق إلى الاقتراب من السوفييت، وهو الأمر الذي نظرت إليه الولايات المتحدة

بكثير من الحذر، وأدّى ذلك لاتفاقها مع بريطانيا على تححية نظام مصدق جانباً، وتم ذلك من خلال العملية المخبرانية (أچاكس)، والتي دُبرت بواسطة رجل المخابرات الأمريكي كيرميت روزفلت.

بعد عزل مصدق في ١٩٥٢م، تم توزيع امتياز النفط الإيراني بشكل جديد، حيث ذكر أحمد مهابة في كتابه «إيران بين التاج والعمامة»، أن الشركات الأمريكية قد حصلت على حصة ٤٠٪ منه، لتضع قدمها في إيران بشكل رسمي.

الأيديولوجيا والعلاقة بإسرائيل:

لم تكتفِ الولايات المتحدة بالامتيازات النفطية، بل حاولت أن تزيد من نفوذها في إيران عن طريق تقديم النصائح والخبرات الفنية والعسكرية؛ فبحسب ما ذكرته الباحثة نبيلة ذيب في كتابها «السياسة الأمريكية تجاه إيران»، فإن الفترة التي أعقبت سقوط مصدق قد حل فيها الخبراء الأمريكيان محل الألمان في قطاعات؛ الدفاع، الداخلية، الصحة، والاقتصاد.

محمد رضا بهلوي، الذي ارتقى عرش إيران في ١٩٤١م، عمل على قيادة بلاده للمُضي قدماً في اتجاه التحديث والتغريب، وكان ينظر للولايات المتحدة على كونها النموذج الذي ينبغي الاقتداء به.

التقارب الإيراني الإسرائيلي في تلك الفترة، كان أحد التجليات الطبيعية لتبعية الشاه المطلقة للولايات المتحدة، فكما ذكر الباحث شمؤيل سيجف في كتابه «المثلث

الإيراني»، فإن العلاقات بين طهران وتل أبيب كانت طبيعية وممتازة، وجرى تبادل الزيارات بين زعماء الدولتين، كما أن إسرائيل قد اعتمدت بشكل شبه كامل على النفط الإيراني.

كل تلك الأسباب مجتمعة، كان لها دوراً كبيراً في اندلاع الثورة عام ١٩٧٩م، فتلك الثورة التي قامت على أساس أيديولوجي إسلامي، يعارض الأيديولوجيا الرأسمالية الأمريكية؛ نظر قاداتها إلى الولايات المتحدة على كونها الحليف الرئيسي للشاه المخلوع؛ مما أسفر عن العداء المعلن معها منذ اللحظة الأولى للثورة.

آية الله الخميني، الذي قاد الثورة الإسلامية، اعتاد أن يصف أمريكا في خطابه، على كونها الشيطان الأكبر، واعتبر أنها تقف وراء كل شر في العالم.

خطاب الثورة الحماسي، تسبب في الأزمة التي عُرفت بأزمة الرهائن الأمريكيان، والتي وقعت عندما قامت مظاهرة طلابية حاشدة في نوفمبر ١٩٧٩م، بالتوجه نحو السفارة الأمريكية في طهران، واقتحمتها واحتجزت ٥٣ فرداً من موظفيها رهائن، وطالب المسؤولون الإيرانيون الإدارة الأمريكية بتسليم الشاه لمحاكمته، مقابل أن يتم إطلاق سراح الرهائن.

ومع أن الولايات المتحدة قد رفضت العرض الإيراني، وأعلنت عن تجميد الأصول الإيرانية، والبدء في إجراء عقوبات اقتصادية على طهران، ودعت لوقف استيراد النفط الإيراني؛ إلا أنه وكما يؤكد ستيفان والت في كتابه "الثورة والحرب"؛ قد تم إنهاء الأزمة في خريف ١٩٨٠م، عندما تم تسليم الرهائن

مقابل الإفراج عن ١١ مليار دولار من الأصول الإيرانية المجمدة في أمريكا.

العراق.. كيف ساهم في التقريب بين القوتين؟

العراق، ذلك البلد الذي يمتد على مساحة ٤٢٨ كم مربع، ويتشارك مع الجارة الإيرانية في حدود تقترب من ١٥٠٠ كم؛ كان له دوراً كبيراً في تغيير شكل العلاقة بين واشنطن وطهران في العقود السابقة.

ففي ثمانينيات القرن العشرين، كانت الرؤية الأمريكية تعتقد بضرورة إشغال العراق بنزاعات وحروب خارجية، حتى يتم الحد من قدراته العسكرية المتزايدة؛ ومن ثم فإن واشنطن، وبحسب ما ذكره عبد الرحمن النعيمي في كتابه «الصراع على الخليج العربي»، قامت بتسريب معلومات خاطئة وغير دقيقة إلى بغداد، بخصوص ضعف القدرات العسكرية لإيران، بغية دفع صدام حسين لإعلان الحرب عليها.

وبينما كانت أمريكا، تميل علناً إلى الجانب العراقي، فإنها قد زودت طهران سراً بالكثير من صفقات السلاح والمعلومات الاستخباراتية المهمة، في محاولة لتمديد وقت الحرب.

وكانت الكثير من تلك الصفقات، تتم عبر إسرائيل، حيث يتم الشحن منها إلى إحدى الدول الإفريقية أو الأوروبية، ثم يُعاد تصديرها مرة أخرى إلى إيران بأوراق جديدة.

وبحسب ما أورده الكاتب مأمون كيوان، في كتابه «اليهود في إيران»؛ فإن إجمالي صفقات الأسلحة الأمريكية إلى إيران

زمن حرب الخليج الأولى، قد وصلت إلى ما يقرب من ٢٠٠ مليون دولار، وهو الأمر الذي انكشفت جزء من تفاصيله فيما بعد، من خلال تحقيقات إيران جيت، أو إيران كونترا بحسب ما اشتهر وقتها.

في أعقاب الغزو الأمريكي في ٢٠٠٣م، ظهرت أهمية العراق مرة أخرى في التقريب بين واشنطن وطهران، حيث لعبت إيران دوراً كبيراً في المرحلة التي أعقبت الغزو، من خلال نفوذها القوي والمؤثر وسط الأغلبية العراقية الشيعية المذهب.

هذا التأثير، دفع الإدارة الأمريكية إلى التنسيق مع الجانب الإيراني، ففي ٢٠٠٧م، تم إجراء عدد من المحادثات بين السفيران الأمريكي والإيراني في بغداد، وكان هذا اللقاء هو الأول من نوعه بين ممثلي الدولتين منذ قطع العلاقات بينهما في ١٩٨٠م.

المرة الثالثة، التي تلعب فيها العراق دوراً مهماً في التقريب بين إيران وأمريكا، كان في السنوات القلائل التي أعقبت استيلاء داعش على جزء كبير من الأراضي العراقية في ٢٠١٤م، حيث شهدت تلك الفترة توافقاً بين طهران وواشنطن بخصوص قتال عناصر التنظيم الإرهابي.

ومع الإصرار الذي أبداه المسؤولين في كلا البلدين على عدم وجود تنسيق مشترك؛ إلا أن الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما قد أشار إلى تلك المسألة مؤكداً إياها بقوله: (لا تنسق الولايات المتحدة مع إيران مباشرة... هناك نوع من الترتيب عبر طرف ثالث لضمان عدم وقوع أي خطأ).

ومن هنا ، فلم يكن من الغريب أن نجد أن عناصر من الحرس الثوري الإيراني ، الذي تصنفه الولايات المتحدة على كونه منظمة إرهابية ، يحاربون في نفس الجبهة مع القوات الأمريكية ، ضد تنظيم الدولة.

كيف تؤثر السياسة الداخلية على العلاقات بين الدولتين؟

الباحث في تاريخ العلاقات الأمريكية الإيرانية ، سيجد أن عاملي السياسة الداخلية ، وهوية الأنظمة الحاكمة في كل من البلدين ، يؤثران إلى حد كبير في شكل العلاقة فيما بينهما . بالنسبة إلى إيران ، فإن السلطة بها ، يتصارع عليها المعسكرين الإصلاحي والمحافظ.

المحافظون المتمثلون في المرشد وكبار رجال الدين وقيادات الحرس الثوري ، استمروا على النهج التقليدي للثورة ، ذلك الذي ينظر إلى واشنطن نظرة عدائية متحفزة؛ أما الخط الإصلاحي ، والذي مثله من قبل كل من الرئيس الأسبق هاشمي رفسنجاني ، ومثيله محمد خاتمي ، وغيرهما من الساسة الإيرانيين ، فقد دعا إلى الوصول لحلول تفاهمية مع الدولة الأكبر في العالم.

السياسة الأمريكية أيضاً كان لها دوراً كبيراً في تحديد شكل العلاقة ، فمن الملاحظ أن الرؤساء الديمقراطيين الذين وصلوا إلى البيت الأبيض في العقود الأخيرة ، كانت مواقفهم أخف وطأة ، وأقل حدة فيما يخص المسألة الإيرانية ، بعكس الرؤساء الجمهوريون ، الذين مالوا نحو الصدام والعنف.

على سبيل المثال ، كان تصنيف إيران كواحدة من دول

محور الشر، متماشياً مع وجهة النظر العدائية المتطرفة التي ميزت عهد الرئيس الجمهوري الأسبق جورج بوش الابن، في الوقت الذي نجد فيه أن عهد الرئيس الديمقراطي السابق باراك أوباما، قد شهد تقارباً ملحوظاً مع إيران، فبحسب ما أكدته عدد من التقارير الصحفية، فإن أوباما قد أرسل بعض الرسائل إلى المرشد الإيراني، في محاولة الوصول إلى تفاهات مشتركة فيما يخص بعض القضايا الإقليمية.

وفي ظل حكم الرئيس الإيراني الإصلاحي الحالي، حسن روحاني، كانت نقطة التلاقي الأكثر قرباً بين أمريكا وإيران منذ الثورة، حيث تم التوقيع على الاتفاق النووي في يوليو ٢٠١٦م، والذي نصّ على رفع العقوبات المفروضة على إيران بشكل تدريجي، مقابل تعهد طهران بتجميد العمل في برنامجها النووي، وبالخضوع إلى مراقبة وتحقق وتفتيش دقيق وغير عادي من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقد حامت الشكوك في الفترة الأخيرة حول إمكانية تنفيذ هذا الاتفاق، في ظل وصول الرئيس الجمهوري دونالد ترامب إلى سدة الحكم في واشنطن من جهة، وزيادة الاعتراضات عليه من جانب رموز المعسكر المحافظ في طهران من جهة أخرى.

* * *

إيران والقاعدة.. صدامٌ أم توافق؟

إيران والقاعدة.. الأولى دولة تتبع المذهب الشيعي الإمامي وتدعو إلى تصدير مبادئ الثورة الإسلامية في شتى جنبات العالم العربي، أما الثاني فتتظيم سنّي جهادي اعتادت عناصره على حمل السلاح واستهداف الأنظمة السياسية الخاضعة للغرب، والتي لا تطبق الشريعة.

ومع البون الشاسع الذي يفصل بين الاثنين فيما يخص التوجه والأيدولوجية والأساليب؛ إلا أن الكثير من الآراء المعاصرة قد حاولت أن تربط فيما بينهما وأن تؤكد على أنهما وجهان لعملة واحدة.

في هذا المقال نستعرض أهم محطات العلاقة بين إيران وتنظيم القاعدة، في محاولة لفهم طبيعتها وأسرارها، وهل هي علاقة تصادمية، أم علاقة قائمة على التوافق والتنسيق المتبادل.

الولايات المتحدة.. العدو المشترك:

أحد أهم النقاط التي تجمع إيران والقاعدة على صعيد واحد، هي أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى في كليهما أعداء مارقين، يجب الإطاحة بهم واستئصالهم والتخلص من

التهديدات التي قد تصدر عن كلٍّ منهما.

فقائمة الولايات المتحدة للمنظمات والجماعات الإرهابية تضم التنظيمات السنية الجهادية مثل القاعدة وداعش، كما أنها تضم كذلك بعض الجهات الإيرانية أو التابعة والمدعومة من إيران، كما هو الحال مع الحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني.

تتفق وجهة النظر الإيرانية أيضاً مع وجهة نظر زعماء القاعدة، في كون أمريكا العدو الأكبر للإسلام في العصر الحاضر، ففي الوقت الذي ينظر فيه الولي الفقيه في طهران إلى أمريكا على أنها الشيطان الأكبر؛ فإن منظري الجماعات السلفية يعتقدون أن الولايات المتحدة هي الطاغوت الأعظم، والموجة المعاصرة من موجات الحروب الصليبية التي تهدف إلى القضاء على الإسلام.

عندما فتحت إيران أراضيها لزعماء القاعدة:

يستند الكثير ممن يؤكدون على وجود علاقة وتنسيق بين إيران والقاعدة، على إنه في عام ٢٠٠١م، وأثناء الحرب الأمريكية الشعواء ضد طالبان والقاعدة في أفغانستان عقب أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، أن الكثير من زعماء تنظيم القاعدة قد أدركوا أنهم يحاربون في معركة خاسرة، وأنهم لن يستطيعوا صد جحافل الأمريكان المسلحة بالأسلحة التكنولوجية الحديثة، فعزمو على الخروج من أفغانستان، ولم يكن متاح

أمامهم في تلك الفترة سوى خيارين فقط، وهما الهروب إلى باكستان أو إيران، ولما كان برويز مشرف رئيس باكستان في ذلك الوقت، عدو صريح للقاعدة، وأمريكي أكثر من الأمريكي، بحسب وصف أحد قيادات القاعدة الفارين؛ فإن إيران كانت هي الملاذ الوحيد أمام هؤلاء الزعماء.

ويؤكد العديد من قيادات القاعدة القدامى، أن إيران قد فتحت أراضيها لهم، وأن السلطة الإيرانية قد تعاملت معهم بشكل أكثر من جيد، وأنها قد نظمت معيشتهم وإقامتهم في بعض المعسكرات البعيدة عن الأعين، ورفضت تسليمهم إلى الولايات المتحدة، كما أنها أنكرت وجودهم داخل أراضيها.

ولكن تلك الروايات تتطوي على إغفال لبعض الحقائق الثابتة، منها أن الكثير من قادة القاعدة الفارين إلى إيران كانوا قابعين في السجون الإيرانية، وأنه لم يتم الإفراج عنهم وإطلاق سراحهم إلا بعد قيام مجموعات من تنظيمهم بعدد من عمليات الاختطاف لبعض الدبلوماسيين الإيرانيين، ومن ذلك عملية اختطاف القنصل الإيراني في "بيشاور" الباكستانية في عام ٢٠٠٨م، واختطاف دبلوماسي إيراني آخر في اليمن في ٢٠١٣م، حيث تمت عملية مقايضة بين المخطوفين من جهة، وزعماء القاعدة المسجونين من جهة أخرى.

إذن يمكن القول أن إيران لم تفتح ذراعيها لزعماء القاعدة الفارين، باعتبارهم أصدقاء أو ضيوفاً مرحباً بهم، بل إنها اعتبرتهم أعداء أقل خطراً من العدو الأمريكي، وأنها استبقتهم

بهدف تحقيق مصلحة مستقبلية منهم، كما يجب الالتفات إلى أن معظم الروايات التي تناولت المعاملة الإيرانية لزعماء القاعدة، قد صدرت من جانب أشخاص أعلنوا انفصالهم بشكل كامل وتام عن تنظيم القاعدة، بل وتبنوا أيديولوجيات معادية لها بشكل واضح، ولهذا فإنه لا يمكن الركون إلى شهادتهم بشكل مطلق.

العراق وسوريا.. الفوضى تبرر التدخل:

من الممكن أن نُرجع بدايات تواجد القاعدة في بلاد الرافدين إلى توقيت بدايات الحرب الأمريكية ضد العراق في ٢٠٠٣م، ففي تلك المرحلة حدث تعاون وتسيق بين النظام السوري -الحليف لإيران- وتنظيم القاعدة، حيث سمحت سوريا لعناصر التنظيم باختراق حدودها الشرقية للوصول إلى العراق.

كان هدف النظام السوري من ذلك، هو ضرب وإفلاق الوجود الأمريكي، بحيث يصبح الأمريكان منشغلون بمشكلات العراق الداخلية، ولا يجدوا فرصة للتفكير في ضرب سوريا، كما صرح عدد من كبار مسؤوليهم حين ذاك.

العديد من الجهاديين المنضوين تحت لواء القاعدة، وجدوا في موقف النظام السوري فرصة سانحة لجهاد العدو الأمريكي، وإقامة منطقة نفوذ جديدة لهم في العراق الذي كان عصياً على اختراقاتهم وقت حكم رئيسه صدام حسين، ولذلك فإن الكثير منهم اخترق الحدود السورية - العراقية، وتمركز في

المحافظات العراقية الغربية ذات الأغلبية السنية والبعيدة عن قبضة السلطة الأمريكية.

نظرة واحدة إلى ماضي عناصر تنظيم جبهة فتح الشام حالياً ، جبهة النصر سابقاً ، ستؤكد ذلك الرأي؛ فأmir الجبهة أبو محمد الجولاني على سبيل المثال ، كان هو المسؤول الأول عن تنظيم دخول العناصر الجهادية إلى العراق لقتال الأمريكان ، ومن غير الوارد أن يكون ذلك قد تم بعيداً عن أعين النظام السوري.

تلك المرحلة الودية ، بين القاعدة من جهة ، والنظاميين السوري والإيراني من جهة أخرى ، سرعان ما انتهت ، عندما حدث تقاطع في المصالح بين الجانبين.

فيبعد أن خف ضغط التهديدات الأمريكية على دمشق ، بدأت الأيديولوجيات والأفكار المذهبية المتعارضة بين القاعدة وإيران ، تستعيد هيمنتها ونفوذها في إدارة دفة عمليات كل منهما في العراق.

ومن أهم الشواهد على ذلك ، قيام تنظيم القاعدة في العراق بالعديد من العمليات الإرهابية ضد رموز الشيعة العراقيين الموالين للولي الفقيه في طهران ، من ذلك عملية اغتيال محمد باقر الحكيم مؤسس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق في عام ٢٠٠٣م ، والتي راح العشرات من الشيعة ضحية لها.

وكذلك تورط التنظيم في ٢٠٠٦م في عملية تفجير مرقد الإمامين علي الهادي ، والحسن العسكري في مدينة سامراء ،

والتي أثارَت العديد من ردود الأفعال المستتكرة والغاضبة من جانب الشيعة في العراق وإيران، لكون ذلك المرقد مزاراً مقدساً بالنسبة لهم.

ردَّت طهران على تلك العمليات بقوة عن طريق دعمها المطلق للحكومات العراقية - الشيعة التي توالَت على بغداد، حيث قدَّم خامنئي الدعم والمساعدة للعراقيين فيما يخص المجالات العسكرية والأمنية واللوجستية، وتضافرت تلك الجهود مع الضربات الأمريكية القوية في تحقيق هزيمة نكراء لعناصر التنظيم في المدة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩م، حيث تم تتويج تلك الجهود كلها بإعلان رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي عن مقتل زعيم تنظيم القاعدة في العراق أبو مصعب الزرقاوي في صباح ٧ يونيو ٢٠٠٦م.

ويمكن القول إن مقتل الزرقاوي كان حدثاً مفصلياً في تاريخ تنظيم القاعدة في العراق؛ لأن التنظيم بعد مقتله أضحى كياناً باهتاً ضعيفاً لا يمتلك من التأثير ما يمكِّنه من المشاركة بقوة في الساحة السياسية العراقية، وانخرطت البقية الباقية من عناصره في تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) حيث أصبحوا يشكلون النواة الرئيسية له.

أما في سوريا فقد تزامن اندلاع الثورة في ٢٠١١م مع تنامي دور كل من إيران والقاعدة، فإيران وجهت همَّها الأساسي نحو الحفاظ على بقاء نظام حليفها بشار الأسد، فأرسلت المئات من عناصر حرسها الثوري، كما أوعزت لحليفها اللبناني حزب

اللَّه، فتقدمت فيالقه تجاه العاصمة السورية دمشق.

على الجانب الآخر، فإن القاعدة، استغلت فرصة الأجواء الثورية في سوريا، للمُضي قُدماً في تأكيد وجودها في بلاد الشام، وتم ذلك عن طريق مبايعة العديد من العناصر السلفية الجهادية السورية لزعيم القاعدة أيمن الظواهري، فكانت جبهة النصرة التي تكونت في أواخر ٢٠١١م، هي أحد أهم الجماعات التي انضوت تحت لواء القاعدة واعترفت بقيادتها.

الصدام بين إيران ممثَّلة في عناصر حرسها الثوري وحزب الله؛ وبين جبهة النصرة كان معلماً مميزاً لأحداث الثورة، فالجانبيين اقتتلا ضد بعضهما البعض في الكثير من المواقع والأنحاء السورية، وهو ما يقطع بعدم وجود أي علاقة بين إيران والقاعدة، ويكفي للتدليل على ذلك، أن نذكر أن واحداً من أهم قادة الحرس الثوري الإيراني، وهو الجنرال حسين همداني قد قُتل في ريف حلب على يد مسلحي جبهة النصرة.

الحالة اليمنية.. حرب بالوكالة

بين أنصار الله وأنصار الشريعة:

العلاقات المتضاربة والعدائية بين إيران والقاعدة قد تكون أكثر وضوحاً في الحالة اليمنية من مثيلاتها في العراق وسوريا؛ ذلك أن إيران لها حليف رئيسي في تلك الدولة، وهو جماعة أنصار الله المعروفة باسم «الحوثيين»، والذين يسيطرون على السلطة في اليمن منذ أكثر من عامين، أما تنظيم القاعدة فهو

موجود بقوة في اليمن، وذلك من خلال جماعة أنصار الشريعة التابعة للتتظيم، والتي تسيطر على بعض المدن والمحافظات المهمة في جنوب الأراضي اليمنية.

الحرب بين الحوثيين وأنصار الشريعة صارت أمراً مفروضاً منه منذ تمكنت كتائب الحوثي من السيطرة على العاصمة اليمنية صنعاء في سبتمبر من عام ٢٠١٤م.

فمع وصول الحوثيين إلى صنعاء، اقتربوا بشكل كبير من نطاق سيطرة القاعدة ونفوذها في الجنوب، وهو الأمر الذي ردّت عليه القاعدة بمنتهى العُنف والشراسة، حيث أصدر التتظيم عدداً من البيانات المهددة التي توعد فيها المسلحين الحوثيين؛ (بنشر أشلائهم وجعل رؤوسهم تتطاير)، مؤكداً أنه سيجعل: (ليلهم نهاراً وصبحهم ناراً)، ولم يمر وقت طويل حتى بدأت عناصر القاعدة في الشروع في تنفيذ تهديداتها عندما نفذت بعض العمليات الانتحارية التي استهدفت الحوثيين بشكل مباشر.

وكان من أهم تلك العمليات تفجير جرى في أكتوبر من عام ٢٠١٤م في ميدان التحرير وسط العاصمة صنعاء، نتج عنه مقتل أكثر من ٥٠ شخصاً، وعشرات المصابين، كما جرت عدد من العمليات المشابهة التي استهدفت الحوثيين في مناطق أخرى؛ مثل «صعدة»، «عمران»، «مأرب»، و«البيضاء»، وغيرها من المناطق في اليمن.

ولم يكتفِ عناصر القاعدة بذلك، بل إنهم اختاروا أن

ينضموا إلى قوات التحالف العربي الذي يحارب الحوثيين في عملية عاصفة الحزم، وذلك مع عدائهم المعلن للأسرة السعودية الحاكمة التي تقود ذلك التحالف، ففي فبراير من العام المنصرم، أعلنت BBC أنها قد حصلت على أدلة قوية تفيد بأن قوات من التحالف الذي تقوده السعودية باليمن قاتلت خلال إحدى المعارك الكبرى على نفس الجبهة مع مسلحين مواليين لتنظيم القاعدة ضد الحوثيين.

المعاداة العلنية للحوثيين من جانب تنظيم القاعدة، واجهها حلفاء إيران بتهديداتهم باستئصال الوجود القاعدي من الجنوب اليمني بالكامل؛ حيث ندد عبد الملك الحوثي بأفعال أنصار الشريعة في الكثير من خطابه، وأكد أنهم مدعومون من قوى خليجية وغربية هدفها الأساسي هو: (العمل ضد الثورة الشعبية والمسيرة القرآنية)، على حد زعمه.

ومن المؤكد أن المانع الوحيد الذي عطل الحوثيين عن تنفيذ تهديداتهم تجاه القاعدة؛ هو ما يمرون به من ضغط من جانب قوات التحالف العربي الذي تتقدم قواته باطراد في الأراضي اليمنية.

كل تلك الأحداث لا تُبقي مجالاً للدعاء بأن المصالح الإيرانية قد تتلاقى مع مصالح القاعدة في اليمن.

* * *

إيران ودول الخليج.. كيف تؤثر السياسة في العلاقات الاقتصادية بين الدول؟

مما لا شك فيه أن هناك علاقة وطيدة تربط بين السياسات التي تنتهجها الدولة، والعلاقات الاقتصادية التي تربطها بالدول الأخرى، فمن المؤكد أن التقارب السياسي يستتبع بالضرورة حدوث تقارب اقتصادي تجاري، بينما قد تحوّل التوترات والمشاحنات السياسية القائمة بين دولتين، دون إقامة علاقات تجارية وثيقة فيما بينهما.

في هذا المقال نستعرض أهم ملامح العلاقات الاقتصادية بين إيران من جهة، ودول الخليج الستة من جهة أخرى، لنرى إذا كان التوتر السياسي السائد في المنطقة قد نتج عنه آثار اقتصادية سلبية في كل الحالات، أم إن هناك حالات شاذة خالفت تلك القاعدة.

السعودية:

بمساحة تزيد عن ٢ مليون كم مربع، وبتعداد سكاني يقترب من اثنين وثلاثين مليون نسمة، تُعد المملكة العربية السعودية أكبر دول الخليج، وهي بطبيعة الحال المنافس الإقليمي الأقوى أمام الجارة الإيرانية.

منذ اندلاع الثورة الإيرانية في ١٩٧٩م، كان العداء السافر

والتوتر المستمر هما السمتان اللتان ميزتا العلاقة بين إيران والسعودية، حيث دأبت الرياض على اتهام طهران بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الخليجية، واللعب بالورقة المذهبية، واستغلال الأقليات الشيعية في زعزعة الاستقرار السياسي في المنطقة.

كان من الطبيعي أن تتأثر العلاقات الاقتصادية بين الدولتين سلباً، من تلك التوترات السياسية، فبحسب بيانات الهيئة العامة لإحصاء السعودية، فإن أكبر حجم تبادل تجاري بين البلدين، قد تحقق في عام ١٩٩٢م، بوصوله إلى مبلغ ١,١ مليار ريال، في حين تراجع ذلك الرقم كثيراً في السنوات التالية، ليستقر عند ٥٠٠ مليون ريال في عام ٢٠١١م وما بعدها.

وقد تلقت العلاقات الاقتصادية بين البلدين ضربة موجعة، بعد قرار السعودية بقطع العلاقات مع إيران في يناير ٢٠١٦، حيث شمل هذا القرار وقف خطوط الملاحة مع طهران، ومنع المواطنين السعوديين من زيارة إيران.

البحرين:

تبلغ مساحة البحرين ما يقرب من ألف كيلومتر مربع، وعدد سكانها يقرب من المليون ونصف مليون نسمة، وهي دولة جزيرية تقع في شرق شبه الجزيرة العربية.

مرّت العلاقات الاقتصادية بين إيران والبحرين بمراحل متعددة من الشد والجذب، فعلى فترات متقاربة تم توقيع بعض الاتفاقيات بين الدولتين، مثل اتفاقية التعاون الاقتصادي

والتجاري والفني في ٢٠٠٢م، واتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار في ٢٠٠٤م، واتفاقية تجنب الازدواج الضريبي في ٢٠٠٧م. وفي ٢٠٠٤م، تم تأسيس بنك المستقبل، وهو أهم المشاريع الاقتصادية المالية التي شهدت شراكة حقيقية بين الجانبين، حيث اشترك في تأسيسه بانك ملي إيران - صادرات إيران، والبنك الأهلي المتحد البحريني، وقد بلغ رأس مال هذا المصرف ٢٠٠ مليون دولار أميركي، وكان المستهدف منه أن يكون نواة للتعاون المصرفي بين البلدين، والمساعدة في توسيع نطاق الأعمال التجارية بينهما، وفي ٢٠ أبريل ٢٠١٥م، ومع تفاقم المشكلات بين الدولتين؛ أعلن البنك المركزي البحريني إدارته للبنك، وهو الأمر الذي هدد المشروع برمته بالفشل.

ومع عدم توافر أرقام محددة، فإن العديد من التقارير التي تناولت مسألة التبادل التجاري بين إيران ودول الخليج، قد أوضحت أن حجم التبادل التجاري بين طهران والمنامة، يصل إلى ما يقرب من ٢٠٠ مليون دولار، في الوقت الذي صدرت فيه بعض التصريحات من جانب مسؤولين إيرانيين، جاء فيها أن حجم التبادل لا يتخطى المائة مليون دولار.

قطر:

تبلغ مساحة قطر ١١,٥ ألف كيلومتر مربع، ويصل عدد سكانها لما يقرب من ٢,٥ مليون نسمة، وأكثرهم من العمالة الوافدة. العلاقات السياسية الهادئة التي عُقدت بين البلدين بعد حرب الخليج الأولى، أُلقت بظلالٍ إيجابية على النواحي الاقتصادية

فيما بينهما ، فبحسب ما ذكره الدكتور عرفات علي جرجون في كتابه «قطر وتغيير السياسات الخارجية»؛ أن التبادل التجاري بين الدولتين ، قد نما باطراد في السنوات الأخيرة ، حتى وصل إلى ما يزيد عن ٥٠٠ مليون دولار بداية من عام ٢٠١٠م. المجال الاقتصادي بين البلدين ، لا يقتصر على التبادل التجاري ، بل يمتد أيضاً إلى التنسيق بينهما فيما يتعلق بالاستثمار المشترك للثروة الغازية في الجرف القاري ، حيث إن كلاً من البلدين يشتركان في عدد من الحقول الغازية الضخمة ، ومن أهمها حقل غاز الشمال ، والذي تصفه تقارير الوكالة الدولية للطاقة ، بكونه أكبر حقل غاز في العالم ، حيث يضم ٩٧ ر ٥٠ ترليون متر مكعب من الغاز ، وتبلغ مساحته نحو ٩٧٠٠ كيلومتر مربع ، منها ٦٠٠٠ ر في مياه قطر الإقليمية ، و ٣٧٠٠ ر في المياه الإيرانية ، وقد قام الجانبان بتوقيع اتفاقية بخصوص تنظيم العمل المشترك بالحقل في عام ٢٠١٥م.

الكويت:

تبلغ مساحة الكويت ما يقرب من ١٨ ألف كيلومتر مربع ، وعدد سكانها يزيد عن الأربعة ملايين نسمة ، وتقع في شمال غرب الخليج العربي.

تتميز العلاقات الكويتية الإيرانية ، بهدوء ملحوظ منذ انتهاء حرب الخليج الثانية ، والسبب في ذلك أن إيران وقتها قد وقفت ضد الاعتداء العراقي على الكويت ، ووصفته بالعمل الهمجي وغير المبرر.

تتعدد الملفات الاقتصادية بين الدولتين، وعلى رأس قائمة تلك المشروعات، يأتي مشروع توصيل المياه العذبة من نهر الكارون في إيران إلى الكويت، فبحسب ما ينقله الباحث ريان ذنون العباسي في دراسته المعنونة بـ«إيران ومشروع تزويد الكويت بمياه نهر الكارون»؛ فإن المشروع حظي بموافقة من جانب الطرف الكويتي، خصوصاً بعد أن تعهد الجانب الإيراني بأن تكون تكلفة نقل المياه، منخفضة عن تكلفة التحلية.

هذا المشروع ليس الملف الوحيد الذي يربط بين الكويت وطهران، ففي ٢٠١٤م قام أمير الكويت بزيارة العاصمة الإيرانية، وعلى هامش تلك الزيارة تم توقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية، ومن أهمها اتفاقية المساعدة والتعاون المتبادل في الشؤون الجمركية، والتي تعمل على تسهيل التبادل التجاري ودخول السلع والبضائع، كما تم توقيع بعض الاتفاقيات الخاصة بتبادل النفط والغاز والصلب، وهو ما مثل تقدم نوعي في العلاقات الاقتصادية الإيرانية الكويتية.

السياحة أيضاً من المجالات الاقتصادية المهمة للبلدين، فبحسب تصريحات السفير الإيراني في الكويت، فإن ٢٠٠ ألف كويتي يزورون مناطق مشهد، ومنتجعات شمال إيران، ومنطقة شيراز وأصفهان في كل عام.

وفي الوقت نفسه، فإن هناك ما يقرب من أربعين ألف إيراني مقيم في الكويت، والكثير منهم يعمل في مجالات الاستثمار والأنشطة الاقتصادية.

ومع كل تلك الاهتمامات الاقتصادية المشتركة، وصل

حجم التبادل التجاري بين البلدين في ٢٠١٤م إلى ما يقترب من ١٥٠ مليون دولار، وهو الأمر الذي وصفه وزير التجارة والصناعة الكويتي وقتها بأنه أقل بكثير من المتوقع.

سلطنة عُمان:

تبلغ مساحة سلطنة عُمان ما يقرب من ٣٠٩ ألف كم مربع، وهي تقع في جنوب شرق شبه الجزيرة العربية، وعدد سكانها يقارب الأربعة ونصف مليون نسمة.

ارتبطت السلطنة بإيران عن طريق علاقات وثيقة منذ فترة بعيدة، فعلى العكس من السياسات التقليدية لباقي الدول الخليجية، كانت عُمان دائماً ما تنظر إلى طهران على كونها حليف سياسي وشريك اقتصادي مهم.

هناك الكثير من المؤشرات الدالة على التعاون بين الدولتين، من أهمها على الإطلاق أن عُمان باعتبارها الدولة التي تشرف على إدارة مضيق هرمز؛ لم تدخل في أي صدام مع الجار الفارسي الأقوى في المنطقة، كما أنه في ٢٠١٥م، وقعت إيران وعمان اتفاقية لتحديد الحدود البحرية بين البلدين.

هذا الهدوء السياسي، فتح الباب أمام نشاط اقتصادي متميز، فبحسب بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات العماني، فإن حجم التبادل التجاري بين السلطنة وإيران في ٢٠١٦م، قد وصل إلى ٢٣٨ مليون ريال عماني، وكانت الزيادة الأكبر في الواردات الإيرانية، حيث بلغت ٢٣٨ مليون ريال، أي نسبة ٧٠٪ من حجم التبادل التجاري بين البلدين، وقد بلغت الصادرات غير

النفطية من السلطنة إلى إيران؛ ما يقرب من ٤ ملايين و ٨٠٠ ألف ريال.

ومما يؤكد على قوة العلاقات الاقتصادية بين مسقط وطهران، التصريحات التي أدلى بها السفير العماني في طهران عام ٢٠١٦م، والتي جاء فيها أن السلطنة اعتزمت تخصيص أحد موانئها البحرية ليكون في خدمة التجار الإيرانيين، ومنح رجال الأعمال الإيرانيين تأشيرات دخول عمان لمدة سنة من أجل تسهيل حركتهم وإقامتهم، وقد برر السفير تلك الاجراءات بكونها استثنائية وتتوافق مع العلاقات التاريخية والودية والأخوية بين البلدين طيلة الأربعين عاماً الماضية.

الإمارات:

تبلغ مساحة الإمارات ٨٣,٦ ألف كيلومتر مربع، ويقرب عدد سكانها من ١٠ ملايين نسمة، وهي عبارة عن دولة اتحادية مكونة من سبع إمارات.

ومع أن العلاقات السياسية بين الإمارات وإيران تشهد توتراً ملحوظاً منذ عام ١٩٧١م، عندما استولت الجارة الفارسية على الجزر الإماراتية الثلاثة؛ إلا أن العلاقات الاقتصادية الثنائية فيما بين البلدين تسير في اتجاه مختلف تماماً، حيث تُعد الإمارات الشريك التجاري الأول لإيران من بين دول الخليج الستة.

ومع عدم وجود إحصائيات مؤكدة، فلا خلاف على أن التبادل التجاري بين الدولتين يمثل النسبة الأكبر في المنطقة، حيث صرح وزير الاقتصاد الإماراتي سلطان المنصوري في يونيو

٢٠١٥م، بأن حجم التبادل التجاري بين بلاده وإيران بلغ ١٧ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٤م، وأضاف في بيان صحفي ألقاه عقب لقاء جمعه بالسفير الإيراني في أبو ظبي؛ إن إيران تأتي في المرتبة الرابعة بالنسبة للأهمية النسبية لحجم التجارة الخارجية للإمارات مع بقية دول العالم.

وتعتمد إيران على الإمارات في توفير السلع والمنتجات من خلال عملية إعادة التصدير، حيث تزود الموانئ الإماراتية وبالأخص ميناء جبل علي، طهران بما يقرب من ٢٩٪ من إجمالي المنتجات التي تستوردها إيران من الخارج، وهي سلع لا تستطيع إيران الحصول عليها بشكل مباشر، لظروف العقوبات الدولية وقطع العلاقات مع بعض الدول المصدرة.

ومن المؤكد أن الجالية الإيرانية في الإمارات، لها دور كبير في العلاقة الاقتصادية المتميزة بين البلدين، حيث أسس الإيرانيون في دبي ما يقرب من ٨٠٠٠ شركة استثمارية، كما أنهم يشكلون واحد من أكبر التجمعات البشرية في الإمارات، حيث تراوحت تقديرات أعدادهم، فيما بين ٤٠٠ ألف في بعض الأقوال، و ١١١ ألف في أقوال أخرى.

* * *

رؤساء إيران..

بين الأيديولوجية الثورية والتوجهات الإصلاحية

إيران التي تُحكم بنظام الولي الفقيه بعد نجاح الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، مرَّ عليها حتى الآن سبعة رؤساء متعاقبين، في هذا المقال نسلط الضوء على هؤلاء الرؤساء، في محاولة معرفة أهم المعلومات الشخصية عنهم، وكيفية وصولهم إلى الحكم، والبصمة التي خلفوها على الدولة الإيرانية بعد رحيلهم.

بني صدر.. الرئيس المعزول:

ولد أبو الحسن بني صدر في همدان عام ١٩٣٣م، التحق في شبابه بالجبهة الوطنية التي كانت تقوم بالأساس على تعاليم وأفكار رئيس الوزراء الأسبق محمد مصدق.

بعد تصاعد الاحتجاجات الشعبية ضد الشاه محمد رضا بهلوي، سافر بني صدر إلى فرنسا، واتخذ منها مكاناً لإعلان المعارضة ضد سياسات الحكومة الإيرانية.

وكانت نقطة التحول الفاصلة في مسار بني صدر عقب وصول الخميني إلى فرنسا، فقد التقيا وحدث تقارب في وجهات النظر بينهما، هذا التوافق، سرعان ما أتى بثماره بعد نجاح الثورة، فقد تم انتخاب بني صدر في يونيو ١٩٨٠ أول رئيس للجمهورية الإيرانية بعدما حصد أكثر من ٧٠٪ من مجموع

أصوات الناخبين الإيرانيين.

غير أن الخلافات الأيديولوجية الكبيرة بين بني صدر والخميني أدت بحسب ما ذكر فهمي هويدي في كتابه «إيران من الداخل»، إلى عزل بني صدر من منصبه بعد أقل من عام واحد، بعدما صوتت أغلبية أعضاء مجلس الشورى الإيراني على الإطاحة به في يونيو من عام ١٩٨١م.

ولعل حادثة احتجاز الرهائن في السفارة الأمريكية في نوفمبر ١٩٧٩م، وعلى مدار ٤٤٤ يوم متواصلين، كانت أبرز الحوادث المهمة التي وقعت في عهد بني صدر على المستوى الخارجي، حيث وضحت تلك الحادثة مدى ضعفه، وسيطرة مراكز قوى الإسلام الثوري على مفاصل السلطة في إيران.

رجائي.. ضحية فترة الاغتيالات:

ولد محمد علي رجائي في مقاطعة قزوین عام ١٩٣٣م، بحسب ما ذكره المؤرخ الإيراني الأصل أروندي إبراهيميان في كتابه «تاريخ إيران الحديثة»: فإن رجائي كان من العناصر المعارضة للحكم الشاهنشاهي، وتعرض للسجن عدة مرات نتيجة لمواقفه السياسية.

بعد نجاح الثورة، كان رجائي من أكثر الثوار قرباً من الإمام الخميني، وهو ما يعتبره فهمي هويدي سبباً ومبرراً لتعيينه في منصب رئاسة الوزراء في عهد بني صدر رُغمًا عن الأخير، إذ كان الإسلاميون في تلك الفترة يحاولون التضييق على الرئيس المنتخب.

وبعد عزل بني صدر، تم ترشيح رجائي لمنصب رئاسة الجمهورية، وفاز به في يوليو ١٩٨١م، ولكنه لم يمكث في ذلك المنصب إلا بضعة أسابيع، فقد اغتيل مع رئيس وزرائه عقب تفجير مكتب الأخير في أغسطس من العام نفسه.

ومع مرور أكثر من ٣٦ عامًا على تلك الحادثة؛ إلا أن تفاصيلها لم تُعرف حتى الآن، وحسب تصريحات إبراهيميان، فإن أصابع الاتهامات قد وجهت وقتها إلى حزب توده الشيوعي، وإلى حركة مجاهدي خلق.

خامنئي.. تلميذ الخميني المقرب:

ولد علي خامنئي في مدينة مشهد، وتلقى تعليمه في حوزات ومدارس مشهد والنجف وقم، واشترك مع غيره من طلبة المعاهد الدينية في التظاهرات الشعبية المؤيدة لدعوة الخميني إلى الثورة.

وبعد اغتيال رجائي، تم انتخاب خامنئي كرئيس للجمهورية، بعدما صوت له ١٦ مليون ناخب من أصل ١٧ مليون أدلوا بأصواتهم في الانتخابات، واستمر حكمه على مدار فترتين متتاليتين، استطاع فيهما أن يوطد أركان وقواعد الدولة الجديدة، وأن يقضي على الكثير من مظاهر العنف التي مارسها الحركات المعارضة المسلحة ضد الدولة، وذلك بعدما كاد خامنئي نفسه أن يصبح أحد ضحاياها، فكما ذكر فهمي هويدي: (تعرض الرئيس الإيراني الثالث لمحاولة اغتيال نجا منها بشق الأنفس، وذلك عندما تم تفجير مقر الحزب الجمهوري الإسلامي عام

١٩٨١م، وأثرت تلك الحادثة في إصابة يده اليمنى بالشلل).
 كما أن خامنئي قد قام بجهود كبيرة على صعيد الحرب
 الإيرانية - العراقية التي استمرت على مدار ما يقرب من ثمان
 سنوات في الفترة بين ١٩٨٠ - ١٩٨٨م، حيث استطاع في نهايتها
 أن يصل مع نظيره العراقي صدام حسين إلى اتفاق تهدئة،
 وأعلنت إيران عن قبولها قرار مجلس الأمن رقم (٥٩٨) (ووقف
 الحرب مع العراق).

رفسنجاني.. الرئيس الثعلب:

ولد علي أكبر هاشمي رفسنجاني في مقاطعة كرمان،
 ودرس في قم المقدسة على يد عدد من المراجع، كان الخميني
 واحداً منهم.

كان رفسنجاني من رجال الدين الذين أيدوا الخميني في
 دعوته الثورية، ويؤكد محمد صادق إسماعيل في كتابه «من
 الشاه إلى نجاد»، أن رفسنجاني كان المسؤول الأول عن قيادة
 القوى الثورية المؤيدة للخميني في إيران بعد نفيه منها.

بعد نجاح الثورة، عيّن رفسنجاني في مجلس الثورة، وتولى
 رئاسة القوات المسلحة، وبعد وفاة الخميني في ١٩٨٩م، حدث
 نوع من أنواع تبديل مقاعد السلطة في إيران، فقد تم الاتفاق
 على أن يتولى خامنئي منصب المرشد الأعلى للثورة، وأن يترشح
 رفسنجاني لرئاسة الجمهورية، وهو ما تحقق له بعد حصوله على
 نسبة ٩٥٪ من أصوات الناخبين.

رفسنجاني، الذي عُرف لدى الكثير من المراقبين والخبراء

بثعلب السياسة الإيرانية، سرعان ما أدرك أن فترة رئاسته، تستلزم حنكة سياسية وتعاملاً مرناً مع القوى الداخلية والخارجية، ولذلك مال إلى الانفتاح أمام السياسات الاقتصادية الحرة التي كانت مرفوضة من قبل؛ باعتبارها مظهرًا من مظاهر الحضارة الغربية، كما أنه حرص على انتهاج سياسة وسطية مع القوى الإقليمية والعالمية، ومن ذلك إقامته علاقات جيدة مع الصين، والاستفادة من خبراتها التقنية في تطوير البرنامج النووي الإيراني.

ومن أهم الظواهر التي ميّزت عهد رئاسة رفسنجاني، ظهور الاتجاه الإصلاحي داخل الدولة الإيرانية، ومشاركته بقوة في مجرى الأحداث السياسية والاجتماعية في إيران، وهو الأمر الذي فسّره تييري كوفيل في كتابه «إيران الثورة الخفية»، بأنه كان نتيجة طبيعية لفشل السياسة الراديكالية.

خاتمي.. الرئيس الفيلسوف:

ولد محمد خاتمي في إقليم يزد عام ١٩٤٢م، وبعد نجاح الثورة، دخل البرلمان الإيراني، ثم تم تعيينه عام ١٩٨٢م في منصب وزير الثقافة والتوجيه الإسلامي.

بعد انتهاء الفترة الثانية لرئاسة رفسنجاني في ١٩٩٧م، ترشح خاتمي إلى رئاسة الجمهورية، وتم تأييد الترشيح بقوة من قبل رفسنجاني، وهو ما فسّره إبراهيميان في كتابه، بأن خاتمي في ذلك الوقت كان من أهم الوجوه السياسية الإصلاحية التي اعتقد رفسنجاني أنه من الممكن أن يكمل المسيرة التي بدأها.

واستطاع خاتمي، على مدار فترتين متعاقبتين، أن يرسخ للفكر الإصلاحي في إيران، وظهر ذلك في تبنيه أطروحة حوار الحضارات، وقد ألف خاتمي عددًا كبيرًا من الكتب التي حاول أن ينشر أفكاره عن طريقها، مما جعل بعض منتقديه يصفونه، بحسب ما أورد إبراهيميان في كتابه «تاريخ إيران الحديثة» بأنه: (أقرب إلى أستاذ الجامعة من رجل الدين الثوري). وقد أثارت أفكار خاتمي الكثير من النقاشات داخل إيران وخارجها، حتى وصفه محمد سليم العوا في تقديمه لكتاب خاتمي المعنون بـ «الإسلام والعالم» بقوله: «إن الرئيس الإيراني محمد خاتمي من أكثر الشخصيات الإسلامية المعاصرة إثارة للجدل، وجذبًا للاهتمام، وشغلاً للناس».

نجاد.. صديق الشعب:

ولد محمود أحمددي نجاد عام ١٩٥٦م، ودرس الهندسة المدنية في جامعة طهران، وحصل على درجة الدكتوراه، وعمل بعدها استاذًا جامعيًا.

كان نجاد في شبابه، من أشد المؤيدين لأفكار الخميني، وبعد نجاح الثورة التحق بشكل طوعي بالخدمة في صفوف الحرس الثوري، وفي ٢٠٠٣م، تم انتخابه عمدة لمدينة طهران، وفي أغسطس من عام ٢٠٠٥م، وصل إلى كرسي رئاسة الجمهورية عقب تغلبه في مفاجأة مدوية على الرئيس الأسبق هاشمي رفسنجاني.

وفي ٢٠٠٩م أعيد انتخابه مرة أخرى، بعد أن هزم منافسه

المباشر مير حسين موسوي، وهو الأمر الذي أثار جدلاً كبيراً وقتها، وأسفر عن وقوع العديد من الصدامات بين المدنيين وقوات الباسيج، فيما عرف إعلامياً باسم الثورة الخضراء.

ومع كل ما قيل عن نجاد، إلا أنه من المؤكد أنه حصل على شعبية كبيرة جداً في أوساط الطبقات الوسطى والدنيا في المجتمع الإيراني، حتى أطلق عليه لقب؛ (مردم يار)، والذي يعني بالعربية: «صديق الشعب».

على صعيد السياسة الخارجية، فقد تميزت فترة حكم نجاد بالعداء المعلن للغرب وإسرائيل، فقد أعلن نجاد مراراً، أن أمريكا هي العائق الأكبر الذي يحول دون ظهور الإمام المهدي، ووصفها بأنها الشيطان الأكبر.

كما أنه كان الأكثر تعبيراً عن عداته لإسرائيل، للحد الذي دفعه إلى التهديد بشن الحرب عليها، وإنكار محرقة اليهود، واعتبارها محض كذب وخرافة.

وفي الوقت ذاته، عمل نجاد على تصدير أفكار الثورة إلى الدول الخليجية، حتى لو أدى ذلك لاستخدام العنف.

ففي ٢٠١١م كشفت السلطات الأمريكية عن إحباط مؤامرة إيرانية لتفجير سفارة السعودية، واغتيال السفير السعودي في أمريكا، وعلقت الرياض وقتها، بأن الأدلة دامغة، وأن إيران ستدفع الثمن.

كما أنه في ٢٠٠٩م، قادت إيران هجوماً إعلامياً على السعودية بسبب ما اعتبرته تصرفات غير إنسانية ضد الحجيج

الإيرانيين، وهدد نجاد وقتها بأنه سيتخذ قرارات مناسبة في حال لم يتلقَّ الإيرانيون معاملة مناسبة تليق بهم في موسم الحج.

روحاني.. الرئيس الحالي:

ولد الرئيس السابع للجمهورية الإيرانية حسن روحاني، في مدينة سرخة عام ١٩٤٨م، ويعتبره إبراهيميان من الرؤساء الذين جمعوا بين التعليم العلماني والديني، فهو حاصل على الدكتوراه من جامعة غلاسكو في تخصص القانون القضائي، كما سبق له الدراسة في حوزة قم.

روحاني الذي وصل في ٢٠١٣م إلى مقعد الرئاسة كمثل للتيار الإصلاحية، تمكن من تحقيق عدد من النجاحات المهمة على صعيد العلاقات الخارجية على وجه الخصوص، أهم تلك الإنجازات بحسب ما أورده شحاته محمد ناصر في بحثه المعنون بـ "السياسة الخارجية الإيرانية في عهد حسن روحاني"؛ أنه قد استطاع أن يحافظ على وجود إيران كقوة إقليمية رئيسية في منطقة الشرق الأوسط، كما أنه في الوقت ذاته، تمكن عبر قنواته الدبلوماسية من إقناع الدول الغربية بعقد اتفاق بخصوص المشروع النووي الإيراني وتعليق العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران بسببه.

* * *

تركستان الشرقية.. أرض الأتراك التي اتهمها المارد الصيني

بين الحين والآخر، تطالعا وكالات الأنباء العالمية بأخبار وقوع بعض الاضطرابات والقتال بين الأقلية المسلمة والسلطة في الصين، ومع أهمية تلك الأحداث؛ إلا أن معظم سكان الدول العربية لا يعرفون أي شيء عن تفاصيلها وجذورها ومسبباتها.

في هذا المقال نتعرف على تركستان الشرقية وسكانها من الأويغور، وكيف انتقل الدين الإسلامي إليهم، وما هي أهم مشكلاتهم مع الدولة الصينية، وكيف تعاملت القوى الإسلامية الشرق أوسطية مع مشكلتهم.

تركستان والأويغور:

تشير كلمة تركستان، في المصادر الإسلامية القديمة، مثل معجم البلدان لياقوت الحموي، إلى جميع البلاد والأقاليم التي كانت تسكنها الشعوب التركية في العصور الوسطى، حيث كانت تلك الشعوب تمتد على مساحات واسعة من الحدود الغربية للصين، وحتى التخوم الشرقية للقارة الأوروبية.

وفي العصر الحديث، بعد وقوع تلك المنطقة الواسعة في يد كل من الصينيين والروس؛ جرّت العادة على تسمية المناطق الخاضعة تحت السيادة الروسية، بتركستان الغربية، وهي

نفسها منطقة آسيا الوسطى، التي توجد بها الجمهوريات الإسلامية الخمس المستقلة، أما المنطقة المتاخمة للصين، فقد عرفت باسم تركستان الشرقية.

وتبلغ مساحة تركستان الشرقية ما يزيد عن ١,٦ مليون كيلومتر مربع، أي أن مساحتها تقرب من مساحة إيران؛ وتتمتع تلك المنطقة بأهمية اقتصادية كبيرة، فكما قال الكاتب أحمد رحمتي في كتابه «التهجير الصيني في تركستان الشرقية»: (إن المنطقة تتمتع بتوافر قدر هائل من الثروات الطبيعية، فهي غنية بالمعادن والفحم الحجري، والحديد والكروم والنيحاس، كما أنها تخزن احتياطياً نفطياً كبيراً، بالإضافة إلى تواجد العديد من مناجم الذهب واليورانيوم في أراضيها).

ويسكن في تركستان العديد من الشعوب ذات الأصول العرقية المختلفة، وإن كان شعب الأويغور هو أكثر تلك الشعوب تواجداً وتأثيراً في تلك المنطقة على امتداد القرون السابقة.

والأويغور هم أحد الشعوب التركية المنتشرة في المنطقة، مثلهم في ذلك مثل شعوب «القازاق والقرغيز والأوزبك والطاجيك»، حيث تعود أصول كل تلك الشعوب إلى أصل واحد بحسب ما أكده المستشرق الألماني كارل بروكلمان في كتابه المعروف «تاريخ الشعوب الإسلامية».

كيف وصل الإسلام إلى تركستان الشرقية؟

ذكر ابن جرير الطبري في كتابه «تاريخ الرسل والملوك»، أن الإسلام قد وصل إلى تلك المنطقة في عام ٩٦هـ - ٧١٥م،

وذلك في عهد الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك.

فبعد أن استطاع القائد قتيبة بن مسلم الباهلي أن ينتهي من فتوحات آسيا الوسطى، اتجه ناحية الصين واستطاع أن يؤسس قاعدة جديدة للإسلام في منطقة تركستان الشرقية.

وقد بقيت تلك المنطقة منذ ذلك الوقت، خاضعة لنفوذ الممالك الإسلامية، حيث استطاعت بعض الأسرات التركية التي اعتنقت الإسلام أن تؤسس بها دُولاً متعاقبة لفترات طويلة، كما عُرفت تركستان الشرقية بأهميتها ومكانتها العالية بين البلاد الإسلامية، حتى وصفها ياقوت الحموي في معجمه بأن بها؛ (خصب يزيد عن الوصف ويتعاضم أن يكون في جميع بلاد الإسلام وغيرها مثله).

وكانت مدينة «كاشغر» من أهم مدن تركستان الشرقية عبر تاريخها الطويل، حتى وصفها أبو الفداء الحموي في كتابه «تقويم البلدان» بأنها: (قاعدة تركستان).

وكذلك فقد ظهر الكثير من الأعلام من تلك المنطقة، ولعل أهمهم وأشهرهم على الإطلاق هو أحمد بن طولون، الذي أسس الدولة الطولونية في مصر في عام ٢٥٤هـ - ٨٦٨م.

الهيمنة الصينية على المنطقة:

بعد قرون طويلة من السيطرة التركية على منطقة تركستان الشرقية، بدأت قوة الأويغور في التردى والاضمحلال، وهو ما أدّى إلى لفت أنظار الجار الصيني العملاق، الذي طمع في ضم المنطقة إلى أراضيه الواسعة.

أكّد الكاتب أحمد رحمتي في كتابه السابق، على أن التوجه الصيني الجدي نحو تركستان الشرقية، قد ابتداءً في عام ١٨٨٤م، عندما أصدر الإمبراطور الصيني (زاي تين) مرسومًا بضم تلك المنطقة إلى الصين، فتمت تسميتها بشينجيانغ Xinjiang، والتي تعني بالصينية (الحدود الجديدة).

ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن، أصبحت تركستان الشرقية تابعة للصين، وهو ما أدى لقيام سكان الإقليم بالكثير من الثورات ضد السلطة الصينية، ومع النجاح المؤقت لبعض من تلك الثورات؛ إلا أنها كلها قد باءت بالفشل في نهاية الأمر.

ومنذ التحول الصيني إلى الشيوعية في ١٩٤٩م، بدأت بكين في اتخاذ خطوات جديّة لتغيير الخريطة الديموغرافية للإقليم؛ لأن بقاء الأويغور كأغلبية عرقية في شينجيانغ، كان يعني بالتبعية، اضطراب السيادة الصينية في الإقليم، ولذلك قامت بكين بالعمل على تكثيف هجرة عنصر الهان من مختلف مناطق وأقاليم الصين إلى إقليم شينجيانغ تحديداً، في الوقت الذي هجرت فيه قسراً مئات الألاف من الأويغور التركستانيين إلى الأقاليم الصينية الشرقية.

وحسب ما أورده الباحث الأمريكي المتخصص في شؤون آسيا الوسطى وتركستان الشرقية أوين لاتي مور في كتابه «محاوّر آسيا»؛ فإن الخطة الشيوعية لقلب الديموغرافية في تركستان الشرقية قد نجحت بشكل مبهر، حيث يؤكد لاتي مور، أن نسبة الأويغور في شينجيانغ، وبعد أن كانت في عام ١٩٤٠م تقرب من ٧٨٪، فإنها بعد أقل من أربعة عقود

فحسب، تضاءلت لتصل إلى ٥٨٪، بينما زادت نسبة الهان لتصل إلى ٤١٪، بعد أن كانت ٥٪ فقط، وذلك بحسب الإحصائيات الرسمية التي يرفقها لاتي مور في كتابه.

وفي محاولة خلع أبناء الإقليم من هوياتهم الإسلامية التركية، عملت الصين على إجبار الأويغور على ترك لغتهم الأويغورية، وفرض تعلم اللغة الصينية، كما منعت السلطات الشعائر الإسلامية المعروفة، مثل إطلاق اللحي وارتداء الحجاب، وكذلك تم منع رفع الأذان عبر مكبرات الصوت، بالإضافة إلى أنه قد وضعت عراقيل أمام الذهاب إلى المساجد، حيث تم منع دخول من هم أقل من ١٨ عاماً إلى أي مسجد في أنحاء تركستان الشرقية.

وفي بعض الأحيان، زادت حدة التطرف الصيني ضد المسلمين الأويغور، حتى تم إجبارهم على تناول الطعام في نهار رمضان، كما تم إجبارهم على المشاركة في تناول الأطعمة التي تحرمها الشريعة الإسلامية، مثل لحم الخنزير أو اللحم غير المذبوح على الطريقة الإسلامية.

ويضاف إلى ذلك كله، أن الصين قد استغلت أراضي الإقليم في إجراء عشرات التجارب النووية، وأهملت الآثار الصحية السلبية التي تعود بالضرر البالغ على سكانه، وهو الأمر الذي تسبب في ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض السرطانية والتشوهات البدنية. وفي الوقت الذي تؤكد فيه بكين على سياستها الدينية المحايدة، وتتكرر تلك الاتهامات جملة وتفصيلاً، وتعتبرها مجرد مزاعم وأكاذيب من جانب عناصر انفصالية مشاغبة، تعمل على

اللجوء إلى العنف والخروج على السلطة، وأنهم مدعومين من قبل جهات خارجية معادية للصين؛ فإن بعض الجهات المحايدة، مثل منظمة Human Rights Watch الحقوقية قد أكدت وقوع تلك الاتهامات، حيث أصدرت في ٢٠٠٥م تقريراً مطولاً من ١١٤ صفحة، يثبت الإجراءات التعسفية التي تمارسها الحكومة الصينية ضد مسلمي شينجيانغ.

وقد أدى الاحتقان الحادث بين الحكومة الصينية والأويغور، إلى وقوع العديد من المصادمات في الإقليم، ولعل من أبرزها ما وقع في مدينة «غولجا» في الخامس من فبراير عام ١٩٩٧م، عندما تظاهر الآلاف من الأويغور للمطالبة بحقوقهم، وهو ما قابلته السلطة بعنف مبالغ فيه؛ وكذلك أحداث «أوروميتشي» في الخامس من يوليو عام ٢٠٠٩م، عندما اندلعت اضطرابات عرقية بين الأويغور والهان، مما أسفر عن سقوط عشرات الضحايا.

كيف تعاطت القوى الإسلامية الشرق أوسطية مع مشكلة تركستان الشرقية؟

يمكن أن نلاحظ اختلافاً في التوجهات السياسية لدى القوى الإسلامية الشرق أوسطية في تعاطيها مع المسألة التركستانية. فتركيا التي ترتبط بالأويغور بروابط عرقية قوية، حرصت في عهد آخر سلاطينها العثمانيين الأقوياء عبد الحميد الثاني، على أن تقوي علاقتها بمسلمي الأويغور، وكان ذلك مساهراً لخطة عبد الحميد الرامية لتوطيد نفوذه الروحي عند مسلمي الهند والشرق الأقصى.

وبعد فترة طويلة من ركود العلاقات بسبب سيطرة التوجهات الكمالية العلمانية في تركيا ، رجعت العلاقات مع الأويغور مرة أخرى في ١٩٩١م ، عندما تمكن الزعيم التركستاني عيسى يوسف من لقاء الرئيس التركي تورغوت أوزال ، وتم بعدها عقد المؤتمر الوطني الأول لنواب تركستان بإسطنبول في ديسمبر ١٩٩٢م .

ولكن الدعم التركي تراجع بعد الضغط الذي مارسه بكين على أنقرة ، حيث كان للعلاقات الاقتصادية بين الدولتين دوراً كبيراً في التخلي عن القضية التركستانية .

ومع وصول أردوغان إلى السلطة في تركيا ، بدأ الدعم التركي يعود مرة أخرى للأويغور ، حيث أكد الرئيس الحالي لتركيا على دعمه للتركستانيين الشرقيين ، وقام بزيارتهم أثناء رحلته إلى الصين في يوليو ٢٠١٥م ، كما سهل دخول المئات منهم إلى الأراضي التركية .

أما إيران ، فمع أنها تعمل دائماً على إظهار نفسها كداعم رئيسي للأقليات الإسلامية في شتى أنحاء العالم ؛ إلا أن حالة تركستان الشرقية تمثل شذوذاً واضحاً عن ذلك النهج .

فإيران التي تحظى بعلاقات اقتصادية وسياسية ممتازة مع الصين ، لم تكن لتضحي بروابطها مع القوى العظمى التي لطالما وقفت معها ضد أمريكا .

وقد ظهر ذلك في الكثير من المواقف ، ففي يوليو ٢٠١٥م تم القبض على عدد من الأتراك الأذريين الذين حاولوا إظهار

دعمهم للأويغور من خلال الفعاليات التي تقيمها إيران بمناسبة يوم القدس.

السعودية، باعتبارها واحدة من أهم القوى الإقليمية في المحيط العربي، عملت على الوقوف بجوار مسلمي الأويغور، وإن لم تنتهج في سبيل ذلك خطأ سياسياً واضحاً.

فاعتادت المملكة على أن تقدم الكثير من التسهيلات المادية لأهالي تركستان، حتى أن الكثير من التركستانيين قد سافروا إليها منذ فترة طويلة، كما أنها استتتهم من قوانين الترحيل والإبعاد، باعتبارهم من الأقليات المسلمة المضطهدة.

* * *

شاركوا في الثورات ورفضوا ولاية الفقيه واعتادوا على مهاجمة رموز السنة: ماذا نعرف عن التيار الشيوعي الشيرازي؟^(١)

أثارت أخبار اعتقال السلطات الإيرانية رجل الدين الشيوعي حسين الشيرازي يوم الثلاثاء السابق، الكثير من ردود الأفعال الغاضبة والمستتكرة داخل الأوساط الشيعية في كل من إيران والعراق، حيث اندلعت عدد من المظاهرات في مدن قم وكربلاء، وطالب منظموها بالإفراج عن نجل المرجع آية الله صادق الشيرازي، الذي يعتبر واحداً من أهم المرجع الشيعة في العالم وأكثرهم نفوذاً ومكانة.

في هذا المقال، نتناول تاريخ التيار الشيرازي، وأهم أفكاره المعارضة للدولة الإيرانية، مع إلقاء الضوء على أهم رموزه المعاصرة وأماكن نفوذه وانتشاره.

موقف الشيرازيين من السلطة في إيران:

تعتبر المرجعية الشيرازية واحدة من أهم المرجعيات الشيعية الاثنا عشرية الموجودة في العالم الآن، وتتميز تلك المرجعية بتطرفها وميلها إلى العودة للأصول والتقاليد القديمة في الفكر الشيوعي، كما تشتهر تلك المرجعية بمهاجمتها لرموز المذهب

(١) تم نشر هذا المقال في ١٤ مارس ٢٠١٨م.

السني قديماً وحديثاً، وذلك حسبما أكد المفكر الشيعي أحمد الكاتب في كتابه «المرجعية الدينية الشيعية وآفاق التطور».

إحدى السمات الرئيسية التي تتسم بها تلك المرجعية، هي معاداتها الواضحة والصريحة لنظام الولي الفقيه الحاكم في إيران منذ نجاح ثورة ١٩٧٩م، فبحسب ما ذكره إيراد موسى محمود في كتابه "دراسات في فكر الإمام الشيرازي"، فإن رفض تلك المرجعية لذلك النظام، قد ابتدأ مع وصول الخميني إلى الحكم، واستحوذ على السلطة المطلقة في إيران بعد القضاء على الحكم الشاهنشاهي.

رجل الدين الشيعي آية الله محمد مهدي الشيرازي، ومع كونه ممن ساندوا الخميني في بداية حركته؛ إلا أنه اعترض وقتها على فكرة الولاية المطلقة لفقيه واحد، حيث اعتقد بحتمية حدوث مشاركة جماعية من عموم الفقهاء المشهود لهم بالعدالة في إدارة أمور الدولة.

وقد أدى الخلاف حول تلك المسألة بين الخميني والشيرازي، إلى التضييق على محمد مهدي وأتباعه في إيران، حيث تم منعه من إلقاء الدروس والخروج من منزله، وظل على تلك الحال حتى وفاته في عام ٢٠٠١م، حيث خلفه بعد ذلك أخوه صادق في منصب المرجعية، واتخذ مع أتباعه في مدينة قُم مركزاً قوياً للمعارضة الروحية لنفوذ علي خامنئي الذي يحكم من طهران.

التاريخ الثوري للشيرازية.. من ثورة التبغ إلى ثورة ١٩٧٩م:

من الأمور المميزة للخط الشيرازي عبر تاريخه، أن تلك المرجعية قد لعبت دوراً محورياً في المشاركة في عدد من الثورات وحركات التغيير السياسي في أكثر من دولة من دول المنطقة العربية وإيران.

يمكن أن نتلمس البدايات الأولى للتيار الشيرازي على يد محمد حسن الشيرازي، المعروف بلقب الشيرازي الكبير أو المجدد الشيرازي.

الشيرازي الذي ولد ١٨١٥م، في مدينة شيراز، ثم انتقل بعدها إلى العراق ليستوطن مدينة سامراء، بدأ علاقته الجدلية مع السلطة الإيرانية في ١٨٩٠م، خلال ما عُرف بانتفاضة التبغ أو التباك.

كان الشاه ناصر الدين القاجاري قد اتفق مع بريطانيا على أن يمنحها امتياز حرية التصرف في التبغ الإيراني، وقد قوبل هذا الاتفاق بمعارضة من الشيرازي، الذي رأى فيه تسليماً بالهيمنة الأجنبية على بلاده، فأرسل إلى الشاه القاجاري معترضاً على تلك الاتفاقية، ولكن الشاه لم يلتفت إلى الرسائل المتكررة من المرجع الديني، فقام عندها الشيرازي بإصدار فتوى نصها: (إن استعمال التباك والتتن حرام بأي نحو كان، ومن استعمله كان كمن حارب الإمام المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف).

ثم أتبع تلك الفتوى بأخرى، هدّد فيها بشكل صريح ومباشر بالدخول في مواجهة عنيفة ضد السلطة القائمة في إيران: (إذا لم يبلغ امتياز التباك بشكل كامل، سوف أعلن الجهاد خلال ثمان وأربعين ساعة).

وعندما شاع خبر تلك الفتاوى في عموم الشعب الإيراني، حدث تجاوب كبير معها، حيث قام الكثير من الإيرانيين بترك التدخين وكُسرت كل نرجيلة وكل آلة للتدخين، واضطر الشاه في نهاية الأمر إلى فسخ تعاقد مع الشركة الإنجليزية.

الحلقة الثانية من سلسلة التداخل الشيروازي في السياسة، وقعت في العراق على يد السيد محمد تقي الشيروازي، والذي كان قد تتلمذ على يد الشيروازي الكبير، وتصدى لمنصب المرجعية عقب وفاته في ١٨٩٥م.

في ١٩٢٠م، اندلعت ثورة العشرين في العراق، ضد السلطة الإنجليزية، وحسب ما ذكره عبد الوهاب الكيالي في كتابه «موسوعة السياسة»، فإن محمد تقي قد لعب دوراً كبيراً ومهماً في قيادة تلك الثورة، وذلك بعدما تدفق عليه زعماء العشائر القبلية، يطلبون منه الرأي والنصيحة ويستفتونه في إعلان الثورة ضد الإنجليز؛ فقام وقتها بإصدار فتواه الشهيرة، والتي جاء فيها: (مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين، ويجب عليهم في ضمن مطالبتهم، رعاية السلم والأمن، ويجوز لهم التوسل بالقوة الدفاعية، إذا امتنع الإنكليز عن قبول مطالبهم).

وقد أدت تلك الفتوى إلى اشتعال الثورة في شتى أنحاء العراق، وقام العرب بقتال القوات الإنجليزية وأوقعوا بها خسائر بشرية ومادية فادحة، فردت السلطات البريطانية على المرجع الشيروازي باعتقال ابنه وعدد من المقربين له، وبعض قادة الثورة وتم نفيهم. الحلقة الثالثة من سلسلة تدخل الشيروازيين في السياسة، تمت على يد المرجع محمد مهدي الشيروازي، وجده هو حبيب

اللّه ابن أخ المجدد الشيرازي الكبير.

وحسب ما ذكره محمد حسين علي الصغير في كتابه «قادة الفكر الديني والسياسي في النجف الأشرف»؛ فقد كان محمد مهدي من طليعة المراجع الذين أيدوا آية الله الخميني في ثورته ضد النظام الشاهنشاهي، حيث ذكر أنه بعد اندلاع انتفاضة الخميني في إيران ١٩٦٣م، تم إلقاء القبض على آية الله الخميني باعتباره زعيماً لتلك الثورة، وتم تقديمه إلى المحكمة العسكرية الكبرى في طهران، وكان معنى ذلك أن ينفذ عليه حكم الإعدام فوراً من قبل الشاه، ولكن ما اعترض تنفيذ هذا الحكم، أن الدستور الإيراني يقضى بعدم إعدام أي مرجع تقليد في البلاد، ولما كان الشاه لا يعترف بمرجعية الخميني، فقد كاد أن يُنفذ فيه حكم الإعدام.

وهنا يبرز دور السيد محمد الشيرازي الذي كان في هذا الوقت يسكن كربلاء، فقد أسرع متجهاً إلى النجف الأشرف، حيث يوجد المرجع الأعلى السيد محسن الطباطبائي الحكيم، وقام الشيرازي بحث علماء النجف على الاجتماع ونصرة الخميني ومخاطبة الدولة الإيرانية لإيقاف قرار إعدامه والتأكيد على مرجعيته، وبالفعل اجتمع علماء النجف وعلماء قم، وتم التراجع عن قرار الإعدام واستبدل بالنفي، حيث قامت السلطات الإيرانية بترحيل الخميني إلى تركيا، ثم مُنح حق اللجوء السياسي في العراق بعد ذلك، فأقام في النجف الأشرف.

الشيرازية الآن.. انتشار جغرافي واسع النطاق ونفوذ مالي هائل:

بعد وفاة المرجع محمد الحسيني الشيرازي في عام ٢٠٠١م، تصدر أخيه الأصغر صادق الحسيني المرجعية واتخذ من مدينة قم المقدسة مقراً له، ويعتبر الآن هو الممثل الرسمي الوحيد للتيار الشيرازي، ولكن مما يميز الخط الشيرازي أن هناك العديد من رجال الدين الشيعة الذين يتبعونه فكرياً وتنظيمياً، ويدعمونه بشكل غير مباشر في العديد من الدول العربية والأجنبية، مما أتاح الفرصة لانتشار أفكار تلك المرجعية على نطاق جغرافي واسع.

أحد أهم رجال الدين اللذين يتبعون الخط الشيرازي خارج قم، هو مجتبي الحسيني، الأخ الأصغر للمرجع الحالي، فقد اتخذ مجتبي مسلماً آخر بعيداً عن الشكل الرسمي للمرجعية، حيث تظهر فيه الشخصية الثورية بشكل أكثر حدة من باقي أقربائه من العائلة الشيرازية.

وكان مجتبي تلميذاً عند آية الله الخميني عندما قدم الأخير إلى النجف الأشرف عقب خروجه من تركيا، وقد عُرف مجتبي بتأثره الشديد بالشخصية الثورية للخميني، وكذلك عُرف بملازمته الطويلة له، وكان له دوراً بارزاً في أحداث الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، حيث كان من أهم أتباع وأعوان الخميني.

ولكن مجتبي الحسيني انقلب على الخميني بعد ذلك، ووجه له ولخليفته على خامنئي الكثير من الاتهامات والانتقادات، وصار من أبرز المعارضين للنظام الحاكم في طهران، وفي عام

١٩٩٤م سافر مجتبي إلى إنجلترا حيث استقر في لندن، وقام من هناك بتوجيه الاتهامات ضد رموز المذهب السني، وكذلك وجّه انتقاداته العنيفة للحكومة السعودية والملك عبد الله بن عبد العزيز، عقب أحداث البقيع بين الشيعة وقوات الأمن السعودي، حيث دعا إلى تدويل المسجد الحرام والمسجد النبوي، وأن تستقل المنطقة الشرقية من السعودية، وأن يتم إعلانها دولة مستقرة ذات سيادة كاملة.

في لندن أيضاً يتواجد واحد من أهم الرموز المعاصرة للتيار الشيرازي، وهو الشيخ الكويتي الأصل ياسر الحبيب، والذي اعتاد أن يثير العواصف الجدلية المذهبية بين السنة والشيعة بين حين وآخر، وذلك بنيله من الشخصيات المهمة في الثقافة السنية، من أمثال أم المؤمنين عائشة، وأبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم، إلى الحد الذي قام معه بإقامة عدد من الاحتفالات في ذكرى وفاة بعضهم.

وفي كربلاء المقدسة، يتواجد الشيرازيون من خلال مرجعية محمد تقي المدرسي، وهو ابن أخت صادق الشيرازي، معروف بآرائه المؤيدة للتيار الشيرازي، ومعارضته لنظام الولي الفقيه، ومن ثمّ فهو محسوب على الأسرة الشيرازية.

أما الأخ الأصغر هادي المدرسي، فقد كان له نشاط ثوري مهم في البحرين، كما كان له دوراً كبيراً في تأسيس الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، التي قامت بمحاولة انقلاب على النظام الحاكم في المنامة، ولكنها تعرضت للإجهاض المبكر وانتهت بالفشل.

وفي المملكة العربية السعودية، التي تعتبر أكبر الدول السنية الخليجية، فيتواجد رجل الدين والكاتب السعودي حسن الصفار، الذي أسس منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية، والتي تنتشر مقرّها في دمشق ولندن وواشنطن، وكان الصفار قد أعلن رسمياً عن انتمائه للخط الشيرازي، وعن وكالته للمرجع الأعلى المتواجد في قم.

ومع عدم توافر إحصائيات دقيقة؛ إلا أنه من المرجح أن الانتشار الذي نجح الشيرازيون في تحقيقه خلال السنوات السابقة، قد تم استثماره في توسيع رقعة الجماهير الشيعية المؤيدة لذلك الخط، وهو ما انعكس بطبيعة الحال على تضخم الموارد المالية المتاحة في يد المرجعية الشيرازية، بسبب تحصيل أموال الأحماس الذي يعتاد قطاع كبير من الشيعة على أدائها لمراجعهم، هذا بالإضافة إلى الكثير من المساعدات المالية والعينية الضخمة التي يقدمها كبار الشيرازيون إلى مرجعية قم، وهو ما أتاح الفرصة لظهور العديد من المنابر الإعلامية التي تقوم على خدمة المرجعية الشيرازية ومهاجمة أعدائها، ومن أهم تلك المنابر؛ فضائية كربلاء، وفضائية الأنوار، وقتوات فدك، وصوت العترة التي يتم بثها من لندن.

* * *

مدن آسيا الوسطى بين التراث الإسلامي والتطلع الحداثي

في منطقة آسيا الوسطى، وعلى مساحة تزيد عن الأربعة ملايين كيلومتر مربع، تتواجد خمس دُول تُعرف باسم الجمهوريات الإسلامية، وهي دُول قيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزباكستان وكازخستان.

في تلك الدول الخمس يعيش ما يزيد عن الستين مليون شخص، الغالبية الغالبة منهم تعتنق الدين الإسلامي وفق المذهب السني، وتعود أصولهم القديمة إلى قبائل تركمانية وروسية وتتارية شتّى.

كيف دخل الإسلام إلى هذه المنطقة؟ وما هي أهم حواضرها الإسلامية القديمة من جهة، وأهم مدنها وعواصمها الحديثة من جهة أخرى؟ وكيف تتعامل القوى الإقليمية الشرق أوسطية مع تلك المنطقة؟

بلاد ما وراء النهر والفتح الإسلامي:

فتح المسلمون بلاد فارس في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وأتموا فتح تخومها والأراضي المتصلة بها في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه، وكان مخطط الخلافة يسير في اتجاه استكمال الفتوحات الإسلامية، غير

أن الأحداث الدامية التي وقعت في دولة الإسلام عقب اغتيال الخليفة الثالث؛ عطّلت تنفيذ تلك المخططات.

وبعد اعتلاء عبد الملك بن مروان كرسي الخلافة، بدأ يوجه جهوده لاستكمال عمليات الفتح، واختار القائد الشاب قتيبة بن مسلم الباهلي في عام ٧٦هـ ليتولى إمارة إقليم خراسان، وأوكلت إليه مهمة استكمال فتح منطقة «ما وراء النهر»، وهي المنطقة التي تلي نهري جيحون وسيحون، وتقع فيها الجمهوريات الإسلامية حالياً.

وعلى مدار ما يقرب من عشرين عاماً، قام قتيبة بن مسلم بفتح المنطقة الواقعة بين إيران والصين، وذلك عبر عدد من الحملات الكبرى التي كان يوجهها ضد القبائل التركية والفارسية القاطنة في تلك النواحي.

«سمرقند وبُخارى وطشقند».. مدن التراث الإسلامي؛

في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، عمل الروس على إخضاع منطقة آسيا الوسطى تحت نفوذهم، وعلى وضعها تحت سيطرتهم، فتم تقسيم منطقة تركستان (آسيا الوسطى) إلى خمس دول، وتم العمل على وضع المسلمين ليكونوا خاضعين للنفوذ الروسي، وبدأ الشيوعيون في محاولة طمس المعالم الإسلامية في المنطقة، ومع ذلك فقد ظلت بعض مدنها محتفظة بطابعها وإرثها الإسلامي.

«سمرقند» (في أوزبكستان حالياً)، كانت واحدة من تلك المدن، فهي المدينة التي وصفها الرحالة ابن بطوطة في رحلته

بأنها؛ (من أكبر المدن وأحسنها وأتمها جمالاً... تضم قصوراً عظيمة تتبئ عن هم أهلها)، والتي كانت عاصمة لدولة تيمورلنك الواسعة، استطاعت أن تبقى ثابتة في وجه يد التغيير الروسي الذي حاول أن يطولها، حيث مثلت أبنيتها المعمارية ذات الشكل المميز علامة على استمرار صبغتها الإسلامية، وهو الشيء الذي يظهر بشكل واضح في ضريح كل من قثم بن العباس، والإمام البخاري، وكذلك في قبر تيمورلنك.

ومن أشهر أبناء مدينة سمرقند الإسلامية، العالم الكبير أبو منصور الماتريدي المتوفي عام ٣٣٣هـ، وهو صاحب المذهب الماتريدي المعروف والذي يتبعه قسم كبير من أهل السنة والجماعة حول العالم الإسلامي.

وقد ظلت سمرقند حاضرة وبقوة في الوعي الإسلامي، فنجد أنه قد تم تناولها في العديد من الأعمال الأدبية والدرامية التاريخية، ولعل من أشهرها رواية «سمرقند» لأمين معلوف، ومسلسل «سمرقند» الذي عرض على الشاشات الفضائية في عام ٢٠١٦م.

«بخارى» (في أوزبكستان) أيضاً، وهي من المدن التي لها تاريخ إسلامي عريق، يقول عنها ياقوت الحموي في «معجم البلدان»: (وليس بما وراء النهر وخراسان بلدة أهلها أحسن قياماً بالعمارة على ضياعهم من أهل بخارى، ولا أكثر عدداً على قدرها في المساحة... وليس بخراسان وما وراء النهر مدينة أشد اشتباكاً من بخارى، ولا أكثر أهلاً على قدرها).

وقد بلغت بخارى أعظم منزلة في عهد السامانيين، حتى قال

الثعالبي في كتابه «يتيمة الدهر»؛ وهو يصفها: (كانت بخارى في الدولة السامانية مثابة المجد وكعبة الملك، مجمع أفراد الزمان، ومطلع نجوم أدباء الأرض، وموسم فضلاء الدهر).

ويكفي أن نذكر أن اثنين من أبناء تلك المدينة، وهما الإمام البخاري، والفيلسوف ابن سينا، كان لهما دورًا كبيرًا، وأحدثا فارقًا في تطور الحضارة الإسلامية.

«طشقند» (عاصمة أوزبكستان)، هي أحد أهم المدن التراثية كذلك، فالمدينة التي كان اسمها القديم هو (شاش)، عُرفت بأنها من أكبر المحطات الواقعة على طريق الحرير القديم، ذاك الذي كان يربط بين الصين وأوروبا.

وقد ذكر ياقوت الحموي (شاش) في معجمه فوصفها قائلاً: (خرج منها العلماء ونُسب إليها خلق من الرواة والفصحاء).

وكان من أبرز هؤلاء العلماء، أبو بكر الشاشي المعروف بفخر الإسلام، وكان كبير الشافعية في عصره، كما أورد تاج الدين السبكي في كتابه «طبقات الشافعية».

وبالإضافة إلى تلك المدن، فقد ضُمَّت آسيا الوسطى مدناً أخرى كان لها مقامًا كبيرًا في تاريخ الإسلام، منها مدينة «ترمذ» التي تقع في شرق أوزباكستان، وينسب إليها الإمام الترمذي، ومدينة «نسا» التي تقع في تركمانستان، وينسب إليها الإمام النَّسائي، ومدينة «مَرُو» التي تقع في تركمانستان كذلك، ويُنسب إليها محمد بن نصر المروزي الذي يُعتبر واحدًا من كبار علماء أهل السنة والجماعة.

عواصم آسيا الوسطى.. التجديد والحدثة:

إذا كانت آسيا الوسطى قد حافظت على صبغتها الإسلامية التاريخية في مدن؛ مثل «سمرقند وبخارى وطشقند»؛ فإنها قد أظهرت نيتها الساعية للعصرنة والدخول في مرحلة الحدثة من خلال عواصمها الجديدة التي تحاول أن تُحاكي بها مثيلاتها في العالم المتقدم في أمريكا وأوروبا.

على رأس تلك المدن الواعدة، تأتي مدينة «أستانا»، فعاصمة كازخستان التي تم اعتبارها عاصمة رسمية في أواخر ١٩٩٧، هي أكبر مركز تجاري في المنطقة، كما أنها صاحبة موقع استراتيجي مهم بين آسيا وأوروبا.

ومن أهم معالم أستانا، المركز التجاري السياحي الضخم المعروف باسم «خيمة خان شاطر»، والتي توصف بأنها أكبر خيمة في العالم، وذلك لامتدادها على مساحة ١٥٠ ألف متر مربع.

وتشهد أستانا حالياً المفاوضات التي تحاول أن تجد حلاً للأزمة السورية، فيما يمكن أن نعتبره حضوراً قوياً لكازخستان في المشهد السياسي الشرق أوسطى.

«بشيكيك» عاصمة دولة قرغيزستان الواقعة في القسم الشمالي منها؛ هي إحدى تلك المدن، حيث يوجد بها العديد من المصانع، وأحد أهم مراكز التدريب على الطيران، وبالإضافة إلى كل هذا؛ فهي من أكبر المناطق السياحية في المنطقة.

أما «دوشنبه» عاصمة طاجيكستان، فتوجد بها الكثير

من المصانع المعروفة بمنتجاتها الحريرية، وبالمنسوجات ذات الجودة العالية، وفي أكتوبر عام ٢٠١٦م شهدت دوشنبه حدثاً تموئياً ضخماً، عندما بدأت خطة بناء أعلى سد في العالم، تمهيداً لإنشاء محطة توليد للكهرباء، وقد بلغت الموازنة الإجمالية لهذا المشروع ما يقرب من ٤ مليارات دولار.

«عشق آباد» عاصمة تركمانستان، والتي يعني اسمها مدينة الحب، تُعتبر من أهم المزارات السياحية في آسيا الوسطى، خصوصاً مع إمكانية استخدام التلفريك للتنقل ومشاهدة الأماكن الطبيعية الساحرة الموجودة بها.

وبالإضافة إلى ذلك؛ فإن المدينة تتباهى بكثرة أبنيتها المغطاة بالرخام الأبيض، حتى دخلت في عام ٢٠١٣م موسوعة غينيس للأرقام القياسية، لاستحواذها على أكبر نسبة من الرخام تحتويها مدينة واحدة على مستوى العالم.

العرق والتاريخ والمذهب.. محددات العلاقة مع قوى الشرق الأوسط:

نستطيع القول بأن هناك ثلاث قوى شرق أوسطية تعمل جاهدة على توسيع رقعة نفوذها في منطقة آسيا الوسطى، تلك القوى هي تركيا وإيران والسعودية.

تُعد تركيا صاحبة الفرصة الأكبر في المنطقة، ذلك أن الأتراك وسكان آسيا الوسطى يعودون إلى أصول عرقية مشتركة، وهو العرق التركماني، كما تجمع بينهم اللغة التركية.

ليس ذلك فحسب، بل إن تركيا داعم رئيسي لجمهوريات آسيا الوسطى، فقد كانت أولى الدول اعترافاً باستقلال كازخستان في ١٩٩١م، كما أنها الشريك التجاري المفضل لتلك الدول، ويشهد على ذلك أن حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول المنطقة قد وصل إلى حدود ٦,٥ مليار دولار، كما تجاوز مجموع استثمارات الشركات التركية في المنطقة ٤,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٠م، وفي السياق نفسه فإن مجموع القروض التركية لآسيا الوسطى قد بلغ مليار دولار.

كل هذا جعل تركيا تفكر بشكل جدي في إقامة منظمة اقتصادية تجمعها مع تلك الدول، وذلك على غرار منظمة شنغهاي، والاتحاد الأوروبي.

إيران هي الأخرى ذات نفوذ قوي في تلك المنطقة المهمة من العالم، وذلك لأن هناك علاقات تاريخية قوية بين الطرفين.

إيران تمثل قوة رئيسية في التبادل التجاري مع كازخستان وتركمانستان خصوصاً، كما أن حجم العلاقات الاقتصادية بين إيران وطاجيكستان يبلغ ٣٠٠ مليون دولار، وهو ما يجعل من طهران خامس أكبر شريك تجاري بالنسبة لدوشنبه، وكذلك فإن خط السكك الحديدية الذي وصل بين كازخستان وإيران في أواخر ٢٠١٤، زاد من الأهمية الاستراتيجية التي تلعبها طهران، فقد جعل القمح الكازاخي يجد طريقه إلى الأسواق الإفريقية والآسيوية عبر الموانئ الإيرانية.

السعودية، هي ثالث القوى الإقليمية التي تحاول أن تجد لنفسها مكاناً على الساحة الوسط آسيوية، وتستند في ذلك إلى

أن الأغلبية العظمى من مسلمي آسيا الوسطى، يتبعون المذهب السني، مما يوجد نقاطاً للتقارب مع دولهم، باعتبار أن السعودية هي زعيمة العالم السني.

يشغل المحور الاقتصادي مكاناً مهماً في العلاقة بين الطرفين، فالمملكة قدّمت الكثير من المساعدات والمنح والقروض للجمهوريات الإسلامية، كما أنه وفي مايو ٢٠١٤م شهدت العاصمة السعودية، توقيع (إعلان الرياض) والذي بموجبه سيتم تنمية التبادل التجاري بين السعودية والعرب من جهة، ودول آسيا الوسطى من جهة أخرى، وفي السياق نفسه أعلن عدد من المسؤولين السعوديين في وقت سابق عن نيتهم في التوسع في استقدام العمالة الوسط آسيوية إلى بلادهم، وفي الوقت نفسه فإن الكثير من الوفود السياسية والتجارية السعودية، قد ذهبت في السنين السابقة إلى عواصم آسيا الوسطى إلى بحث سبل تنمية التجارة.

كل تلك الجهود، تمخّضت عنها نتائج سياسية مهمة، منها أن طاجيكستان قد أعلنت في أواخر ٢٠١٥ عن رغبتها في الانضمام إلى التحالف الذي دعت الرياض إلى عقده ضد الإرهاب.

* * *

معركة الموصل.. استدعاء الإرث الصّدامي

بين الفرس والأتراك^(١)

مع صبيحة يوم الاثنين الموافق للسابع عشر من شهر أكتوبر الحالي، بدأت رسمياً معركة تحرير الموصل من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

وقد حظيت التحضيرات اللوجيستية والتعبوية لتلك المعركة باهتمام إعلامي كبير على المستويين الإقليمي والعالمي، فقد أعلنت العديد من الجهات والدول عن نيتها للمشاركة في تلك المعركة، وعن عزمها لإنهاء تواجد قوات داعش الإرهابية في الأراضي العراقية.

وربما كانت تلك التصريحات السجالية العدائية المتبادلة بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من جهة، ورئيس الوزراء العراقي حيدر عبادي من جهة أخرى، من أبرز الظواهر الإعلامية التي ارتبطت بإعدادات وتحضيرات تلك المعركة.

وصف الكثيرون من المتابعين تلك المساجلات بأنها نوع من أنواع الصراع المذهبي السُّني- الشيعي، ذلك الصراع العنيف الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط منذ عدة سنوات.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هنا؛ هل الصراع

(١) تم نشر هذا المقال في ٢٦ أكتوبر ٢٠١٦م.

الذي تدور رحاه في العراق، يقتصر على كونه صراعاً مذهبياً فحسب، أم أن له جوانب أخرى متوارية؟

الحقيقة، أنه يمكننا أن نزعم أن هناك نوعاً من الصراع الإثني - العنصري الذي يدور في الأراضي العراقية بين العنصر الفارسي، والعنصر التركي.

فمن المعروف أن حيدر عبادي -مع أصوله العربية- من أكثر المؤيدين للهيمنة الإيرانية، كما أن إيران هي الحليف الأقوى له في معركته ضد داعش، وأن "قاسم سليمان" قائد الحرس الثوري الإيراني، هو القائد الفعلي لقوات الحشد الشعبي.

المعركة إذن -في الواقع- بين إيران وتركيا، فهما القوتان الإقليميتان الأكثر قوة اللتان سوف تحددان مستقبل معركة الموصل، بل ومستقبل العراق كله.

ويحاول هذا المقال، أن يقدم لقراء رصيف ٢٢، صورة مبسطة لتاريخ الصدام الفارسي التركي على العراق.

الفرس والأتراك.. ودولة الإسلام:

يُعتبر الفرس والأتراك من الشعوب المهمة في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من حيث حجم تأثيرهما في الأحداث التاريخية، وإمكانياتهما المادية والبشرية الهائلة التي أتاحت لهما الفرصة في تغيير مجرى الأحداث في تلك البقعة الملتهبة في العالم.

وربما كان الرابط التاريخي الأكثر قوة فيما بين الشعبين، هو الدين الإسلامي، ففي القرن الأول الهجري، ومع حركة الفتوحات العربية الإسلامية السريعة في آسيا، تم فتح بلاد

الفرس كما تم الاستيلاء على بعض الأراضي التركية. في تلك الفترة المبكرة من عمر الإسلام، كان العنصر العربي هو الذي يفرض كلمته ويوجه دفة الدولة الإسلامية، أما باقي الشعوب الخاضعة للحكم العربي فكانت منزوية في أراضيها، ولا تطمع فيما هو أكثر من فرصة مناسبة للحياة والعيش في أمنٍ وسلام.

ولكن مع ظهور الدولة العباسية في عام ١٣٢هـ، ظهرت قوة العنصر الفارسي، فحسب ما أورده كلٌّ من الطبري، وابن الأثير، والمسعودي؛ كان الفرس هم عماد الثورة العباسية ومعدنها الأصيل، وأدّى ذلك إلى أن حلَّ الفرس محلَّ العرب في تصدُّر المشهد السياسي للدولة، فظهر منهم الوزراء والكتّاب ورجال الدولة، والقادة العسكريين من أمثال أبو مسلم الخرساني، والبرامكة، والحسن بن سهل.

ولم يُمرَّ الكثير من الوقت، حتى انقلبت الأوضاع مرة أخرى، فقد اعتمد الخليفة العباسي «المعتصم بالله» على العنصر التركي اعتماداً كاملاً، فاتخذ منهم الجُند والقادة، وبنى مدينة مخصّصة لهم وهي مدينة «سامراء»، حسب ما جاء في كتاب «المعارف» لابن قتيبة الدينوري.

العلم الفارسي والقوة التركية:

وقد تفرَّد كلُّ عنصر من العنصرين بعدد من السمات والملامح المميزة، فقد عُرف الفرس بالعلم وحب المعرفة، وأشار إلى ذلك ابن خلدون في مقدمته بقوله: (وأما الفرس، فكان

شأن هذه العلوم العقلية عندهم عظيمًا، ونطاقها متسعًا، لما كانت عليه دولتهم من الضخامة واتصال الملك).

أما الأتراك فقد تميزوا بالقوة والشجاعة والتفوق في فنون الحرب وأساليب القتال، حتى قال الجاحظ في رسائله؛ أن (الأتراك في الحرب كاليونانيين في الحكمة، وأهل الصين في الصناعات، والأعراب فيما عددنا ونزلنا، وكآل ساسان في الملك والرياسة).

وقد ظهرت عدد من الأحاديث المنسوبة إلى الرسول ﷺ، والتي حاولت أن تؤصل لتلك الصفات في الفرس والأتراك، ومن ذلك ما جاء في تاريخ ابن خلدون أنه قال: (لو تعلق العلم بأكتاف السماء لناله قوم من أهل فارس)، وكذلك ما ورد في سنن أبي داود: (اتركوا الترك ما تركوكم)، لتبيان قوتهم وبأسهم في القتال.

كان العنصران إذن -الفارسي، والتركي- هما فرسا السباق في العالم الإسلامي، ففي حين أنجبت بلاد فارس العلماء والفقهاء والمؤرخين والفلاسفة من أمثال البخاري ومسلم والترمذي والرازي وابن سينا؛ كانت بلاد الترك تقدم المقاتلين والجند الأشداء والقادة العسكريين العظام من أمثال طغرل بك، وألب أرسلان، وعثمان الأول.

الصدام الفارسي التركي:

وكما هو متوقع فقد أدت تلك المواهب والمميزات المختلفة بين الطرفين إلى نشوء حالة من الحسد الممزوج بالترفع، فبدأ

الصراع الفارسي - التركي، وسرعان ما ارتفعت وتيرة ذلك الصراع مع حالة الضعف العباسي وازمحلال العنصر العربي بشكل عام، فتبادل الطرفان السيطرة على مقاليد الأمور وزعامة العالم الإسلامي.

فقد اعتاد الفرس -الذين كانوا أكثر تحضراً ومدنية- على وصف الأتراك بصفات الهمجية والتخلف، فقد كانت العادة قد جرت منذ وقت بعيد أن الهجرات التركمانية القادمة من وسط آسيا إلى إيران، تحدث معها الكثير من مظاهر الخراب والدمار، ويؤكد الدكتور عبد الوهاب عزام في كتابه «الصلات بين العرب والفرس»؛ أن: «اسم الترك في الفارسية قد أصبح علماً على الجور والبطش والظلم، بحيث تم اشتقاق عدد من الألفاظ التي تدخل فيها كلمة ترك والتي تعبر عن العنف؛ مثل: «تركزاز» والتي تعني: الغارة التي يكثُر فيها الخراب والدمار، وكلمة «تركي» بمعنى الظلم والعدوان، وكلمة «كردن» بمعنى: الظلم والإيذاء.

وتوجد بعض الروايات التي تعبر عن سوء معاملة الأتراك للفرس إبان عصر احتلال السلاجقة الأتراك لإيران، ومنها تلك الرواية التي ذكرها المؤرخ الإيراني الأصل فرهاد دفتري في كتابه المهم «الإسماعيليون في العصر الوسيط»، وتقول تلك الرواية أنه في أحد الأيام شاهد السلطان السلجوقي التركي ملكشاه أحد الصبية الفرس وهو يبكي في الطريق، فسأله عن سبب بكائه، فقال له الفتى إنه قد اشترى بطيخة بعدة دراهم ليبيعه وينفق على أهله من ربح البيع، ولكن أحد الجنود

الأتراك سرق منه البطيخة ، فكان رد فعل ملكشاه بعد أن سمع تلك القصة أنه أخذ يضحك أمام نظرات الفتى الفارسي البائسة.

العراق.. ماذا تعني للطرفين؟

للعراق مكانة خاصة عند كل من العنصرين الفارسي والتركي ، فكل منهما خطَّط دائماً للتوسع في الأراضي العراقية إبان فترات قوته وازدهاره.

فعلى سبيل المثال ، سارع ملوك بني بُوَيْه القادمين من إيران ، لفرض سيطرتهم على العراق في بدايات القرن الرابع الهجري ، وعلى الجانب الآخر ، فإن السلاجقة -الذين قدموا بعد البويهيين- قد عملوا على احتلال العراق بعد أن خرجوا من منطقة ما وراء النهر في القرن الرابع الهجري.

كانت العراق إذن هي المبتغى والهدف والمطمع الذي يريده كلا الطرفين ، حيث كانت هي مقر الخلافة العباسية التي تمثل السلطة الرسمية المعترف بها في العالم الإسلامي ، والخليفة العباسي -وان كان قد فقد سيطرته المادية- فقد كانت لا تزال في يده بعض السلطات الروحية ، ولذلك سعت القوى الفارسية والتركية للسيطرة عليه؛ لأن معنى ذلك هو الحصول على الشرعية اللازمة للاستحواذ على جميع الأراضي الإسلامية التي قد تطولها أيديهما.

وفي الوقت نفسه ، كانت العراق تمثل هدفاً استراتيجياً مهماً لا يمكن الاستغناء عنه أو التضحية به ، فاستيلاء الفُرس عليها يعني قربهم من بلاد الشام والبحر المتوسط بكل ما يحمل هذا

القرب من أحلام التجارة والريح السريع، أما سيطرة الترك على العراق فقد كانت تعني إحكام القبضة على الأملاك الإسلامية الآسيوية، وتأمين بلاد الشام وحماتها.

الصفويون والعثمانيون.. أخطر مراحل الصدام:

ومع كثرة المحطات الصّدامية التي وقعت بين الفرس والأتراك على طول التاريخ الإسلامي الطويل؛ إلا أن المواجهات التي جرت بين الإمبراطوريتين الصفوية والعثمانية، تعتبر أهم تلك المحطات وأكثرها عنفاً ودموية وتأثيراً في حاضر ومستقبل منطقة الشرق الأوسط.

ففي أوائل القرن السادس عشر الميلادي ظهرت قوة فارسية جديدة في إيران، وهي الدولة الصفوية.

عمل الصفويون على تحويل انتماء أغلبية أهل فارس إلى المذهب الشيعي الاثنا عشري، وبدأت أطماعهم التوسعية تصطدم بالنفوذ العثماني التركي الذي يمتد إلى العراق وديار بكر.

في الحقيقة، إن خطورة الصدام الصفوي - العثماني لم تقتصر على كونه صداماً معتاداً ومتكرراً بين الفرس والأتراك؛ بل إن ذلك الصدام الجديد قد اصطبغ منذ البداية، بصبغة من العداء والتعصب المذهبي الواضحين، ففي الوقت الذي كان فيه الصفويون يحملون راية التشيع الإمامي، كان العثمانيون يتعصبون أيضاً لمذهبهم السني الأشعري.

وكانت أول مواجهة تقع بين الطرفين، هي الصدام في معركة «الديران» (بالقرب من أذربيجان) في عام ١٥١٤هـ،

والتي انتصر فيها السلطان العثماني سليم الأول على العاهل الصفوي إسماعيل.

ومع الانتصار العثماني، تم فرض السيادة التركية على العراق كله، وانحسر نفوذ الصفويين بعيداً عنه.

ولكن تجددت المواجهات مرة أخرى في عهد السلطان سليمان القانوني، حيث جرت عدد من المعارك بينه وبين العاهل الصفوي طهماسب، ومع أن معظم تلك المعارك انتهى في صالح العثمانيين؛ إلا أن الصفويين كانوا يشكلون قلقاً بالغاً للدولة العثمانية المنشغلة بتوسعاتها الأوروبية، مما استدعى أن يتم عقد معاهدة بين الطرفين.

ففي عام ١٥٥٥م تم عقد معاهدة «أماسيا»، وبموجبها تم ترسيم الحدود بين الدولتين، ولم تضع تلك المعاهدة حداً للصراع بين القوتين، فقد استمر الصدام الصفوي - العثماني حتى نهاية الدولة الصفوية في عام ١٧٣٦م.

وتظهر أهمية تلك المرحلة الصدامية تحديداً في التاريخ الفارسي - التركي، بما أورده الدكتور محمد سهيل طقوش في كتابه «تاريخ الدولة الصفوية»؛ بأن الصفويين قد (صبغوا إيران بصبغة خاصة لا تزال آثارها إلى يومنا هذا)، فببساطة تحولت الحرب الفارسية - التركية إلى حرب مذهبية دينية خالصة، وتوارت جميع النزعات الإثنية والقومية جانباً.

ومن الآثار الجانبية المهمة التي نتجت عن الحروب الصفوية - العثمانية، أن الأتراك قد عجزوا عن استكمال فتوحاتهم

الأوروبية، فحسب ما نقله الدكتور محمد عبد اللطيف هريدي، في كتابه «الحروب العثمانية الفارسية»؛ أن الهجوم الصفوي المفاجئ على العراق، قد أدى إلى فك الحصار العثماني الذي ضربه سليمان القانوني على «فينا» في عام ١٥٢٢م.

والسؤال الذي يطرح نفسه حالياً، هل يتمسك الأتراك بإرثهم التاريخي في العراق، أم يتركون الملعب كاملاً، لينفرد به الإيرانيون وحلفاؤهم؟

وهل هناك فرصة حقيقية، لعقد معاهدة تهدئة شبيهة بمعاهدة أماسيا التي عقدت بين الصفويين والعثمانيين؛ أم إن المناخ السياسي العام والأوضاع المتوترة لن تسمح إلا بقرع طبول الحرب واستمرار الحالة الصدامية العدائية المتوارثة؟

* * *

مرتضى مطهري..

تلميذ الخميني وفيلسوف الثورة الإيرانية

في الأول من مايو في كل عام، تحتفل الجمهورية الإسلامية إيران بيوم المعلم، وذلك في ذكرى اغتيال الفيلسوف والمفكر الإيراني مرتضى مطهري في ١٩٧٩م، على يد عناصر من جماعة الفرقان المعادية لرجال الدين.

عُرف مطهري بكونه أحد أهم تلاميذ آية الله الخميني، وأقربهم إليه، هذا فضلاً عن كونه مفكراً ومنظراً سياسياً من الطراز الأول، وهو الأمر الذي تبدى في العشرات من مؤلفاته التي ما زالت تلقى الاهتمام داخل وخارج إيران حتى اللحظة الراهنة.

من فریمان إلى طهران:

ولد مطهري في عام ١٩٢٠م، في مدينة «فریمان» بمحافظة خراسان، وتلقى علومه الدينية الأولية في مدينة مشهد والحوزة العلمية بقم، ودرس على يد عدد كبير من المراجع الشيعية الكبار من أمثال أحمد الخوانساري، وروح الله الخميني، ومحمد حسين الطباطبائي.

بعد الانتهاء من دروسه الدينية، رحل مطهري إلى طهران، وانخرط في تدريس العلوم الدينية والفلسفة الإسلامية، وألف

مجموعة كبيرة من الكتب المهمة، منها: «العدل الإلهي»، «حول الثورة الإسلامية»، «الملحمة الحسينية»، «الإسلام وإيران»، «فلسفة الأخلاق»، و«الاجتهاد في الإسلام».

مطهري والخميني:

من أهم المحطات الفارقة في حياة مرتضى مطهري، تلك العلاقة القوية والوطيدة التي جمعه بالمرجع الشيعي الأعلى آية الله الخميني، قائد الثورة الإيرانية.

بدأت العلاقة بين الرجلين منذ فترة مبكرة من حياة مطهري، فقد التقى مطهري بالخميني للمرة الأولى في الحوزة العلمية بمدينة قم المقدسة، ودرس عليه عدد من علوم الدين، ويبدو أن مطهري قد تأثر كثيراً بأفكار أستاذه السياسية في تلك المرحلة، حيث شارك في المظاهرات التي دعا إليها الخميني للتديد ببعض قرارات الشاه رضا بهلوي، وتم اعتقاله على إثر ذلك في الخامس من يونيو عام ١٩٦٣م، وظل حبيساً في سجون الشاه لما يزيد عن الأربعين يوماً قبل أن يُطلق سراحه.

كان مطهري أحد اللبّات الأساسية في البناء الثوري الذي عمل الخميني على تأسيسه، ومن ثمّ فلم تقطع الصلة بين الرجلين عقب نفي الخميني من إيران في ١٩٦٤م، ويشهد على ذلك ما ذكره الرئيس الإيراني الراحل هاشمي رفسنجاني، في أحد اللقاءات التلفزيونية: (كان منزل الأستاذ مطهري، مركز هداية الثورة في داخل البلد، والتنسيق مع قيادة الإمام).

يمكن القول بأن مطهري كان أحد أكثر نواب الخميني

أهمية وتأثيراً خلال فترة نفي الأخير، الفيلسوف الإيراني تابع خطة أستاذه في أسلمة الثورة من خلال الخطابين الديني والفكري، فأسس حسينية الإرشاد في ١٩٦٧م، وداوم على إلقاء الخطب التوعوية من مساجد الجواد وجاويد وأرك، مما عرّضه لملاحقة السلطات الشاهنشاهية، ودفّعهم إلى إلقاء القبض عليه أكثر من مرة.

في ١٩٦٧م، سافر مرتضى لزيارة الخميني في النجف الأشرف، وبعد سنتين سافر مرة أخرى ليزور أستاذه في منفاه الجديد، وتم تكليفه وقتها بمهمة تشكيل مجلس قيادة الثورة الإسلامية، فعاد بعدها إلى إيران ليكتب عن الخميني قائلاً: (هذا الرجل في الحقيقة نموذج لعلي، فقد قيل إن علياً كان يتسم أمام العدو في الحرب، وأما في محراب العبادة فيغشى عليه من شدة البكاء، ونحن نرى نموذجاً له في هذا الرجل)، وذلك حسب ما ورد في كتاب مطهري «حول الثورة الإسلامية».

من أهم الأدلة التي تشير إلى عمق العلاقة بين الخميني ومطهري، أن الأول قد أظهر تأثيراً شديداً عقب معرفته باغتيال مطهري، فأعلن الحداد، وأصدر بيان تعزية، ورد فيه: (... ذلك الرجل الذي عزّله مثيل في معرفة الدين الإسلامي والمعارف الإسلامية المختلفة وتفسير القرآن الكريم،... فقدتُ ولداً عزيزاً وقد فُجعتُ بوفاته فقد كان من الشخصيات التي أعدها ثمرة حياتي).

النظرية السياسية عند مطهري:

مما لا شك فيه، أن الكتابات السياسية قد استحوذت على حيزٍ كبيرٍ من اهتمامات مرتضى مطهري البحثية والأكاديمية. أولى سمات النظرية السياسية عند مطهري، هي ضرورة الاعتراف الكامل بأهمية الإسلام عند الإيرانيين، بحيث يجري التوافق بينهم على حتمية الاحتكام المطلق إليه، وعلى الأيديولوجيا السياسية المنبثقة عنه.

يفسر مطهري في كتابه «الإسلام وإيران»، تلك النقطة بقوله: (الإسلام من صميم حياتنا، وفي ظل آداب هذا الدين ترعرع أطفالنا وعشنا حياتنا ومارسنا عبادتنا وحتى مراسم دفن موتانا، فأصبح تاريخنا وأدبنا وسياستنا، وحكمنا، وثقافتنا، وحضارتنا، وشؤون حضارتنا، بل كل شيء منّا متداخلاً مع هذا الدين ومقترناً به ومزيجاً معه).

إن الرؤية السياسية عند مطهري، قد أسّقت مع أفكار آية الله الخميني السياسية، والتي دعا فيها إلى ضرورة قيام الملالي والفقهاء بأدوار سياسية تتناسب مع مكانتهم الدينية في إيران، ومن هنا نجده في كتابه «الأئمة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، يؤكد على النشاط السياسي والاجتماعي للأئمة الاثنا عشر، في تعارض ملحوظ مع الرأي الشيعي الاثنا عشري التقليدي، الذي يذهب إلى أن هؤلاء الأئمة قد ابتعدوا عن السياسة بالكامل بعد كربلاء، وأنهم قد ركنوا إلى التقيّة، ولم ينشغلوا بالحكم، ابتعاداً عن الصّدام مع السلطات الأموية والعباسية.

أما في كتابه الضخم «الملحمة الحسينية»، والذي كان قد ألقاه في دروس ومحاضرات متتابعة، فقد اتخذ من مأساة الإمام الحسين، نموذجاً يُحتذى به في الدعوة إلى العمل السياسي الثوري، وذلك من خلال نقد الكثير من الروايات الأسطورية الضعيفة التي يلصقها الشيعة بكربلاء، والتي غلبت على العقل الشيعي الجمعي، فدفعته دفعاً إلى الانغماس الكلي في الخوارق والغيبيات، دون استفادة حقيقية من تجربة حفيد الرسول ﷺ، ويقول مطهري في كتابه تعليقاً على تلك النقطة تحديداً: (إن هذه القضية ينبغي عرضها كما هي، دون زيادة أو نقصان؛ لأنه في حالة أي تدخل أو تصرف في اللفظ أو المعنى، مهما كان بسيطاً، سيرتب بلا شك حرف اتجاه الحادثة عن مسارها، وبالتالي، إلحاق الضرر بأمتنا بالتأكيد، بدلاً من إفادتها منها).

وتُعدّ المجهودات الفكرية التي قام بها مرتضى مطهري في مبحث ولاية الفقيه على وجه الخصوص؛ أحد أهم الإسهامات التي قام بها في المجال السياسي على الإطلاق.

ذكر الباحث الإيراني صادق حقيقت في كتابه «توزيع السلطة في الفكر السياسي الشيعي: دراسة فقهية فلسفية مقارنة»؛ الدور الكبير الذي لعبه مرتضى مطهري في تنظيم نظرية ولاية الفقيه، فإذا كان الخميني هو مبتكر ومؤسس هذه النظرية، فإن مطهري كان هو المنظر الأول للقواعد والمبادئ التي يحكم الولي الفقيه من خلالها، وهي القواعد التي عُرفت باسم نظرية الإشراف.

الأصل الأول والأهم لتلك النظرية يتضح فيما قاله مطهري في كتابه «حول الثورة الإسلامية»: (إن ولاية الفقيه لا تعني أن يباشر الفقيه مهام رئيس الدولة ويحكم بصورة مباشرة وعملية، إن دور الفقيه في البلد الإسلامي- أي البلد الذي يتبنى شعبه الإسلام، كأيدولوجيا ويلتزم بتعاليمه- هو دور المؤدلج لا دور الحاكم، فمهمة المؤدلج هي الإشراف على حسن تطبيق استراتيجية الرقابة، إذ يراقب ويمحص صلاحية رئيس الحكومة، والقائم على تطبيق القوانين في إطار أيديولوجية الإسلام).

ومن هنا فإن الديمقراطية تُعتبر من ركائز نظرية الولي الفقيه عند مطهري، (فالشعب هو الذي ينتخب الفقيه، وهذا هو عين الديمقراطية)، ولذلك عادةً ما يُنظر إلى مطهري على كونه من أبرز الداعمين لنظرية ولاية الفقيه الشعبية أو الدستورية، وهي التي تمنح الشعب الحق في اختيار الولي الفقيه، وتفصل بين السلطات المختلفة وبعضها البعض، بحيث لا تقع كل الصلاحيات في قبضة الفقيه، ولا تصنع منه ديكتاتوراً، بل تكفي بمنحه شكل المرجعية الأيديولوجية الأعلى في الدولة.

هذا الخط الذي انتهجه مطهري، قَرَّبَه - فكرياً - من مجموعة من المراجع الدينيين الإيرانيين الذين امتعضوا من تطبيق نظرية ولاية الفقيه بشكلها التعييني، والذي يمنح الفقيه سلطة مطلقة، بصفته نائباً للإمام الغائب، ويصور هذه السلطة على كونها ذات مصدر إلهي لا دخل للشعب فيه، وأنها مستمدة من نفس المصدر الذي استمدت منه سلطة الأئمة الاثنا عشر أنفسهم.

وأتساقاً مع تلك النظرية، فإن مطهري قد اهتم في كتاباته بالتأكيد على قيمة الحرية، وأحقية الشعوب في ممارسة السياسة والتفكير دون تقييد من قبل السلطة الحاكمة، ويظهر ذلك في قوله: (لا نستطيع حراسة الإسلام إلا عن طريق قوة واحدة فقط، ألا وهي قوة العلم وإعطاء الحرية للأفكار المخالفة، ومن ثم مواجهتها مواجهة صريحة واضحة).

أما بخصوص حرية المعتقد والدين، فقد اعتبره مطهري حقاً مكفولاً لكل إنسان؛ بقوله: (فالتدين لو كان إجبارياً، لا يصح أن يقال له تدين، يمكن إجبار الناس ألا يقولوا شيئاً، ولا يعملوا شيئاً، ولكن لا يمكن إجبارهم على أن يفكروا تفكيراً خاصاً، فالعقيدة يجب أن تكون على أساس الدين والبرهان).

أما في كتابه «مستقبل الثورة الإسلامية»، وفي معرض نقده للأيديولوجيات السياسية المنتشرة حول العالم، فقد أكد مطهري على أن وجود تشابه ظاهري كبير بين الاشتراكية والإسلام، يتجلى في أنهما يعملان على تحقيق العدالة الاجتماعية بين جموع الشعب، لا يمكن أن ينكر الخلاف الكبير الذي يفصل فيما بينهما، فبينما تستهدف الاشتراكية الجانب المادي المحض في الإنسان؛ فإن الإسلام دائماً ما يهتم بالتركيز على المعاني والقيم الإنسانية، حيث (يجب أن يكون الاشتراك في الحياة المادية، ناشئاً عن الاشتراك الروحي للناس، ويجب أن تتحد الأرواح أولاً ثم الجيوب، لا أن تكون الأرواح مشتتة، وتوحيد الجيوب غصباً).

ومن النقاط المثيرة للاهتمام في خطاب مطهري السياسي،

أنه قد اصطبغ بصبغة شعبية تعبوية واضحة ، وتماهى بشكل كبير مع الخطاب الثوري للخميني ، الذي صار فيما بعد علامة مميزة للثورة الإسلامية كلها ، على سبيل المثال ، ينتقد مطهري في كتابه «حول الثورة الإسلامية» ، الرئيس المصري محمد أنور السادات ، والذي كان من أهم حلفاء الشاه المخلوع ، من خلال إسقاطاته التأويلية لسورة المسد ، فيقول : (تبت يدا أبي لهب - أنور السادات - وتب ، ما أغنى عنه ماله - أموال أمريكا وإسرائيل - وما كسب ، سيصلى ناراً ذات لهب - هو في النار اليوم ، يذوق طعم مؤمرته الجهنمية مع أخيه وحببيه محمد رضا بهلوي - ، وامراته - جهان - حمالة الحطب - لإشعال نار الفتنة والشنآن بين المسلمين - ، في جيدها حبل من مسد - حبل عمالة الشيطان الأكبر) .

* * *

من دارا الأول إلى خامنئي.. كيف تشكل العداء المستحكم بين إيران والغرب عبر القرون؟^(١)

مع تصاعد حدة التراشق الإعلامي المتبادل في الفترة الأخيرة، بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والولايات المتحدة الأمريكية، وزيادة التوقعات باحتمالية اندلاع مواجهة عسكرية قريبة فيما بينهما؛ فإن الكثير من الأصوات قد تعالت مشيرة إلى أن ذلك الصراع، ليس إلا تجلٍ جديد من تجليات العلاقة التنافسية العدائية بين بلاد فارس من جهة، وأوروبا من جهة أخرى، وهو ذلك التنافس الذي لم يتوقف على مدار التاريخ، حتى أضحت ملمحاً مميزاً في فهم تطور العلاقة بين الشرق والغرب.

ماراثون وسلاميس.. الصدام الأول:

في الربع الأخير من القرن السادس قبل الميلاد، وصل الملك الفارسي «دارا الأول» إلى السلطة في بلاد فارس، ليبدأ العمل على إقامة إمبراطورية ضخمة تشمل كلاً من مصر وبلاد فارس وفلسطين وسوريا والعراق.

لم يكتفِ دارا بفرض سلطته على أقاليم الشرق الأدنى القديم فحسب، بل إنه مدَّ نفوذه إلى الأناضول وآسيا الصغرى كذلك، وسيطر على المدن الأيونية اليونانية في قبرص وساحل

(١) تم نشر هذا المقال في ٢٠ مايو ٢٠١٩م.

آسيا الصغرى، والتي كانت حلقة الوصل بين العالمين الغربي والشرقي حينذاك.

مدن اليونان الكبرى في ذلك العصر، مثل أثينا وإسبرطة، حرضت المدن الأيونية على الثورة ضد الطغيان الفارسي، وساعدت على إحداث الاضطرابات والقتال فيها، بحسب ما ذكره المؤرخ الأمريكي ويل ديورانت في كتابه الشهير «قصة الحضارة»، ونتج عن ذلك أن دارا الأول قد وجه أنظاره ضد بلاد الإغريق نفسها، وطمح في الاستيلاء عليها ليحقق بذلك السيادة الكاملة على عالم البحر المتوسط.

في ٤٩٠ ق.م، ابتدأت الحروب الفارسية اليونانية، والتي عُرفت باسم الحروب الميدية، عندما حشد دارا مئات الآلاف من مقاتليه، ووصل بهم إلى اليونان وتقابل مع جيوش أثينا في معركة «ماراثون»، والتي انتهت بهزيمة الفرس وانسحابهم إلى بلادهم، وفي ٤٨٠ ق.م، وعقب وفاة دارا الأول وترجع ابنه «أحشويروش الأول» على كرسي الحكم، انهزمت أساطيل الفرس مرة أخرى في معركة «سلاميس» البحرية أمام الأسطول الموحد للمدن اليونانية.

في الحقيقة، يمكن القول بأن الحرب الفارسية اليونانية في تلك المرحلة، كانت حرباً معقدة إلى أبعد حد، حيث إنها لم تكن مرتبطة بالخلافات والصراعات السياسية فقط، بل إنها أيضاً قد تماشت مع الاختلاف في بنية المجتمعين، ومع التباين الواسع في الأفكار السائدة في كل من العالمين الفارسي واليوناني.

يُلقى الفيلسوف الألماني الأشهر كارل ماركس في كتابه «نصوص حول أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالية» الضوء على الاختلاف بين الفرس واليونان في تلك المرحلة، من خلال دراسة نمط الإنتاج السائد عند كل منهما، حيث يوضح أن الإمبراطورية الفارسية قد اعتمدت على ما يسميه بنمط الإنتاج الآسيوي، وهو نظام اقتصادي يعتمد على جباية الخراج من الأراضي الزراعية، ويهتم بإقامة السدود وبحفر الترع والقنوات، وينظم مواعيد الري بين الملاك والمزارعين، ومن ثم فقد كان من الطبيعي أن يتمخض هذا النمط الاقتصادي عن نظام سياسي ديكتاتوري سلطوي، تتأصل فيه سلطة الفرد الواحد، ويُقدّس فيه الإمبراطور ليصبح شبه إله، لا تُرد أوامره ولا تُناقش.

بالمقابل، فإن بلاد اليونان عرفت نمط اقتصادي مختلف، وهو ذلك الذي مورست فيه الصناعة والتجارة على نطاق واسع، مما سمح بازدهار الروح الفردية، ونتج عن ذلك ظهور الديمقراطية والتشاركية السياسية.

الصراع بين الفرس واليونان إذن كان صراعاً بين نمطين مختلفين، أو بين عالمين متوازيين، وكانت الحروب الميديدية هي نقطة التماس الرئيسية فيما بينهما.

حروب الإسكندر الأكبر وتدشين الحضارة الهلنستية:

استطاع فيليب المقدوني أن يوحد جميع المدن اليونانية تحت سلطته في النصف الأول من القرن الرابع قبل الميلاد، وبعد وفاته في ٣٣٦ ق.م، استلم ابنه الإسكندر الراهية، فوجّه أنظاره

صوب المشرق، وكان من الطبيعي أن يتمثل طموحه الأكبر في السيطرة على الإمبراطورية الفارسية، والتي لطالما مثلت من قبل مصدر التهديد الرئيسي لليونانيين.

الإسكندر بدأ في العمل على تحقيق مشروعه الضخم، حيث انتقل مع جيشه إلى السواحل الجنوبية للبحر المتوسط، ودخل في حروب متوالية ضد الفيالق الفارسية المنتشرة في مصر وفينيقيا وبلاد الرافدين، واستطاع أن يلحق بهم الهزيمة تلو الأخرى، ثم تمكن في ٣٣١ ق.م، أن يحقق نصراً باهراً على الإمبراطور الفارسي "دارا الثالث" في معركة "غوغمिला" في العراق، ليُفتح أمامه الطريق نحو بلاد فارس نفسها، ويدخل إلى عاصمتها "بيرسیبوليس" منتصراً، فيُنهى عصر الأخمينيين ويبدأ عهداً جديداً في تاريخ الشرق الأدنى القديم.

إنجازات الإسكندر الأكبر الحربية، لم تقتصر على الساحة السياسية فحسب؛ بل إنها دشنت لعصر جديد عرفه المؤرخون بالعصر الهيلينستي، وهو عصر تداخلت فيه المؤثرات الحضارية اليونانية من جهة مع مثيلاتها الشرقية عموماً، والفارسية خصوصاً، من جهة أخرى، وشهد هذا العصر هجرة أعداد كبيرة من اليونانيين فاستوطنوا مدن وأقاليم الشرق الأدنى، وحدث امتزاج ثقافي مهم، لم يكن من الممكن تخيل وقوعه على تلك الصورة، إلا مع اندلاع تلك المواجهات الحربية الشاملة بين القوتين اليونانية والفارسية، وذلك بحسب ما ذكره وليم تارن في كتابه «الحضارة الهلنستية».

الساسانيون والبيزنطيون..

الصراع الذي هيئ الشرق الأدنى لانبعاث الإسلام:

في القرن السادس الميلادي تجدد الصراع الدامي بين الشرق الفارسي والغرب الأوروبي، في صورة الحروب المتواصلة بين الساسانيين والبيزنطيين.

ظهر الساسانيون في إيران مع مطلع القرن الثالث الميلادي، وحلموا باستعادة إمبراطورية «دارا الأول» الغابرة، فسيطروا على إيران وأجزاء من الهند وآسيا الوسطى، أما البيزنطيون فكانوا يحكمون من عاصمتهم في القسطنطينية، معظم أقاليم الشرق الأدنى القديم.

في منطقة الهلال الخصيب، دارت حرب بالوكالة بين القوتين، ممثلةً في مناذرة الحيرة الموالين للفرس، وغساسنة الشام حلفاء البيزنطيين، أما في آسيا الصغرى والأناضول فقد اندلعت العديد من المعارك بين الإمبراطوريتين، وتبادل الطرفان النصر والهزيمة مراراً، وكانت كل من مصر وسوريا والعراق، هي مناطق النفوذ المتبادل فيما بينهما.

آخر الحروب التي دارت بين الساسانيين والبيزنطيين، كانت تلك التي امتدت في الفترة من ٦٠٣م إلى ٦٢٨م، وانتهت بعقد الصلح بين الطرفين، وذلك بحسب ما ذكره الباز العريني في كتابه «الدولة البيزنطية».

ومع أهمية البُعد السياسي في تفسير حالة العداء المستمر بين الطرفين؛ إلا أن هناك مجموعة أخرى من العوامل التي توضح طبيعة ذلك الصراع، منها محاولة كلا الطرفين السيطرة على

طريق الحرير، وهو الطريق التجاري الأهم الذي تُتقل من خلاله البضائع من الشرق الأقصى إلى البحر المتوسط، والذي كان يعد من يسيطر عليه بجني الأرباح والعوائد الضخمة، حسب ما ذكره ستيفن رنسيومان في كتابه «تاريخ الحضارة البيزنطية».

أيضاً كان الاختلاف الديني أحد الأسباب المهمة لمواصلة هذا الصراع، حيث سارع أباطرة فارس -مع اعتناقهم للزرادشتية- لدعم المسيحيين النساطرة الذين تم اضطهادهم في أقاليم الإمبراطورية البيزنطية، فأقاموا لهم كنيسة المشرق التي عُرفت أيضاً باسم كنيسة فارس أو الكنيسة النسطورية، وتم استغلال ذلك العداء المذهبي مع كنيسة القسطنطينية في سبيل إذكاء نيران الحرب بين القوتين العظميتين، وذلك حسب ما ذكرته نهاد خياطة في كتابها «الفرق والمذاهب المسيحية منذ البدايات حتى ظهور الإسلام».

الحروب المتلاحقة بين الساسانيين والبيزنطيين، تسببت في إضعافهما معاً، ومن هنا كانت الفرصة مواتية لظهور قوة إقليمية جديدة فتية لتحل محلها في منطقة الشرق الأدنى، وهي قوة العرب التي توحدت قبائلهم مع انتشار الرسالة الإسلامية في شبه الجزيرة العربية، وتأسيس دولة الخلافة في الربع الأول من القرن السابع الميلادي.

في التاريخ المعاصر.. من انقلاب مصدق إلى ثورة الخميني:

استمرت العلاقة الجدلية الشائكة بين بلاد فارس وأوروبا في العصر الحديث، وربما كانت المراسلات الودية المتبادلة

بين الصفويين حكام إيران وملوك أوروبا في القرن السادس عشر الميلادي، والتي نوقشت فيها سُبُل التنسيق لقتال العدو العثماني المشترك؛ هي الحالة الأكثر شذوذاً واختلافاً عن المسار الاعتيادي للعلاقات العدائية الطويلة بين الفرس والغرب. في أواسط القرن العشرين، حانت واحدة من أهم لحظات التفاعل التاريخي بين الإيرانيين والغرب، عندما قام رئيس الوزراء الإيراني الدكتور محمد مصدق، بالإعلان عن تأميم صناعة النفط الإيراني، والذي كان يخضع بشكل كامل لشركة النفط الأنجلو إيرانية، والمملوكة لبريطانيا العظمى. مصدق، الذي كان من أصحاب التوجهات القومية، وجد أن الحل الوحيد لتوفير الإمكانات اللازمة لدعم مجالات الصحة والتعليم والصناعة في بلاده، هو تأميم صناعة النفط، ودخل في صراع قوي مع الشاه محمد رضا بهلوي وحلفائه من الإنجليز والأمريكان، وانتهى ذلك الصراع بتدبير عملية استخباراتية أمريكية - إنجليزية على أعلى مستوى، وهي التي سُميت بعملية «أچاكس»، وانتهت تلك العملية بعزل مصدق من منصبه، وإلغاء قراراته بخصوص تأميم النفط، حسب ما ذكرته آمال السبكي في كتابها «تاريخ إيران السياسي بين ثورتين».

ومع سقوط مصدق، صاحب التوجه القومي الوطني؛ فإن الموقف الإيراني الشعبي المعادي للتدخلات الغربية قد تصاعد في ستينيات القرن العشرين مع معارضة رجل الدين الشيعي آية الله الخميني لتوجهات الشاه المرتمي في أحضان أمريكا وأوروبا وإسرائيل.

الخميني، الذي نُفيَ إلى تركيا والعراق وفرنسا، عاد إلى طهران بعد أن نجحت الثورة الإسلامية في ١٩٧٩م، وأعلن عن عدائه للإدارة السياسية الأمريكية، بسبب إقدامها على علاج الشاه مخلوع في واحدة من مستشفياتها، وترتب على تصاعد وتيرة النبرة العدائية التحريضية، قيام مجموعات من طلبة الجامعات الإيرانية باحتجاز العشرات من موظفي السفارة الأمريكية في طهران لمدة ٤٤٤ يوم، في واحدة من أشهر المشكلات الدبلوماسية على مر التاريخ الحديث.

الخطاب التقليدي لمرشد الثورة الإيرانية، تمثّل في التأكيد على ضرورة مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، ومن ذلك قوله: (لا ينبغي الغفلة عن أمريكا، وهذا يستوجب أن نوظف جميع طاقاتنا وقوانا وقدراتنا لمواجهة خطر أمريكا، وأن نوجه كل هتافاتنا وتظاهراتنا ضد هذا الخطر، فهتاف «الموت لأمريكا» يجب أن يُطلق باستمرار وبصورة جماعية، حتى يزول الخطر ويُعجل في فنائها).

كما حرص الخميني على ربط الخطوط العريضة لسياسته المعادية للغرب بالمشروع الإسلامي، فقال: (أمريكا والكيان الإسرائيلي يعاديان أصل الإسلام؛ لأنهما ينظران إلى الإسلام والقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة على أنهم يمثلون شوكة وحجر عثرة في طريق مصالحهما، وسدًا منيعًا لوقف نهب ثروات العالم الإسلامي، والثورة الإسلامية في إيران قد انتصرت بفضل تمسكها بالقرآن المجيد والسنة الشريفة وتصديها المستمر لأمريكا والكيان الإسرائيلي)، وهكذا

أضحى الخطاب الإيراني المعادي للولايات المتحدة، أحد أهم ثوابت ومكتسبات الثورة الإيرانية، وهو الأمر الذي ردّت عليه الولايات المتحدة بالمقابل من خلال انتقادها الدائم لنظام ولاية الفقيه، ووصفها لإيران بأنها إحدى الدول المارقة، هذا بالإضافة إلى فرض العديد من العقوبات عليها.

* * *

من يخلف خامنئي في حكم إيران؟

في عام ١٩٧٩م، اندلعت الثورة في إيران، وسرعان ما نجح الثوار في إسقاط النظام الشاهنشاهي الحاكم وإقامة نظام جديد تغلب عليه الصفة الإسلامية.

آية الله الخميني الذي قاد تلك الثورة، أثر أن يشغل منصب جديد في هيكل السلطة الثورية، وهو المنصب الذي عُرف باسم قائد الثورة الإسلامية أو الولي الفقيه، وحسب ما ورد في المادة الخامسة من الدستور الإيراني: (أن ولاية الأمر وإمامة الأمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية في زمن غيبة المهدي تكون بيد الفقيه العادل المتقي العالم بأمور زمانه، الشجاع الكفؤ في الإدارة والتدبير الذي يتولّى هذا المنصب).

وبموجب ذلك أضحى منصب قائد الثورة هو أقوى المناصب في السلطة الإيرانية، وقد بقي فيه الخميني حتى وفاته في عام ١٩٨٩م، حيث خلفه فيه تلميذه علي خامنئي.

استطاع خامنئي الذي ولد في عام ١٩٣٩م، أن يسيطر بشكلٍ شبه كامل على كل سلطة موجودة في الدولة الإيرانية، ولكن مع تدهور الحالة الصحية له على فترات متقاربة، ومع اقتراب عمره من ثمانٍ وسبعين عام، بدأت الكثير من الأصوات داخل إيران وخارجها في التساؤل حول مصير ذلك المنصب الأهم في الدولة من بعده.

تشابك السلطة في إيران:

نظام الحكم في إيران معقد إلى حد كبير، فهو يقوم على مشاركة عدد من المؤسسات المختلفة، بحيث تتوزع السلطة عليهم جميعاً، وفق اختصاصات وصلاحيات محددة ينص عليها الدستور. من تلك المؤسسات؛ الرئاسة، مجلس تشخيص مصلحة النظام، مجلس الخبراء، مجلس صيانة الدستور، ومجلس الشورى، بالإضافة إلى السلطة القضائية.

كل تلك الهيئات تبقى خاضعة لسلطة القائد الأعلى للثورة الإسلامية، ذلك الذي يتدخل في تعيين واختيار قيادات وأعضاء المؤسسات السابقة بشكل أو بآخر.

ومن هنا فإن أي حديث عن نظام الحكم في إيران يجب أن يراعي في المقام الأول فهم الكيفية التي يتم اختيار القائد الأعلى للثورة عن طريقها، وهو ما سنقوم به في السطور التالية.

كيف تتم عملية اختيار القائد الجديد؟

حسب ما ذكره الدكتور هيثم مزاحم رئيس مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، والخبير في الشؤون الإيرانية لفائس أرابيا؛ فلن يكون لرجال الدين الحق وحدهم في اختيار خليفة خامنئي، خصوصاً وأن الساحة السياسية الإيرانية تشهد منذ فترة صراعاً عنيفاً بين الأحزاب والاتجاهات المحافظة وغيرها من ذوي النزعة الإصلاحية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مسألة اختيار خليفة لخامنئي سوف تكون خاضعة لآراء ورغبات عدد من القوى والمؤسسات

المختلفة داخل الدولة الإيرانية، حيث يكفل الدستور الإيراني عملية اختيار الولي الفقيه لعدد من الجهات القوية، ومن أهم تلك الجهات؛ مجلس صيانة الدستور، مجلس تشخيص مصلحة النظام، الحرس الثوري، وحوزة قم.

وسيكون الدور الأكبر في تلك العملية من نصيب مجلس الخبراء، ذلك أنه وحسب ما ينص الدستور الإيراني فإنه في حالة خلو منصب المرشد الأعلى للثورة في إيران، فإنه يتم تكليف مجلس الخبراء المكون من ٨٦ شخصية منتخبة من رجال الدين الإيرانيين بمهمة اختيار المرشد الأعلى الجديد، ويكفل الدستور الإيراني نوعاً من أنواع المشاركة والرقابة على عملية الانتخاب.

وفي الآونة الأخيرة تحديداً، أظهرت بعض التقارير عدد من الأسماء المرشحة بقوة لخلافة علي خامنئي في منصبه، وهي تلك الأسماء التي سنذكرها في السطور القادمة.

إبراهيم رئيسي:

ولد رئيسي في مدينة «مشهد»، في عام ١٩٦٠م، أي أنه يبلغ من العمر حالياً ٥٧ عام، وقد شغل العديد من المناصب الإدارية والقانونية في الدولة الإيرانية، كما أنه يشغل الآن منصب سادن العتبة الرضوية المقدسة، وهي الجهة المختصة والمسؤولة عن ضريح الإمام الرضا في مدينة مشهد، وهو المزار الذي يشهد تدفق ملايين الحجيج سنوياً عليه للزيارة والتبرك، ويعتبر واحداً من أهم الموارد الاقتصادية في البلاد.

يُعتبر رئيسي واحداً من أهم زعماء التيار المحافظ في إيران، وقد ساعده ذلك في الحصول على ما يقرب من ١٦ مليون صوت، من الأصوات المؤيدة والمساندة لذلك الاتجاه في الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي عقدت في شهر مايو المنصرم، ومع ذلك فقد خسر المعركة الانتخابية أمام الرئيس الحالي حسن روحاني الذي تفوق عليه بأكثر من سبعة ملايين صوت.

وبحسب ما ذكره الشيخ غريب رضا مدير رابطة الحوار الديني للوحدة في إيران لفائس أرابيا؛ فإنه ومع خسارة رئيسي للانتخابات الرئاسية؛ إلا أن حظه يبدو مرتفعاً في خلافة خامنئي، حيث يساعده على ذلك عدة نقاط منها كونه سيداً؛ يتصل نسبه بالرسول صلى الله عليه وسلم، وهو ما جعل عدد من طلبة العلم في حوزات قم يدعمون ترشيحه ويؤيدونه، ومنها كذلك الثقة الكبيرة التي يحظى بها من جانب المرشد الحالي علي خامنئي من جهة، والحرس الثوري الإيراني من جهة أخرى، حيث يعتبره الطرفان شخصاً مناسباً لقيادة النظام في مرحلة ما بعد خامنئي.

مجتبى خامنئي:

ابن المرشد الأعلى للثورة، والرجل القوي الذي مكنته صلته العائلية بالمرجع الأعظم من الاستحواذ على نفوذ كبير في السلطة الحاكمة وأن يصنع علاقات قوية ووطيدة بمؤسسات الحكم المختلفة في الدولة، كما أن الكثير من التقارير تؤكد على كونه يسيطر فعلياً على الكثير من القطاعات الاقتصادية في إيران.

وبحسب بعض التقارير الصحفية التي تطرقت لمسألة خلافة خامنئي مؤخراً، فإن بعض الوثائق المسربة عن موقع ويكليكس قد كشفت أن المرشد الأعلى علي خامنئي يحضّر ابنه الذي تلقى تعليماً دينياً ليخلفه في منصب المرشد، وذلك مع تشكيك العديد من الخبراء في ذلك، فعلى سبيل المثال يؤكد كل من غريب رضا، وهيثم مزاحم لفائس أرابيا، أنه لا توجد نية لدى القيادة السياسية في إيران للاتجاه نحو سيناريو التوريث، وأن الطريق الذي سارت عليه عدد من الدول العربية لن يجدي نفعاً في إيران.

ومع كل نقاط القوة التي يحظى بها مجتبي لخلافة والده، إلا أن هناك عدد من نقاط الضعف الواضحة التي قد تعرقل سعيه للوصول إلى لسلطة، أبرز تلك النقاط، أنه بعيد كل البعد عن الوظائف الرسمية داخل هرم السلطة والبيروقراطية الإيرانية، وهو الأمر الذي فسّره غريب رضا في تصريحاته لفائس أرابيا، بأن: (سياسة علي خامنئي تقضي بمنع أولاده منعاً باتاً عن التدخل في المناصب السياسية والاقتصادية الرسمية، ليكون ذلك أسوة ببقية المسؤولين لمنع استغلال أولادهم للمناصب والسلطات).

حسن الخميني:

ويعتبر الحفيد الأكبر سنّاً لمفجّر الثورة الإسلامية، واحداً من المرشحين المحتملين لنيل منصب الولي الفقيه، ويسانده في ذلك صلاته العائلية المتميزة، فهو بالإضافة إلى كونه حفيد الإمام الخميني قائد الثورة الإسلامية، هو كذلك ابن فاطمة

الطباطبائي، ابنة آية الله سلطاني الطباطبائي، كما يرتبط حسن بصلة قرابة مع عائلة الإمام موسى الصدر، وزوجته حفيدة آية الله العظمى الأصفهاني، كل تلك الصلات العائلية المتميزة تصب في مصلحة الحفيد الذي ينال مكانة محترمة جداً في الوسط الشيعي عموماً، والإيراني على وجه الخصوص.

من النقاط التي تصب في مصلحة حسن الخميني أيضاً، علاقته الجيدة بالرئيس روحاني وحلفائه من الإصلاحيين، فلو تماشنا مع نتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة، لوجدنا أن حسن الخميني بما يمثله من ثقل؛ قد يكون ورقة رابحة في يد الإصلاحيين في حالة احتدام الخلاف والمنافسة فيما بينهم وبين المعسكر المحافظ.

وسط جميع تلك العوامل الإيجابية التي قد تدعم من حظ حفيد الخميني حال ترشحه لخلافة خامنئي؛ يبدو العائق الأكبر الذي قد يقف في طريقه هو صغر سنه حيث إنه لم يبلغ بعد الخامسة والأربعين، كما أن الدكتور هيثم مزاحم قد صرح لفائس أرابيا، أن بُعد الخميني عن الاجتهاد الديني ورفضه من قبل قيادات الحرس الثوري، تعتبر عوامل ضعف أخرى في سبيل وصوله إلى السلطة.

صادق لاريجاني:

ولد صادق لاريجاني في ١٩٦١م، في مدينة «النجف» العراقية، وأسرته من أصول تعود لإقليم مازندران في إيران. وقد شغل صادق لاريجاني الذي نال تعليماً دينياً عالياً،

مناصب متعددة في بعض المؤسسات السياسية، مثل مجلس الخبراء، ومجلس صيانة الدستور، وذلك في المدة بين ١٩٨٨م وحتى ٢٠٠٩م، حتى اختاره القائد الأعلى للثورة ليرأس السلطة القضائية في البلاد.

أحد أهم نقاط القوى التي تدعم صادق لاريجاني في خلافته لخامنئي، تتمحور في قوة عائلة لاريجاني واتساع نفوذها في إيران بشكل غير محدود، حتى اعتبرها البعض نموذجاً للعائلة الحاكمة في الجمهورية الإسلامية.

فأشقاء صادق لاريجاني يتناثرون في كافة أجهزة ومؤسسات الدولة، مما شكل منهم مجتمعين قوة لا ينبغي إهمالها أو إغفال أثرها، أول هؤلاء الأشقاء، هو علي لاريجاني رئيس البرلمان الإيراني حالياً، وكبير المفاوضين في الملف النووي سابقاً، والثاني هو محمد جواد لاريجاني أمين عام لجنة حقوق الإنسان في إيران، والثالث هو الدكتور باقر لاريجاني، مستشار جامعة طهران للعلوم الطبية، أما شقيقه الرابع فاضل فيعمل في منصب مرموق بوزارة الشؤون الخارجية الإيرانية.

كما أن علاقة صادق الطيبة بخامنئي قد تدعم من فرص ترشيحه لخلافته، ولكن مع ذلك تكمن الإشكالية الرئيسية في هذا الأمر، في كون عائلة لاريجاني ليست من العائلات التي تنتسب إلى الرسول ﷺ، وهو ما يُضعف من مكانتها الروحية كثيراً، ويقلل من فرص وصول أحد أبنائها إلى المنصب الأهم في إيران.

السيرة الذاتية للمؤلف

د / محمد يسري أبوهدور

باحث مصري، من مواليد ١٩٨٣م، متخصص في التاريخ الإسلامي والحركات السياسية والمذهبية.

الخصيلة الدراسية:

- ليسانس آداب قسم تاريخ، كلية الآداب جامعة الإسكندرية، عام ٢٠١١م.
- ماجستير تاريخ إسلامي، كلية الآداب جامعة الإسكندرية، عام ٢٠١٥م.
- الدكتوراه في فلسفة الآداب، تخصص التاريخ الإسلامي، كلية الآداب جامعة الإسكندرية، عام ٢٠١٨م.

التجربة العملية:

- رئيس تحرير موقع حوارات: <http://hiwarat.net>
- كاتب في الشؤون السياسية والثقافية في موقع رصيف ٢٢.
- كاتب ومراجع للكتب، في موقع قناة الميادين اللبنانية.

الكتب المنشورة:

- «الحشيشية والمهدية التومرتية»، دراسة تاريخية وعقدية مقارنة، عن دار النفائس ببيروت عام ٢٠١٦م.
- «ثورة الأمصار»، قراءة تحليلية في الروايات التاريخية، عن دار روافد بالقاهرة ٢٠١٦م.
- «قراءات في السياسة والتاريخ»، عن دار شهرزاد بعمان ٢٠١٧م.
- «الأسطورة والتاريخ»، أبحاث في قراءة ونقد التراث، عن دار نور حوران بدمشق ٢٠١٧م.
- «جهود المستشرقين بين التجرد العلمي ونظرية المؤامرة.. (برنارد لويس نموذجًا)»، عن دار روافد بالقاهرة ٢٠١٨م.
- «سؤال السلطة»، أبحاث في التاريخ السياسي للإسلام، عن دار نور حوران بدمشق ٢٠١٩م.
- «المخيلة والدين»، أبحاث في ماهر الحضارة العربية الإسلامية، عن دار نور حوران بدمشق ٢٠١٩م.

وله عدد من الدراسات المنشورة في:

- مركز نماء للدراسات والأبحاث.
- مؤسسة مؤمنون بلا حدود.
- مركز حرمون للدراسات المعاصرة.
- مجلة الاجتهاد والتجديد.

المؤتمرات العلمية:

- المشاركة في المؤتمر السنوي السادس للعلوم الاجتماعية والإنسانية بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة، ببحث بعنوان: (ولاية الحاكم المتغلب: بين حجية المعيار الأخلاقي وشرعية الأمر الواقع)، وذلك ضمن فعاليات محور (سؤال الأخلاق في الحضارة العربية الإسلامية) في الفترة من ١٨-٢٠ مارس ٢٠١٧م.
- المشاركة في السيمينار العلمي الأول لقسم التاريخ والآثار المصرية والإسلامية بكلية الآداب جامعة الإسكندرية، ببحث بعنوان: (التأثيرات السياسية والمذهبية في تشكيل الشخصية التاريخية.. شخصية فيروز النهاوندي الشهير بأبي لؤلؤة المجوسي نموذجًا)، وذلك يوم ٢٤ إبريل ٢٠١٩م.

للتواصل: M.YOSSRI@YAHOO.COM

الفهرس

- إهداء ٥
- هذا الكتاب..... ٧
- بعد ٣٧ عام من الثورة الإيرانية.. ماذا تعرف عن نظام ولاية الفقيه ١١٩
- العلاقات الإيرانية القطرية.. تاريخ من المصالح المشتركة ٢١
- إلى أين تتجه بوصلة الصّراع الإيراني السعودي خارج الشرق الأوسط؟ ٢٩٩
- المرشد والرئيس: كيف تسير الحرب الإعلامية بين قُطبي
السلطة في إيران؟ ٣٧
- قاسم سليمانى.. روميل الشرق الأوسط الجديد ٤٥
- أحمد القبانجى.. المفكر الحدائى الذى يرتدى العمامة الدينية ٥٣
- أحمدى نجاد.. الرئيس الإيراني السابق يثير الجدل من جديد... ٦٣
- السيطرة الإيرانية على مضيق هرمز: خمس نقاط تشرح لك المسألة. ٧١
- العلاقات الإيرانية الأمريكية.. تاريخ يتفاوت بين التّبعية والصّدام: ٧٩
- إيران والقاعدة.. صدامٌ أم توافق؟ ٨٧
- إيران ودول الخليج.. كيف تؤثر السياسة فى العلاقات
الاقتصادية بين الدول؟..... ٩٧
- رؤساء إيران.. بين الأيديولوجية الثورية والتوجهات الإصلاحية. ١٠٥
- تركستان الشرقية.. أرض الأتراك التى اتّهمها المارد الصينى ... ١١٣

- شاركوا في الثورات ورفضوا ولاية الفقيه واعتادوا على
مهاجمة رموز السنة: ماذا نعرف عن التيار الشيعي الشيرازي؟ .. ١٢١
مدن آسيا الوسطى بين التراث الإسلامي والتطلع الحداثي ١٢٩
معركة الموصل.. استدعاء الإرث الصّدامي بين الفرس والأتراك .. ١٣٧
مرتضى مطهري.. تلميذ الخميني وفيلسوف الثورة الإيرانية ... ١٤٧
من دارا الأول إلى خامنئي.. كيف تشكل العداء المستحکم
بين إيران والغرب عبر القرون؟ ١٥٥
من يخلف خامنئي في حكم إيران؟..... ١٦٥
السيرة الذاتية للمؤلف ١٧٣